جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل
كلية الحقوق والعلوم السياسية

عنوان المذكرة

السياسة الإيرانية في الخليج (1988– 1997):

العودة إلى سياسة القوة الإقليمية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية
تخصص: دراسات إستراتيجية

إعداد الطلبة:

- ريمة عميمور
- نبيلة بوكرش

تحت إشراف الأستاذ:

- أحسن خديم الله

أعضاء لجنة المناقشة:

- عمار بوطاف..... رئيسا.
- أحسن خديم الله..... مشرفا.
- محمد صميم.....مناقشا.

السنة الجامعية :2015/2014

شكر وعرفان

بداية نحمد الله تعالى ونشكره شكرا عظيما يقوم بمقام التعظيم والإجلال

له على أن أعاننا لإتمام هذا العمل المتواضع وإخراجه

كثمرة عطاء عملنا طيلة سنوات التحصيل الدراسي.

نتقدم بالشكر للأستاذ المشرف "**خديم الله أحسن**" على إشرافه هذا العمل

الذي لم يكن ليرى النور لولا توجيهاته ونصائحه القيمة

فكل معاني الشكر والاحترام والتقدير لك أستاذي الفاضل.

كما نتقدم بالشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة

على قبولهم مناقشة مذكرتنا وعلى الجهد الذي بذلوه في قراءتها.

ريمة ونبيلة

الفهـــــرس

المحتـــوى	الصفحة
مقدمة.	أ- ي
الفصل الأول: المنطلق الإيديولوجي للثورة الإسلامية الإيرانية 1979.	
المبحث الأول: أثر المذهب الشيعي في فكر الخميني.	13
المطلب الأول: المهدي المنتظر وولاية الفقيه.	14
المطلب الثاني: الحكم التيوقراطي وتوطيد سلطة الفقهاء في دستور 1979.	16
المطلب الثالث: دور قيم الثورة في رسم التوجهات الإقليمية والعالمية الإيرانية.	19
المبحث الثاني: الحرب مع العراق 1980: الانتقال من العدوان العراقي إلى التطرف الإيراني.	25
المطلب الأول: التطور التاريخي للحرب العراقية- الإيرانية.	25
المطلب الثاني: ردود الفعل الإقليمية تجاه الحرب العراقية- الإيرانية.	28
المطلب الثالث: أثر الحرب على توجهات السياسة الإيرانية في المنطقة العربية.	30
المبحث الثالث: الاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران 1979 والانعطاف إلى الراديكالية.	34
المطلب الأول: بداية أزمة الرهائن 1979 وتطوراتها.	34
المطلب الثاني: تداعيات الأزمة على العلاقات الأمريكية- الإيرانية.	38
المطلب الثالث: نهاية أزمة الرهائن لعام 1979.	41
خلاصة الفصل.	47
الفصل الثاني: أثر المتغيرات الداخلية والخارجية على توجهات السياسة الإيرانية في الخليج.	
المبحث الأول: تحولات السياسة والمجتمع تقاوم شعارات الثورة وتفرض أولويات جديدة.	49
المطلب الأول: مجتمع يبحث عن قيم جديدة.	49
المطلب الثاني: الصراع حول السلطة ما بعد الخميني.	53
المطلب الثالث: الاعتدال والإصلاح في أسلوب رفسنجاني وخاتمي.	56
المطلب الرابع: الأزمة الاقتصادية كدافع للانفتاح وسياسة البراغماتية.	60
المبحث الثاني: انهيار الإتحاد السوفيتي وبروز الهيمنة الأمريكية.	64
المطلب الأول: تفكك الإتحاد السوفيتي 1991.	64
المطلب الثاني: القوة المهيمنة عالميا في مواجهة القوة المهيمنة إقليميا.	70
المبحث الثالث: الغزو العراقي للكويت 1990 وانهيار النظام الإقليمي العربي (الفراغ الأمني العربي).	76
المطلب الأول: الغزو العراقي للكويت 1990.	76

المطلب الثاني: ردود الفعل الإقليمية والعالمية اتجاه الغزو العراقي للكويت.	78
المطلب الثالث: أثر الغزو العراقي للكويت على السياسة الإيرانية في الخليج.	82
خلاصة الفصل.	88
الفصل الثالث: إيران وملامح القوة الإقليمية في منطقة الخليج العربي.	
المبحث الأول: تطور العلاقات الإيرانية– الخليجية والغربية.	90
المطلب الأول: العلاقات الإيرانية– الخليجية.	90
المطلب الثاني: العلاقات الايرانية– الغربية .	101
المبحث الثاني: الرؤية الإيرانية لأمن الخليج العربي (نظام أمني خليجي مشترك).	107
المطلب الأول: إيران وقضايا منطقة الخليج العربي.	108
المطلب الثاني: التصور الإيراني للترتيبات الأمنية في الخليج العربي.	116
المبحث الثالث: التحدي النووي الإيراني وأمن الخليج العري.	121
المطلب الأول: التطور التاريخي للبرنامج النووي الإيراني.	121
المطلب الثاني: دوافع وأهداف امتلاك إيران للسلاح النووي.	124
المطلب الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من البرنامج النووي الإيراني.	128
المطلب الرابع: البرنامج النووي الإيراني وأثره على استقرار منطقة الخليج.	132
خلاصة الفصل.	135
الخاتمة.	137
قائمة الجداول.	
قائمة الملاحق.	
قائمة المراجع.	
الملخص.	

مقدمـــــة

تتمتع الجمهورية الإسلاميةالإيرانية بأهمية إستراتيجية كبيرة وحيوية، وتزداد هذه الأهمية يوما بعد يوم نظرا للتطورات الإقليمية والدولية، فقد كانت إيران خلال الفترة التي سبقت الثورة الإسلامية تمثل حجر الزاوية بالنسبة للسياسة الأمريكية، إذ كانت السياسة الإيرانية في تلك المرحلة موجهة نحو حماية المصالح الغربية و تحديدا الأمريكية، سواءا كانت هذه المصالح سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو جميعها معا.

بعد الثورة الإسلامية في إيران عام1979، وما مثلته هذه الثورة من تغيير أساسي وجذري في سياستها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، انتقلت إيران من مرحلة المدافع عن المصالح الغربية في المنطقة إلى دولة تتبع سياسة إسلامية مستقلة بعيدة عن المحاور والتحالفات، وطرحت هذه الثورة أفكارا جديدة اتصفت بخصوصية وتوجهات مغايرة ومختلفة عن ما ظل سائدا في البيئة الإقليمية والدولية على حد سواء. وبالمقابل اعتبرت هذه الثورة نقطة تحول جديدة في نظرة إيران لعلاقاتها الخارجية وكيفية بلورة سياسة خارجية تمثل ردة فعل قوية على السياسة الخارجية التي اتبعها الشاه وألغت الدور الذي وضعه لإيران بهدف حماية المصالح الغربية.

إن كل هذه التحولات توحي بأن إيران تمضي وبشكل تدريجي نحو التحول إلى دولة تشارك في تشكيل بنية منطقتها وجوارها الإقليمي، بدلا من أن تكون مادة يشكلها الآخرون وهو ما يمكن تلامسه في توجه السياسة الإيرانية خصوصا في محيطها الإقليمي.

أهمية الدراسة:

تعتبر إيران دولة إقليمية كبرى في منطقة ذات أهمية دولية سواء من الناحيتين الجيوبوليتيكية والتاريخية أم من النواحي السياسية والاقتصادية، فهي ركيزة أساسية من ركائز التوازن الاستراتيجي الدولي وهي منطقة خصبة ومجال مفتوح للصراعات الإقليمية والدولية إلى جانب الصراعات الداخلية على حد سواء، وقد كانت محل أطماع العديد من القوى الإقليمية والدولية الكبرى ذات المصلحة في السيطرة على تلك المنطقة للحيلولة دون وصول قوى أخرى إليها.

وتأتي إيران في مقدمة تلك الدول التي تدعي حقوقا إقليمية لدى جيرانها في المنطقة باعتبار أنها دولة مهمة في منطقة الخليج العربي، حيث تشاطر دول هذه المنطقة الكثير من الأمور والقضايا المشتركة.

كان لنجاح الثورة عام 1979 الذي أدى إلى تأسيس نظام ثوري ميزات علاقاته العداء والتوتر في محيطه الإقليمي والدولي بفعل أيديولوجيته العقائدية الراديكالية، لكن

وصول قوى جديدة ذات توجهات إصلاحية معتدلة غير متشددة منذ عام 1989 إلى السلطة إلى جانب جملة من التغيرات الإقليمية والدولية، دور كبير في أحداث تغيرات جذرية بأوضاع منطقة الخليج وذلك بالنظر إلى ما تتمتع به إيران من أهمية خاصة باعتبارها إحدى القوى الكبرى الفاعلة في النظام الإقليمي الخليجي. وبالتالي فأهمية دراسة السياسة الإيرانية في منطقة الخليج في فترة ما بين 1988- 1997 ترتبط بجملة التطورات التي جعلت الظاهرة الإيرانية تشغل حيز اهتمام لدى مراكز البحث والفكر والتي تنبع من كونهاإحدى ركائز التوازن الإستراتيجي والأمني في المنطقة العربية.

أسباب اختيار الموضوع:

أ – الاعتبارات الذاتية:

- كون منطقة الخليج العربي هي جزء من الوطن العربي الذي ننتمي إليه.
- موضوع الدراسة يتماشى وطبيعة تخصصنا في الدراسات الأمنية والإستراتيجية.
- كونه مكمل لدراستنا السابقة في شهادة ليسانس ورغبتنا في إتمام دراستنا حول هذا الموضوع مستقبلا.

ب – الاعتبارات الموضوعية:

- تحديد العوامل التي أضفت صفة الاعتدال على السياسة الإيرانية، بعد أن أصبحت المصالح القومية والتطلع للنفوذ الإقليمي هي المسيطرة على السياسة الإيرانية بدل الاعتبارات الإيديولوجية.
- محاولة معرفة الرؤية الإيرانية للترتيبات الأمنية في منطقة الخليج خلال فترة الدراسة، وأثر البرنامج النووي الإيراني في تدعيم المكانة الإقليمية.

أهداف الدراسة:

- دراسة التحول الذي طرأ على السياسة الإيرانية اتجاه دول الخليج العربي، من المواجهة والتعنت في عهد أية الله الخميني إلى مزيد من الاعتدال والانفتاح في عهدي رفسنجاني وخاتمي.
- تحليل عناصر السياسة الإيرانية والكيفية التي يمكن أن تمثل من خلالها إيران تهديدا للأمن الإقليمي الخليجي، خصوصا مع اتجاهها نحو تطوير قدراتها في مجال أسلحة الدمار الشامل.

إشكالية الدراسة:

1-الإشكالية الرئيسية:

ترتكز دراستنا أساسا حول تحليل طبيعة وحركية سياسة إيران الخارجية اتجاه منطقة الخليج العربي أي دراسة سياسة إيران الإقليمية، وكإشكالية لدراستنا هذه يمكن القول:

- **فيما تتجلى أهم المحددات الداخلية والإقليمية والدولية، التي تتحكم في إرساء سياسة إقليمية إيرانية فعالة في محيطها الإقليمي في فترة ما بين 1988-1997؟.**

2-التساؤلات الفرعية:

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- **إلى أي مدى كان للمنطلق الإيديولوجي أثر على توجه السياسة الإيرانية في منطقة الخليج؟.**
- **كيف ساهمت المتغيرات الإقليمية والدولية في توجه السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي؟.**
- **هل توفرت لإيران مرتكزات القوة لأن تصبح المهيمنة إقليميا؟.**

فرضية الدراسة:

تستند الدراسة إلى اختيار فرضية رئيسية إلى جانب مجموعة من الفرضيات للإجابة عن عدد من التساؤلات التي أثارها موضوع الدراسة، وانطلاقا من الإشكالية المطروحة سابقا يمكننا وضع الفرضية التالية:

- **ساهمت متغيرات ما بعد انتهاء حرب الخليج الأولى 1988 في تدعيم الطموح الإيراني إلى أن تكون القوة الإقليمية.**

إضافة إلى مجموعة من **الفرضيات الجزئية** هي:

1 – **شكل المنطلق الإيديولوجي المحرك الأساسي والوحيد للسياسة الإيرانية في إطارها الإقليمي اتجاه منطقة الخليج العربي منذ بداية الثورة الإسلامية عام1979.**

2 – أثرت طبيعة النظام السياسي والمتغيرات الإقليمية والعالمية بعد 1988 في توجهات السياسة الإيرانية اتجاه منطقة الخليج.

3 – في ظل التغيرات التي شهدتها منطقة الخليج لا يمكن استبعاد إيران عن الترتيبات الأمنية في المنطقة بصفتها القوة المهيمنة إقليميا.

منهجية الدراسة:

باعتبار المنهج هو القاعدة الأساسية لكل البحوث العلمية ونظرا لطبيعة المتغيرات والمستويات، فإن الدراسة تفرض توظيف العديد من المناهج قصد الوصول إلى فهم طبيعة السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي في فترة1988– 1997 وهذه المناهج هي:

1– المنهج التاريخي:

هو المنهج الذي يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي يحكم في ميلاد الظواهر وانتشارها،[1]وقد اعتمدنا على هذا المنهج لتقصي تطور التواجد الإيراني في منطقة الخليج العربي خلال فترة الدراسة.

2– منهج دراسة حالة:

وعلى أساسه يتم التعمق في دراسة وحدة سواء كانت فردا أو منطقة أو نظاما سياسيا، قصد الإحاطة بها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها وإبراز الارتباطات والعلاقات السلبية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة، وقد استخدمنا هذا المنهج من خلال إبراز الخلفيات التاريخية للتواجد الإيراني في منطقة الخليج وانعكاساته الوطنية والإقليمية وتأثيره على مكانته فيها.

3– منهج تحليل النظم:

وذلك لبيان كيف يؤثر التغير في البنية الداخلية للدولة على النظام الإقليمي، وقد اعتمدنا على هذا المنهج لإبراز كيف تؤثر توجهات صناع القرار في النظام السياسي الإيراني على النظام الإقليمي في منطقة الخليج العربي.

---

[1]محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم– المناهج– الاقترابات والأدوات**. ط4، دار الهومة، الجزائر، 2002، ص 56.

4- المنهج المقارن:

من خلال المقارنة بين النظام السياسي الإيراني أثناء وبعد الثورة الإسلامية 1979 للحصول على نتائج حول أهم التغيرات التي أفرزها التحول في الإيديولوجيا السياسية على مكانة إيران الإقليمية.

5- منهج تحليل المضمون:

وإن كان ذلك ضمنيا، سيساعدنا على تحليل مضامين الخطابات المتعلقة بصناع القرار والمسؤولين سواء على المستوى الداخلي لإيران أو الخارجي.

المجال الزمني للدراسة:

تمتد الدراسة من عام 1988-1997 وهذه الفترة تواترت خلالها أنماط مختلفة من العلاقات التي جمعت بين إيران ودول منطقة الخليج العربي، فعام 1988 يمثل نهاية حرب الثماني سنوات بين إيران والعراق، أما عام 1997 فيمثل نهاية حقبة رفسنجاني الخاصة بإعادة الإعمار، وبداية الجمهورية الثانية للتيار الإصلاحي والمعتدل برئاسة محمد خاتمي.

المجال المكاني للدراسة:

تختص هذه الدراسة بالتركيز على منطقة الخليج انطلاقا من دول مجلس التعاون الخليجي(الإمارات-السعودية-الكويت-قطر-عمان-البحرين) إلى جانب كل من إيران والعراق.

أدبيات الدراسة:

في إطار الدراسات الخاصة بالسياسة الخارجية لإيران في منطقة الخليج العربي باعتبارها جزءا من العلاقات العربية- الإيرانية في إطارها العام، والعوامل الداخلية والإقليمية والدولية التي تؤثر في السياسة الإيرانية بمنطقة الخليج العربي، هناك عدد من الكتابات الأكاديمية نعرض بعضها فيمايلي:

أ -دراسة بعنوان أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، الصادر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، وهي إحدى الدراسات التي تتناول تحليلا للمتغيرات والعوامل التي سيكون لها أثر مباشر في صياغة أمن الخليج العربي بصورته المستقبلية.

تتضمن هذه الدراسة عددا من الدراسات المفصلة لمجموعة من الباحثين والمهتمين بالشؤون الخارجية. حيث يختص الفصل الأول من الجزء الأول من الكتاب بتحليل العلاقة بين إيران والأمن الخليجي، فيعرض جيرالد غرين لإيران بوصفها أحد المصادر للتهديد الأمي في المنطقة من سقوط الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية. فهو يبحث عن الدور الإيراني في معادلة الأمن الخليجي التي يرى أنها لن تقوم إلا بمشاركة كل من العراق وإيرانإلى جانب دول مجلس التعاون الخليجي، ويهتم بتحليل عناصر السياسة الخارجية الإيرانية والكيفية التي يمكن أن تمثل بها إيران تهديدا للأمن في المنطقة، خصوصا مع اتجاهها لتطوير قدراتها في مجال أسلحة الدمار الشامل.

وخلص إلى أنه على الرغم من أن الوضع الاقتصادي والسياسي يضعف من إمكانية أن تمثل إيران تهديدا مستقبليا لأمن الخليج، فإنه مع ذلك من الصعب أن يقوم نظام أمني خليجي من دون مشاركة إيران إلى جانب العراق ودول مجلس التعاون الخليجي ومن ثم يتحتم على إيران أن تنحي أطماعها التوسعية جانبا الأمر الذي ييسر عملية التقارب والاندماج في نظام أمني خليجي.

ب- دراسة ثانية بعنوان إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، للمؤلف: جمال سند السويدي(محرر)، وهي كتاب يقع في ثلاثة عشر فصلا موزعين بين أقسام أربعة تعرض آراء كبار المختصين بشؤون إيران ومنطقة الخليج العربي، بهدف إعطاء رصد شامل ومتوازن للقضايا الرئيسية والتي تواجه المنطقة في مطلع القرن الحادي والعشرين.

القسم الثاني من هذا الكتاب- وهو الأكثر أهمية بالنسبة لدراستنا- فيتعلق بدراسة السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج العربي، تلك المنطقة التي تعاني درجة عالية من التوتر وعدم الاستقرار.

ويبدأ بدراسة التحول الذي طرأ على سياسة الإيرانية في الخليج، من المواجهة والتعنت في عهد الخميني إلى مزيد من الاعتدال والبراغماتية في العهود التالية للخميني تحديد العوامل التي تظفي صيغة الاعتدال على السياسة الإيرانية بعد أن أصبحت المصالح القومية لا الاعتبارات الإيديولوجية هي المسيطرة على السياسة الإيرانية.

ج- دراسة ثالثة بعنوان السياسة الإيرانية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000: للباحث منصور حسن العتيبي، وهي كتاب يتكون من ستة فصول، إذ يختص الفصل الرابع والخامس والسادس بدراسة وتحليل السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الجمهوريات الثلاث التي تعاقبت على الحكم في إيران منذ عام 1979 وحتى عام 2000، وذلك من خلال تناول عدد من القضايا التي

تعرضت لها تلك السياسة مثل: الإيديولوجيا، البحث عن دور إقليميلإيران مرورا بقضايا الحدود وقضايا الأمن والتسلح، وقضايا التعاون الإقليمي بين إيران ودول المجلس خلال العهود الثلاثة.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

- **النظام الإقليمي:**

إذا أتينا لمسألة تعريف النظام الإقليمي فذلك يعد عملية معقدة بالنظر لاختلاف الصفات المعتمدة لتعريفه، ويوضح بروس رسيت ذلك في قوله: "إن تعريف الأقاليم تختلف اختلافا واسعا، بناءا على الطرق والصفات التي يستخدمها الأخصائيون في نظرية الإقليم، ومفهوم الإقليمية يوصف بأنه مفهوم متعدد الجوانب وأنه ليس شيئا واحدا بل أشياء متعددة".[1]

يذهب رأي ما غوري إلى الأخذ بمعيار التفاعلات الكثيفة والمتداخلة التي تدور بين مجموعة من الدول القومية ذات القرب الجغرافي، كشرط أساسي للقول بتشكيل منطقة معينة لنظام إقليمي يحظى باعتراف خارجي وداخلي كنطاق متسم بتفاعلات مميزة، فيكون النظام الإقليمي تبعا لذلك هو: "ذلك الإطار التفاعلي المميز بين مجموعة من الدول يفترض أنه يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات بما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، وبما يؤدي أو يحمل ضمنا اعترافا داخليا وخارجيا بهذا النظام كنمط مميز".[2]

أما الأستاذ هاني إلياس الحديثي، فقد أورد جملة من التعريفات جاء فيها أن النظام الإقليمي هو: "مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد، تربطها عوامل المصلحة والولاء بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد".[3]

من خلال هذه التعاريف يمكن الحديث عن شروط قيام نظام إقليمي، والتي تتمثل في:

---

[1] حجاب عبد الله، **السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج (1979- 2011) دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات آسيوية، جامعة الجزائر3، 2011، ص 21.

[2] فواز جرجس، **النظام الإقليمي العربي والقوي الخمس الكبرى، دراسة في العلاقات العربية الدولية والعربية العربية**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 23.

[3] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2002، ص 19.

- الجوار الجغرافي.
- وجود مصالح مشتركة تدفع للتكتل والولاء للتنظيم الإقليمي.
- الشعور بالتميز والخصوصية، الذي ينبع من إدراك الدول الأعضاء لإنفراد نظامها الإقليمي بهوية منفردة، تشكل أساسا للانطلاق نحو التكامل في مختلف المجالات.

- **القوة الإقليمية:**

هي الدولة أو الدول التي تمتلك أو في طريقها لامتلاك قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي، والدولة تأخذ دور المهيمن عندما تكون القوة الكبرى الوحيدة في إقليمها وعندما يضم الإقليم أكثر من قوة كبرى واحدة لا يمكن اعتبار تلك الدولة مهيمنة.

- **الدور الإقليمي:**

هو إدراك دولة ما لنفسها كقيادة في حدود نطاقها الإقليمي، ويكون ذلك الإدراك انعكاسا لتصورات وإدراكات صناع القرار لما تتوفر عليه وحدتهم من عناصر القوة طبيعة الفرص التي تمنحها له تلك العناصر، نوعية الدور الذي يتناسب مع حجم الإمكانيات المتوفرة ودرجة النفوذ الذي تتمتع به.[1]

- **السياسة الخارجية:**

إن التحديد الدقيق لماهية السياسة الخارجية يمثل نقطة بدأ في التحليل، فتختلف التعاريف باختلاف المفكرين واختلاف مرجعيتهم الفكرية ولتخفيف حدة هذا التعقيد يتعين رصد أهم المحاولات لتعريف السياسة الخارجية.

فيعرفها جيمس روزنو بأنها تعني: "التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها، أما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوب فيها".[2]

ومن جهته يقدم محمد السيد سليم تعريفا أخر للسياسة الخارجية، فيعرفها بأنها: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي".[3]

---

[1] محمد السعيد إدريس، المرجع السابق ذكره، ص 58.

[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**. ط2، دار الجيل، بيروت، 2001، ص 12.

[3] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**. دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص 12.

وعلى ضوء هذين التعريفين يمكن تقديم تعريف إجرائي للسياسة الخارجية بأنها: "كل تجميعي لمجموعة التوجهات والأهداف والمخططات والالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها وتحويلها إلى سلوك فعل خارجي".[1]

تقسيم الدراسة:

سعيا منا لاحتواء كل جوانب الموضوع المتشعبة والمتداخلة ومن أجل بلوغ الأهداف المحددة سلفا، فقد ارتأينا تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاث فصول، كل فصل يحتوي على ثلاث مباحث وخلاصة.

- في الفصل الأول المعنون ب: المنطلق الإيديولوجي للثورة الإسلامية الإيرانية 1979، حاولنا فيه التعرف على أثر الايدولوجيا الراديكالية للثورة في توجه السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي، وكذا أهم التغيرات التي أحدثتها هذه الثورة داخليا أو خارجيا وتأثير ذلك على العلاقات الإيرانية– الخليجية.
- ويختص الفصل الثاني: بتحليل المتغيرات الإقليمية والدولية ومدى تأثيرها على توجه السياسة الإيرانية في منطقة الخليج، وذلك بعرض أهم التحولات التي شهدتها إيران ما بعد الثورة والتحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية.
- أما الفصل الثالث: فيتناول عدد من القضايا التي تعرضت لها السياسة الإيرانية مثل: قضايا التعاون الإقليمي بين إيران ودول الخليج وكذا مع الدول الغربية والبحث عن دور إقليمي مرورا بقضايا الحدود وقضايا الأمن والتسلح.

وقد ألحقنا الدراسة بخاتمة شاملة تم فيها استعراض أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

[1] ناصيف يوسف حتي، المرجع السابق ذكره، نفس الصفحة.

الفصل الأول:

المنطلق الإيديولوجي للثورة الإسلامية الإيرانية 1979.

مثلت الثورة الإيرانية أول ثورة إسلامية ناجحة في العصر الحديث، وهي الحدث الذي كان له أكبر الأثر على سياسة إيران الخارجية، بسبب التغيير الذي حدث داخل إيران وفي رؤيتها للعالم الخارجي. فقد لعبت العقيدة دور الركيزة الأساسية في رؤية إيران الثورية لمحيطها الخارجي، وقدمت لغة خطابية جديدة ومنفردة، تميزت بإسلامية المفاهيم ومرجعتها الشيعية كمدخل إيديولوجي قائم على رؤية مغايرة لما هو سائد في بيئتها الخارجية تماشيا مع مفاهيم الاستقلال، الاستكبار، تصدير الثورة، حكومة إسلامية وولاية الفقيه التي استخدمتها الثورة.

المبحث الأول: أثر المذهب الشيعي في فكر الخميني.

قامت الثورة الإسلامية في إيران على أساس الربط الوثيق بين الدين والسياسة والرفض التام للفصل بينهما، ويعبر آية الله الخميني عن المنطق الإيديولوجي لإيران الثورة بقوله: "إننا نواجه العالم مواجهة عقائديه"[1]كتعبير عن راديكالية الثورة الإسلامية الإيرانية.

فقد برز الإسلام الشيعي بوصفه أعلى قوة خلال الثورة، وشكل في نهاية المطاف البنية الإيديولوجية الفوقية لإيران الجديدة بعد الثورة، وكانت السمة الأبرز للإسلام الإيراني هي **الراديكالية**(*).[2]

كان عام 1979 علامة تاريخية فارقة بين حقبتين: ما قبلها كانت الشيعة طائفة مستضعفة، وما بعدها تحولت إلى طائفة منصورة ومستنفرة وجد الشيعة في الجمهورية الجديدة متنفسا تاريخيا يستجيب لمطالبهم المتمثل في الوجود السياسي المشروع.[3]

عندما أسس رضا خان حكم الأسرة البهلوية، وبدأ في عمليات تحديث البلاد بشكل استبدادي عنيف، استاء رجال الدين وثاروا ضد التطور، وعندما تولى الحكم ابنه محمد رضا بمساعدة دول الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية وجد الابن معارضة شديدة منذ بداية حكمه، حتى أنه هرب عام 1953 ثم عاد تحت حماية الجيش والمخابرات الأمريكية

---

[1] جمال سند السويدي، **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 1998، ص ص 105- 106.

[*] **الراديكالية:** تعني الجدر أو الأصل، التوجه الصلب والمتطرف والهادف للتغيير الجدري للواقع السياسي، ويصفها قاموس **لاروس الكبير** بأنها كل مذهب متصلب في موضوع المعتقد السياسي.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] منصور حسن العتيبي، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي1979- 2000**. مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص 124.

وصمد نحو ربع قرن في الحكم، تحكم خلاله بشؤون البلاد المالية والاقتصادية كلها والدفاع والسياستين الخارجية والداخلية، وأطلق يد البوليس الإمبراطوري **"السافاك"** لنشر الرعب بين المواطنين ما غذى إحساس الغضب والتمرد لدى الشعب.

أدت هذه الأوضاع إلى بروز قوى معارضة للنظام السياسي وعلى رأسها التيار الذي يمثله الخميني، وكان لهذا التيار نفوذ واسع بين طبقات الشعب المختلفة، وازداد سخط ذلك التيار على النظام السياسي نتيجة المعاملة السيئة التي كان يعامل بها الشاه رجال الدين حيث كان يعاملهم بازدراء، ويصفهم بالغباء وجمود الفكر.[1]

تجمع أفراد التيار الديني حول آية الله الخميني الذي أصبح رمزا لمقاومة الحكم البهلوي، إذ كان الخميني يرى أن الإصلاح لن يفيد طالما أن الشاه على رأس الحكم في البلاد لذا طالب بقلب النظام الإمبراطوري، وطرد الأمريكيين من البلاد، وقد استطاع الخميني بأسلوبه في الدعوة جمع الأنصار حوله، حيث ساهم حديث الإسلام على المساومة في ضم الكثير من الماركسيين والعلمانيين إلى صفوف أنصار الخميني.

منذ بداية الثورة الإيرانية، تؤدي العقيدة الركيزة الإنسانية لرؤية إيران الثورة للعالم الخارجي بصفة عامة ولمنطقة الخليج بصفة خاصة، وتميزت مفردات الخطاب الإيراني بإسلامية المفاهيم من خلال الاقتباس من القرآن الكريم، وهذا ما كان له أكبر الأثر في جمهور المتلقين للخطاب الإسلامي لقادة الثورة الإيرانية.

إن آية الله الخميني وأثناء إعداده لكتاب ولاية الفقيه وقدمه كنظرية للحكم، كان أغلب رجال الدين بعيدين عن العمل السياسي لذلك كان يهدف إلى تشجيع رجال الدين على الانغماس في النشاط السياسي.[2]

المطلب الأول: المهدي المنتظر وولاية الفقيه.

تبنى عقيدة المهدي المنتظر على أصل مفاده أنه لابد من إمام يخلف النبي صلى الله عليه وسلم في الأمة، تكون له صلاحية النبوة من طاعة وتشريع منصوص عليه شرعا فالإمامة عند الشيعة أمر رباني نصت عليه النبوة والخيرة وقعت على **"علي بن أبي**

---

[1] بول يالتا،"الثورة الإسلامية في إيران". **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 73، جوان- جويلية 1983، ص ص 199- 201.

[2] مهدي نور بخش، **الدين والسياسة والاتجاهات الإيديولوجية في لإيران المعاصرة**.في: جمال سند السويدي،**إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**، مرجع سبق ذكره، ص 38.

طالب" في خلافة مقام النبوة، ومن ثم ساقوا الإمامة في ذريتهمنتقلة منه إلى ابنه الحسن فالحسين حتى الحسن العسكري الإمام الحادي عشر.

ويعتقد الباحثون أن امتداد الطموح الإمبراطوري الفارسي الحالي يعود إلى العصر الصفوي، إلا أن ما أحدثه إسماعيل شاه الصفوي سنة1501 يعد نقلة نوعية على المستويات السياسية والعقائدية والفقهية على أرض فارس كلها، بتحويل مبدأ ولاية الفقيه من حيز الفكر الفقهي الجزئي إلى حيز العمل السياسي الإستراتيجي بتحويله إلى منصب إلهي أنيط بالإمامة كخليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وبما أن الإمام حي ولكنه غائب عن الأنظار ولم يفقد سلطته الإلهية بسبب غيبته، فإن هذه السلطة تنتقل منه إلى نوابه، لأن النائب يقوم مقام المنوب عنه في كل شيء وأعلن التشييع الصوفي مذهبا رسميا لبلاده.[1]

والحقيقة أن هذه الإستراتيجية التي وضعت المنصب الديني في رتبة متقدمة على المنصب السياسي، هي التي ضمنت استمرارية أجندة التشييع بصيغة الفارسية الصفوية وهي الإستراتيجية التي أتت بالثورة الخمينية إلى سدة الحكم وإعادة الصفوية، فقد وظفت الجمهورية الإسلامية الإيرانية فكره ولاية الفقيه في بناء سلطتين متواريتين في حكم البلاد واستنسخت إرث الدولة الصفوية فكريا ومؤسسيا، هما سلطة الثورة وسلطة الدولة، إذ تأتي في القمة سلطة الثورة الدينية في منصب المرشد الديني الأعلى، على الرغم من أن الدولة البهلوية كانت علمانية تحررية لكنها وظفت الدين لمراميها السياسية وأهدافها الشعبوية.[2]

وجد الشيعة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية الثورية متنفسا تاريخيا يستجيب لمطالبهم، لذلك ينص دستور الجمهورية الإيرانية في مادته الثانية عشر على أن الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الإثناعشري وهذه المادة تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير، فمن خلال هذا النص في الدستور الإيراني تكشف الثورة الإيرانية عن كينونة عقائدية تختلف عن كينونة الأمة الإسلامية الذي تدين بدين الإسلام السني، الذي يعبر عن غالبية المسلمين في العالم إذ لا يتجاوز الشيعة في العالم الإسلامي (إيران الهند

---

[1] عادل علي عبد الله، **محركات السياسة الفارسية في منطقة الخليج العربي**. تقديم: عبد الله فهد النفيسي، مدارك، د ب ن، 2008، ص ص 21 – 39.

[2] جمال زكريا قاسم وآخرون، **العلاقات العربية الإيرانية**. معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993، ص 182.

وباكستان حيث يتركزون) نسبة 12% من مجل العالم الإسلامي، بينما بشكل أهل السنة والجماعة نسبة لا تقل عن 88%.**(أنظرالجدول رقم 01)**

أما على مستوى الممارسة ومنذ عشية الثورة، حرصت إيران على نقل المرجعية المذهبية للشيعة في العالم من نجف في العراق –حيث كانت دائما– إلى **"قم"** في بلاد فارس، بل ومارست إيران ضغوطا كبيرة على الأوساط العلمائية في طائفة الشيعة لأن يتولى العلماء (الفرس) المرجعية حتى في النجف، فقد فرضت إيران السيستاني الإيراني الجنسية الفارسية على مرجعية النجف العربية تاريخيا، فنشأ النزاع بين الشيعة العرب والشيعة الفرس، الذين يتمتعون بالحماية والرعاية من إيران في العراق.[1]**(أنظر الملحق رقم 01).**

يقوم فكر الخميني على الربط بين الإسلام والثورة، فمن وجهة نظره لا يوجد إسلام يغير ثورة، فالإسلام هو دين الحق والعدل والجهاد ضد الأنظمة الملكية الفاسدة ولذلك وجب على علماء المسلمين التصدي بفكرهم لأنواع الظلم الداخلي والاستعمار الخارجي.

تتضح سمة أساسية للفكر الشيعي وهي اتسامه بالمعارضة، ففي أغلب فترات الحكم السياسي كان معتنقو هذا الفكر خارجين عن السلطة، وهو ما دعا البعض من المفكرين إلى تصنيفه ضمن قوى المعارضة الثورية في الإسلام، هذه المعارضة أعطت سمات عامة منها الثورية والاحتجاج المباشر على الأوضاع الخاطئة، ويرجع الكثير من الباحثين طبيعة الفكر السياسي الشيعي إلى الاضطهاد السياسي الذي لحق بالشيعة على امتداد العصور التاريخية مما رسب في عقيدتهم حب التضحية مع التمرد المستمر.[2]

مع بداية الثورة كان هناك مركزان للسلطة: الحكومة الرسمية والمنظمات الثورية رئيس الوزراء **مهدي بزركان** الذي عينه الخميني، الذي عمل على إنشاء حكومة إصلاحية ديمقراطية في حين عملت بشكل مستقل كل من المجلس الثوري المكون من الخميني وأتباعه من رجال الدين والحرس الثوري والمحكمة الثورية.[3]

---

[1] عادل علي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص39.

[2] فاصل رسول، **العراق– إيران أسباب وأبعاد النزاع**. المعهد النمساوي للسياسة الدولية، مصر، 1996، ص 8.

[3] زهير مارديني، **الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة**. دار اقرأ، بيروت، 1986، ص ص 98– 99.

المطلب الثاني: الحكم التيوقراطي وتوطيد سلطة الفقهاء في دستور 1979.

منذ أوائل شهر مارس 1979 استشعر الديمقراطيون بخيبات أمل عندما أعلن الخميني بعدم استخدام مصطلح الديمقراطية لأنه مفهوم غربي، فتم إغلاق عشرات الصحف والمجلات المعارضة لفكرة الحكومة الخمينية، وأتنكر الخميني هذه الاحتجاجات فبدأ بقمع المعارضة الخمينية المعتدلة المتمثلة في حزب الشعب الجمهوري، واضطهدالعديد من كبارها ورموزها واستخدم أسلوب التكفير ضد قادة حزب الجبهة الوطنية المعارضة للنظام الديني.[1]

أما عن منظمة **مجاهدي خلق** هي واحدة من الجهات المعارضة للحكم التيوقراطي الديني في إيران، واعتمدت على أسلوب الكفاح المسلح فنفذت مجموعة من التفجيرات والاغتيالات أدت إلى مقتل نحو 70 شخص في مراكز الحزب الإسلامي الجمهوري في جوان 1981.[2]

فبعد مغادرة الشاه في جانفي 1979 استهدف الحرس الثوري 3000 من موظفي **السافاك**[*] الأقوياء، فقد أعدم الخميني العديد من المسؤولين الكبار بالجهاز، وقام بتفكيكه نهائيا عندما تسلم السلطة واستبدل فيما بجهاز **فافاك** أي وزارة المخابرات.

كان آية الله الخميني، في بداية الثورة الإيرانية، شديد الحرص على الإجماع الشعبي ففي أول يوم لوصوله إلى طهران أعلن في خطابه الذي ألقاه أنه: "بتأييد من الشعب، أطالب بتشكيل حكومة، ولثقة هذا الشعب فيّ، فإني أشكل هذه الحكومة"، وعندما طلب من مهدي بازركان فيما بعد، تشكيل حكومته المؤقتة، أشار إلى أنه "نظرا لتعبير الشعب عن تأييده للزعامة وقراراتها عن طريق المظاهرات التي عمت البلاد ومن منطلق وأيديولوجي الإسلامي والقانوني، فإنني أطلب منك تشكيل حكومة مؤقتة".[3]

اكتسبت نظرية ولاية الفقيه مؤيدين في إيران من بين المتشددين والشعبيين الذين شغلوا عضوية مجلس الخبراء الأول الذي صاغ أول دستور لإيران الثورة، وكان ضمن

---

[1] أمال السّبكي، "تاريخ إيران السياسي بين الثورتين(1906– 1979)".**سلسلة عالم المعرفة**، المجلس الوطني للفنون والآداب، الكويت، العدد 250، أكتوبر 1996، ص 76.

[2] وليد عبد الناصر، **إيران دراسة عن الدولة والثورة**. دار الشروق، مصر، 1997، ص 202.

[*] **السافاك:** أسس جهاز السافاك في إيران بمساعدة وكالة الاستخبارات الأمريكية 1957، كانت مهمتها قمع المعارضين لشاه إيران ووضعهم تحت المراقبة واستخدام كافة أنواع التعذيب والتجويع والتصفية الجسدية.

[3] مهدي نور بخش، مرجع سبق ذكره، ص 39.

هذه الشخصيات آية الله بهشتي الذي تفانى في الدفاع عن هذه النظرية وقام فيها بدور أساسي، إذ تزعم المساعي الجماعية للحصول على غالبية الأصوات في مجلس الخبراء لضمان مكانة الوالي الفقيه في الدستور وضمان دور مهيمن لرجال الدين في السلطة السياسية للأمة.[1]

جاءت دعوة الخميني لإقامة حكومة إسلامية في وقت كانت فيه أوضاع الشيعة في إيران قد استقرت من الناحية التنظيمية، كما كانت المؤسسات الدينية تعيش فراغا سياسيا كبيرا نتيجة لسياسة القمع التي اتبعها الشاه، من المعروف أن الإمامة عند الإيرانية تعد من أركان المذهب الشيعي، بل إنها أهم ما يميز الشيعة الأمامية عن غيرها من فرق الشيعة الأخرى[2]، خصوصا أن الأمامية تعتقد أن الله لا يخلي الأرض من "حجة على العباد، من نبي أو وصي ظاهر مشهور أو غائب مستور". كما يعتقدون أن الله أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن ينص على الإمام علي وينصبه علما على الناس، وأن الإمامة استمرت بالنص حتى الإمام الثاني عشر **"المهدي المنتظر"**، وطول مرحلة الانتظار الطويلة للإمام المنتظر، تلك المرحلة التي امتدت قرونا عديدة لم يكن أمام الشيعة سوى الفقهاء ليحتموا بهم للقيام بدور الدولة المدنية، خصوصا أن الفقيه عند الشيعة لا يقتصر دوره على الإرشاد الديني والروحي، بل يتجاوز إلى دور المتلقي للزكاة أي أصبح وثيق الصلة بالحالة الاقتصادية للمجتمع.[3]

عاد **"الولي الفقيه"** نائب الإمام الغائب المعصوم لمسك بزمام الأمور في البلاد ويطور ويجدد النسق السياسي الشيعي الذي حكم البلاد كأيديولوجيا وعقيدة دينية وسياسية وشعار رفعه النظام الإسلامي الجديد في إيران، وأصبح الفكر الديني للخميني إحدى الركائز الأساسية المحددة لطبيعة عملية صنع القرار الإيراني، سواء على المستوى الداخلي أم على المستوى الخارجي.

لقد نجح الخميني في بسط سيطرة رجال الدين على الدولة عبر بسط سلطاتهم الدينية على الساحة السياسية، فخرجت الدولة الإيرانية الجديدة دولة **شيعية تيوقراطية**

---

[1] مهدي نور بخش، المرجع السابق ذكره ، ص 40.

[2] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، مؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1985، ص423.

[3] أمال السبّكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 204- 205.

يمسك فيها رجال الدين بكل مقاليد الحكم، ويفرضون قوانين الدولة ويتولون إدارة جل مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[1]

إن أحد الأسس التي بني عليه الخميني دولته الإسلامية في إيران، هو الترابط الوثيق بين الدين والسياسة والرفض التام لمقولة أن الدين يمثل شيئا والسياسة تمثل شيء آخر، وهكذا نجد الترابط بين الإيديولوجيا الجديدة وعملية صنع القرار وسياسات الدولة داخليا وخارجيا هو أمر ثابت، بل مفروغ منه عند دراسة السياسة الخارجية الإيرانية.

لقد انتهجت إيران الثورة سياسة خارجية وضعت لنفسها أهداف ومخططات طموحة منذ عام 1979، فقد رفضت الوضع الدولي لتوزيع القوة والثروة آنذاك، وسعت إلى كسب تأييد الجماهير الإسلامية من خلال إيماءات رمزية، مثل إصدار الفتوى بحق **سلمان رشيدي**[*]، وتحدي شرعية نظم الحكم القائمة في البلدان الإسلامية ورفع شعار تصدير الثورة إلى الدول المجاورة،[2] حيث استندت دعاوى الخميني تجاه منطقة الخليج على العامل الإسلامي، باعتبار أن الثورة الإيرانية هي ثورة المسلمين جميعهم، وحاول تحقيقها من خلال التأكيد على أن منطقة الخليج هي منطقة نفوذ إيرانية من خلال تأليف جبهة تحرير في البحرين ودعم حزب الدعوة في العراق الموالي لإيران وأفكار الثورة محورية فكرة تصدير الثورة والدخول في صراع مسلح ضد العراق بهدف إضعاف أكبر قوة عربية في منطقة الخليج من خلال استغلال الأقليات الموالية لها للقيام بأعمال الإرهاب والتخريب.[3]**(أنظرالملحق رقم 02)**

المطلب الثالث: دور قيم الثورة في رسم التوجهات الإقليمية والعالمية الإيرانية.

مثلت تصورات الخميني المحرك الفكري للسياسة الخارجية الإيرانية، فالخميني قسم العالم من حيث القوة إلى قسمين: **المستضعفون والمستكبرون**، فالمستكبرون هم

---

[1] منصور حسن العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 95- 96.

[*] **سلمان رشدي:** كاتب بريطاني أساء في كتابته إلى الإسلام والرسول بعنوان **"آيات شيطانية"**، فأصدر الخميني فتوى بإعدامه مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران وبريطانيا.

[2] نيفين عبد المنعم مسعد، "إيران ... إلى أين؟".**مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 365، جويلية 2000، ص ص 67- 68.

[3] علاء طاهر، "تسييس الدين: إشكالية السياسة الإيرانية بين منطقة الخليج والساحة الدولية". **مجلةالسياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 22، جوان 1994، ص 12.

الدول والشعوب التي تملك القوة وتستخدمها للسيطرة على الآخرين واستغلالهم،[1] أما المستضعفون فهم اللذين لا يملكون القوة ويخضعون لاستغلال معسكر المستكبرين ويضم ذلك بالطبع الدول العربية ومعظم الدول الإسلامية.

ويرى الخميني أن إيران الإسلامية هي الدولة الوحيدة في العالم التي تسلك المسلك الحيادي، لأنها وحدها التي تتمتع بالاستقلال الحقيقي، كما أن إيران هي الدولة الوحيدة التي يتحقق فيها الإسلام الصحيح، وهي الحكومة الوحيدة التي أسست على مبادئ القرآن ومن ثم فإنهاء صراعها مع أي طرف خارجي مهما كانت هويته هو بالأساس كفاح بين الحق والباطل.[2]

وحكومة الخميني هي الحكومة الإسلامية، فهي تطبق أحكام الإسلام في ظل غياب الإمام الثاني عشر، وهو الإمام محمد بن الحسن العسكري الذي غاب منذ عام 256 هجرية، وهذه الحكومة هي مقدمة لتحقيق أهداف أخرى مثل: توحيد الأمة الإسلامية وتحريرها من أغلال الاستعمار، وإسقاط الحكومات العميلة للمستعمر، وتلك الحكومة كما يراها الخميني هي حكومة دستورية ولكن بالمعنى الديني.

محك الدستورية في تلك الحكومة هو التقيد المطلق بالأوامر الإلهية والسنة النبوية المطهرة، وبهذا المعنى فإن البرلمان ليست وظيفته التشريع، ولكن تحويل شرع الله إلى قواعد وإجراءات وقوانين قابلة للتطبيق، ولا يشرع بنفسه فلا مشرع غير الله سبحانه وتعالى.[3]

يرتبط بمفهوم الحكومة الإسلامية مفهوم **ولاية الفقيه**، فالفقهاء يأتون على رأس الحكومة الإسلامية حتى ولو كان لها حكام من غير رجال الدين، وقد امتدت ولاية الفقيه من المجال الديني إلى المجال السياسي،فالولاية تعني ولاية أمر المسلمين وهي كما في المذهب الجعفري أصل من أصول الدين، فقد ورد في الحديث الذي رواه الإمام جعفر الصادق أن الإسلام بني على خمس: الصلاة، الزكاة، الصوم، الحج والولاية، وهذا يعني

---

[1] بيزن إيزدي، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**.تر: سعيد الصبّاغ، الدّار الثقافية للنشر د.ب.ن، د.ب.ن، 2000، ص 120.

[2] محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، **تركيبة النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**.مركز الدراسات الإقليمية، العراق، 1998، ص ص 47- 49.

[3] عبد القادر بعناع، دور العامل الديني في سلوك السياسة الخارجية الإيرانية.على الرابط:

http:// almezmarah.com /ar/ news- print. 2835. html.

أن الشيعة قد أحلو ولاية الفقيه باعتباره أصلا من أصول الدين بدلا من ركن الإسلام الأول لدى السنة وهو شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله.[1]

جمعت نظرية الفقيه، كما وضعها الخميني في يد الفقيه السلطات والصلاحيات الدينية والسياسية في آن واحد معا وقد قنن ذلك الوضع في دستور 1979، ثم عندما أدخلت بعض التعديلات الدستورية عام 1989 حدث مزيد من إطلاق يد الولي الفقيه في الشؤون السياسية، فالفقيه هو الذي يحدد السياسات العامة للنظام، وهو الذي يشرف على تطبيقها، وهو الذي يفض الاشتباكات بين السلطات المختلفة عندما يتعذر على مجمع تشخيص مصلحة النظام القيام بهذه المهمة، كما أنه هو الذي يعين الفقهاء في مجلس صيانة الدستور والقيادات الأمنية ورئيس السلطة القضائية، وهو الذي يعلن الحرب، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة. ولكي يكون الولي الفقيه مؤهلا لذلك المنصب لابد أن تتوافر فيه شروط عدة أهمها: الفقاهة أو العلمية، العدالة والكفاءة السياسية والاجتماعية والخبرة السياسية والاجتماعية.[2]

يرى الخميني أن الفقهاء هم ورثة الأنبياء وأمناء الرسل، فقد ورثوا عنهم العلم والحديث، والولاية بالمعنى الذي يراه الخميني قابلة للانتقال والتوريث، حيث تستقر الولاية بعد الفقيه بالانتخاب من قبل مجلس الخبراء كما حدث مع الإمام خامنئي.

تأتي أهمية ولاية الفقيه في الإيديولوجيا الإيرانية من اعتبارها أن الثورة الإسلامية في إيران وقيام حكومة لإسلامية فيها تحت قيادة الولي الفقيه، مقدمة مرحليه لبناء الدولة الإسلامية العالمية التي أكد آية الله الخميني حتمية ظهورها بزعامة المهدي المنتظر، وقد ارتبطت الإيديولوجيا الإيرانية ارتباط وثيقا بالسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية، فقد ألقى البعد المذهبي في فن صياغة وتحديد السياسة الخارجية الإيرانية في أعقاب الثورة بظلاله على الأنشطة والتحركات الإيرانية الخارجية كافة سواء كانت وجهتها إقليمية أم قارية أم حتى عالمية، فقد سعت إيران إلى تسييس الدين بشكل مباشر، وطرحته ممارسة سياسة أولا قبل طرحه دينا روحيا.[3]

---

[1] وليد عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 220.

[2] كريم سجد بور، في فهم الإمام الخامنئي رؤية قائد الثورة الإسلامية الإيرانية.على الرابط:

www. CarengieEndowment. org/ pubs.

[3] حسن أحمد العميري، القرار السياسي في إيران بين الثورة والدولة. مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:

http:// studies.aljazeera. net/ files/ iranandstrengthfactors/ 2013/ 04/ 2013. 43.

تشارك في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية مجموعة من القوى والمؤسسات التي ورد ذكرها نصافي الدستور الإيراني، وتلك التي صنعت لنفسها دورا فاعلا في عملية صنع القرار من دون أن يرد لها ذكر صريح في الدستور، لذلك فإن أي دراسة للقوى والمؤسسات المشاركة في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية لابد أن تجمع بين المقارنتين الدستورية القانونية والواقعية، فالممارسة الإيرانية قد خلفت قوى ومؤسسات وتنظيمات فاعلة في عملية صنع السياسة الخارجية ليس لها أي سند دستوري فالطلاب والتجار والبازار والمثقفون هم من القوى المشاركة في عملية صنع القرار في إيران دون أن يتضمنها الدستور.[1]

تركيبة نظام الحكم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية تتصف بالتنوع والتعدد والتداخل، وفي إطار ذلك التنوع تأتي مؤسسة القيادة المتمثلة في المرشد على رأس مؤسسات الحكم في إيران، وهي تمارس دورا مفصليا في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية، فالدستور الإيراني يجعل مسألة الإيمان بولاية الفقيه من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية فلا يتقيم نظامها إلا بها ولا يكتسب شرعيته إلا بأعمالها، فالمرشد يتمتع بوضع شديد التميز، وينص الدستور الإيراني على أن المرشد أو القائد هو أعلى سلطة في إيران، وقد منحه الدستور السيادة السياسية والدينية، فالمادة الخامسة من الدستور تحدد ماهية القيادة في إيران حيث تنص على أن ولاية الأمة في ظل استشار الإمام تؤول إلى أعدل واعلم واتقى رجل في الأمة ليدير شؤون البلاد.[2]

كان آية الله الخميني هو أول مرشد للثورة الإيرانية بعد سنوات طوال من قيادته لحركة المعارضة، حيث كان في تصوره قيام إيران جديدة على غرار ما كان عليه الأمر في الحقبة الأولى للإسلام، ولكن بمجرد وصوله إلى السلطة أدرك الخميني وأتباعه صعوبة إدارة دفة الحكم باستخدام الشعارات الثورية المجردة، لذلك أوكل الخميني مهمة إجراء انتخابات لاختيار[3] مجلس الخبراء إلى المجلس الثوري الذي كان قد ألفه قبل وصوله إلى السلطة، ثم تولى مجلس الخبراء مهمة وضع دستور جديد للبلاد.

وهكذا، فإن مجلس الخبراء الذي تكون من ثلاثة وثمانين عضوا وضع إطار النظام السياسي بشكل أبرز الدور السياسي للخميني، إضافة إلى دوره الديني التقليدي منذ عام

---

[1] محمد حسن العيدوس، العلاقات العربية الإيرانية 1921- 1981.منشوراتدار السلاسل، الكويت، 1985، ص 34.

[2] peterjones, **iran'spolitical system anditsimplication for us policy**, partnership for a secureamerica, usa, 2011, p p2-3.

[3] جمال سند السويدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 100- 101.

1979، على الرغم من معارضة القوميين العلمانيين لهذا الدور، وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الخبراء قد استوحى منصب المرشد الأعلى من المحاضرات التي كان يلقيها الخميني في أواخر الستينات وأوائل السبعينات خلال مناهضته للحكم الملكي من منفاه في العراق.[1]

تحدد المادة 107 من الدستور الإيراني لعام 1979 الطريقة التي يتم بها اختيار المرشد الأعلى، فتوكل مهمة تعيين القائد إلى الخبراء المنتخبين من قبل الشعب، حيث يقوم أعضاء مجلس الخبراء بحصر الفقهاء الذين تتوافر فيهم شروط القيادة، واختيار أحدهم بناء على كونه الأعلم بالأحكام والموضوعات الفقهية والمسائل السياسية والاجتماعية، وحيازته لتأييد الرأي العام، ثم يعلنونه قائدا عاما يتحمل كل المسؤوليات ويتمتع بولاية الأمر، أما في حالة استحالة وجود من يصلح للولاية من بين الفقهاء المرشحين لذلك المنصب، فإن أعضاء مجلس الخبراء ينتخبون واحد من بينهم ويعلنونه قائدا عليهم.[2]

على مستوى الممارسة الفعلية للقائد، فالواقع السياسي والعملي يشيران إلى أن أول مرشد أعلى للثورة الإسلامية في إيران "الخميني"، قد مارس صلاحيات واسعة أثرت في صياغة قرار السياستين الداخلية والخارجية، فأدخل منصبه في الإطار المؤسساتي بإقامة **ثلاث شبكات** شخصية متداخلة، ففرض سلطته أولا على أصحاب المناصب الرسمية المهمة في الدولة، عن طريق تعيين ممثليه الشخصين الذين عرفوا بـــ**ممثلي الإمام** في كل المصالح الحكومية المهمة ولمتابعة الأمور كلها.

أما الشبكة الثانية فتحققت من خلال المرسوم الذي أصدره الخميني الذي يقضي بتشكيل **سلاح الحرس الثوري الإسلامي**، مهمته إجهاض أي محاولة لتهديد الدولة الجديدة وكبح سلطات القوات المسلحة النظامية، السيطرة على الجماهير وإحكام السيطرة على القوى الأمنية، الأمر الذي ساعد الخميني على ترسيخ سلطاته من خلال إقامة دولة صغيرة داخل الدولة، أما الشبكة الثالثة فتحققت من خلال تدعيم الخميني **للعلاقة بين**

---

[1] باكينام الشرقاوي، **السياسة الخارجية الإيرانية**. على الرابط:

www. aljazzera. net/ specialfiles/ de 4 add 73ad 4c- 44ed- b455- ssec 92.

[2] فهمي هويدي، **إيران من الداخل**. ط2، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، 1988، ص 57.

الطلاب ومدرسيهم داخل[1] الدوائر الدينية فاستفاد من هؤلاء الطلاب بوضعهم في المناصب القيادية الدينية والسياسية بعد قيام الثورة، ومن طلابه هاشمي رفسنجاني الذي تولى رئاسة البلاد بعد آية الله حسين علي منتظري الذي عين خليفة للخميني عام 1982.

وعلى المستوى السياسي كان لبعض فتاوى الخميني أثر في العلاقات الدولية لإيران، ففي فيفري 1989 أصدر آية الله الخميني فتواه بإهدار دم الكاتب البريطاني **سلمان رشدي** الأمر الذي أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين بريطانيا وإيران وتوترها مع العديد من دول أوروبا، وتلك الفتوى التي أصدرها الخميني بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية واتخاذ قرار الحرب مع العراق 1980 وداخليا كان الخميني فوق كل التحريات والصراعات، وهو الذي يجدد الحلال والحرام داخل الجمهورية الإسلامية.[2]

يقوم فكر الخميني في ما يتعلق بالسياسة الخارجية على مفهومي المستكبرين والمستضعفين كما ذكرنا سالفا، ومن هذا المنطلق فإن هدف السياسة الخارجية الإيرانية لا ينحصر في حماية الدولة الإسلامية فقط، ولكن يتوسع ذلك الهدف ليشمل المساهمة في توحيد صفوف جميع المناوئين للظلم والهيمنة العالمية في الدول الإسلامية وغير الإسلامية مع إعطاء أولوية خاصة للمسلمين، ففي أعقاب نجاح الثورة الإيرانية رأى الخميني أن هناك مسؤولية أساسية لإيران في مساندة الدول والحركات التحريرية ضد النفوذ الأجنبي والعداء للغرب، وبخاصة في مجال التحرر من الهيمنة الثقافية بعد أن انتهى الاستعمار بشكله التعبدي، ومن هنا جاءت فكرة **"تصدير الثورة"** وفقا للنموذج الذي تستطيع أن تقدمه إيران للعالم الإسلامي، ويرى أن تصدير الثورة لا يتم عن طريق الإكراه والضغط بقدر ما يتم عبر الإقناع.[3]

إن الوضعية الخاصة التي تميز بها المرشد الأعلى للثورة في إيران هي نتاج لمجموعة من المتغيرات والعوامل الموضوعية التي أحاطت بالقائد السياسي ومنها:

---

[1] محمد السعيد عبد المؤمن، "المسألة الإيرانية : الدور الإقليمي، المحددات والمستقبل".**مجلة الشرق الأوسط**، العدد 14، أفريل– جوان1995،ص 25.

[2] وليد عبد الناصر، "إيران وإشكاليات التحوّل من الثورة إلى الدولة".**مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 136، أفريل 1999، ص 35.

[3] حسن كريم الجاف، **موسوعة تاريخ إيران السياسي**. المجلد 4، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2008، ص 287.

أسلوب الوصول إلى السلطة (الثورة)، الطبيعة الكاريزماتية للقائد السياسي، الصلاحيات الدستورية للمرشد الأعلى وعلاقته بالسلطات الأخرى في الدولة.[1]

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم تصدير الثورة الإسلامية لا يعني بالضرورة الاعتماد على الأدوات العسكرية، فهي بالأساس سياسة ثقافية، منها السفارات في الخارج، استغلال موسم الحج لنشر تلك الأفكار الثورية، بل توجد أجهزة عدة يتعلق عملها بنشر تلك المبادئ خارجيا، ومنها القسم الدولي للحرس الثوري، المجلس الأعلى للثورة الإسلاميةالإعلام والأمن.[2]

لكن على الرغم من ذلك، فإنه حتى في إطار الوسائل السلمية التي طرحتها إيران لتصدير ثورتها الإسلامية، فإن ذلك مازال يمثل تهديدا مباشرا بالاستقرار الداخلي في العديد من الدول الخليجية والعربية الأخرى، وبخاصة تلك التي تضم أقليات شيعية سهلت من التأثير الأيديولوجي الإيراني نظرا إلى ما تقدمه التركيبة الاجتماعية لتلك المجتمعات – خصوصا الخليجية– من قابلية للتدخل، حيث قدمت الثورة الإيرانية نموذجا لإمكانية تعبئة الشيعة والأقليات بصفة عامة في المنطقة، واعتبرت الثورة الإيرانية نفسها مسؤولة عن حماية الشيعة في الخليج والدول العربية.[3]

من جانب آخر، اتجهت إيران لتزعم ورعاية بعض جماعات الصحوة الداعية إلى الوحدة الإسلامية، مثل: حزب الله في لبنان، حزب الدعوة في العراق وجماعة خط الإمام في الكويت، ومن ثم أصبح تمديد الوضع القائم في دول الخليج المجاورة هو السمة المميزة للجمهورية الإسلامية الإيرانية، كما زادت إيران من ضغوطها على دول الخليج خلال حربها مع العراق حتى تبتعد تلك الدول عن تأييد العراق.

تصدير الثورة تعده إيران غزوا معنويا لأصدقاء القوة، ومساندة الحركات الإسلامية تعده هدفا حيويا، باعتبار الإسلام مدرسة فكرية وإيديولوجية لتنظيم الحياة البشرية، وجعلت السياسة الإيرانية مبدأ تصدير الثورة هدف حيويا ومصيريا سواء على

---

[1] خير الدين بروين، **الوسيط في القانون الدستوري الإيراني**. تقديم: زهير شكر، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، 2009، ص ص 87– 88.

[2] منصور حسن العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 128– 129.

[3] نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سبق ذكره، ص 69.

البعد العقائدي أو البعد المتعلق بمصلحة النظام، ووضع له إستراتيجية خاصة وسياسات تستند إلى مصادر وإمكانات وطاقات لتنفيذها كما سبق ذكره.[1]

المبحث الثاني: الحرب مع العراق عام 1980: الانتقال من العدوان العراقي إلى التطرف الإيراني.

المطلب الأول: التطور التاريخي للحرب العراقية- الإيرانية.

كان العراق بحكم نفوذه الإقليمي واختلافاته الأيديولوجية مع إيران الإسلامية، من أولى الدول التي اشتبكت في صراع مسلح تسببت فيه المشاحنات الإيرانية الدائمة، وكانت له تداعياته الكارثية التي لازالت آثارها ظاهرة إلى الآن عبر الوجود العسكري الأجنبي المكثف بالمنطقة.[2]

فقد ظلت إيران تردد في فترة ما قبل الحرب، فكرة إسقاط نظام **"صدام حسين"** واعتباره كافرا ويجب معاقبته دينيا، كما عملت على دعم الأحزاب الشيعية التي توحدت تحت لواء **"المجلس الأعلى للثورة الإسلامية"** الذي مثل توحيدا للعمل الشيعي بالعراق.[3]تزايد الوضع توترا بين البلدين وتفاقمت الخلافات بينهما، ولم تجد المحاولات التي بذلت لتطويقها واحتواءها، خصوصا أن إيران قد حاولت تصدير ثورتها إلى جنوب العراق، فرد العراق بطرد نصف مليون عراقي من أصل إيراني.[4]

قررت إيران عام 1980 خفض علاقاتها الدبلوماسية مع العراق إلى مستوى قائم بالأعمال، ليصل الخلاف بين البلدين ذروته بإعلانها في 17 أفريل 1980 ما سمته **"الجيش الثوري الإسلامي لتحرير العراق"**، وإعلان العراق في نفس الشهر عن مؤامرة إيرانية لتنفيذ عمليات تخريبية واسعة النطاق على أراضيه، إلى أن طالب **"الخميني"** في سبتمبر 1980 من شيعة العراق الثورة ضد حكومة **"صدام حسين"**، الأمر الذي دعا الأخير إلى فسخ اتفاق الجزائر لعام 1975 المتعلق بحل النزاع الحدودي بينهما، وقامت

---

[1] وليد عبد الناصر، **إيران: دراسة عن الدولة والثورة**. مرجع سبق ذكره، ص 88.

[2] **مجلس الفكر العربي: قضايا عربية، إيران وأمن الخليج**. مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية،د.ب.ن، 2010، ص 46.

[3] مجلس الفكر العربي، المرجع السابق ذكره، نفس الصفحة.

[4] منصور حسن العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص 141.

القوات المسلحة العراقية بغزو إيران في 22 سبتمبر لتندلع حرب الثماني سنوات بين البلدين التي اعتبرها الرئيس السابق "صدام حسين" حربا بالنيابة عن الدول العربية ضد التوسع الإيراني.[1]

وتتمثل الأحداث والمتغيرات التي انبثقت عنها الأسباب غير المباشرة للحرب العراقية– الإيرانية في الوقائع التي جرت في كل من الدولتين قبيل الحرب، فالعراق الذي كان يحكمه نظام قوي راديكالي، يؤمن بوحدة الأقطار العربية تحت راية القومية وقع فيه تغيير دراماتيكي، إذ تولى قيادة النظام شاب في الثانية والأربعين بخصائص شخصية معروفة، أهمها تطلعه لتحقيق الانتصارات والإنجازات الكبيرة، وكان النظام الراديكالي في العراق مدعوما باقتصاد متين عززه تأميم النفط، وبجيش قوي مدرب، يملك تجهيزا متقدما وعلاقات النظام الإستراتيجية مع واحد من أكبر مصدري السلاح في العالم (الإتحاد السوفيتي)، وشراكته الاقتصادية والنفطية مع عدد من الدول المهمة وخاصة فرنسا،[2]فقد أراد صدام أن يملأ الفراغ الأمني في المنطقة بعد سقوط الشاه، باعتباره حامي البوابة الشرقية للوطن العربي وذلك برعاية أمريكية وخليجية كما يتضح لاحقا، أما إيران فقد حدث فيها أيضا تغير دراماتيكي، إذ عاد إليها الخميني وقاد ثورة إسلامية مدعومة بملايين من الشعب الإيراني، الذين وجدوا في الإسلام وشعاراته منقذا ومخلصا من الشاه محمد رضا بلهوي وعلمانيته، وكان الشاه قد عاش محالفا للغرب، وحالما بالهيمنة على منطقة الخليج كلها.

يتميز الاختلاف القائم مابين الدولتين على أنه مبني على مدركات تهديد مادية قيمية، فإيران مثلت بالنسبة للعراق قوة منافسة تبحث عن توسيع نفوذها من خلال استغلال الأغلبية الشيعية الموجودة في الجنوب، والتفت دول الخليج كذلك حول نفس المدرك التهديدي الذي قد يؤدي إلى توسيع الثورة لتشمل كافة المنظومة الخليجية، أما العراق فتمثلت في مدركات التهديد الإيرانية على أنها قوة عسكرية موازية، فقد اعتبر صدام الحرب بأنها قادسية ثانية في حين اعتبرها الخميني هيبة أو بلاء من عند الله، كما شبه صدام بالخليفة الأموي **يزيد ابن معاوية** الذي قتل الحسين في كربلاء بالعراق.[3]

---

[1]مجلس الفكر العربي، المرجع السابق ذكره، نفس الصفحة.

[2]رجائي سلامة الجرابعة، **الإستراتيجية الإيرانية اتجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط 1979–2011**.مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص 41.

[3]عيساوة آمنة، **الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص 109.

لقد ساهمت الحرب في دعم قدرة النظام الإيراني على تعبئة الجماهير الإيرانية من خلال اعتبار الحرب تجربة لمعرفة تأثير الخطاب السياسي الشيعي في الشعب الإيراني وقياس إمكانيات تضحيته لحماية الثورة ومبادئها، فقد سادت الحرب الإعلامية ما بين الطرفين من خلال استخدام الإعلام الإيراني لخطابات تدور حول مفاهيم الشهادة وحرب الإسلام ضد الكفر الذي يمثله نظام صدام حسين.

مثلت إستراتيجية الحرب محورا أساسيا من محاور تفاعل القوى السياسية الإيرانية بدرجات متفاوتة من الفعالية والنفوذ وبمؤشرات مختلفة المصدر مابين داخلية وخارجية ففي عام1982أنجز الجيش والحرس هجوما مضادا ناجحا، الأمر الذي أشاع انطباعا بين الإيرانيين بعدالة قضيتهم وساعد على تقديم تبرير ديني لتطور الحرب مفاده أن الله يؤيد الجمهورية الإسلامية.[1]

عرض صدام حسين عام 1982 مبادرة لوقف إطلاق النار واللجوء إلى التحكيم الدولي للوصول إلى حل للنزاع بين البلدين، وقد أعلنت الحكومة العراقية في 20 جوان 1982 عن عزمها سحب الجيش العراقي من الأراضي الإيرانية خلال 10 أيام وتم الانسحاب فعلا في 30 جوان، لكن رفضت إيران المبادرة واشترطت أن تدفع الحكومة العراقية 150 مليار دولار كتعويضات وأن يحاكم الرئيس العراقي أمام محكمة دولية باعتباره المسؤول عن نشوب هذه الحرب.

أصدر مجلس الأمن قرار رقم 598 الخاص بوقف إطلاق النار بين البلدين في عام 1987، فقد أعلنت العراق استعدادها لتنفيذ القرار لو تعاملت معه إيران ككل متكامل، في حين صدرت ردود أفعال مختلفة عن إيران، فلقد انتقد الخميني القرار فور صدوره وعلق عليه مستنكرا بقوله: "الآن وبعدما وصلنا إلى مشارف تحقيق النصر الكامل واقتربنا من نهاية الحرب، بدأنا نسمع ذلك الصوت غير المألوف الذي يدعو إلى الإسلام".[2]

رغم الخطأ العراقي بالدخول في غمار حرب غير مألوفة العواقب، إلا أن الأحداث أثبتت الإصرار الإيراني على استمرار الحرب وعدم الاستجابة لأي محاولات عراقية

---

[1] نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرارات في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية**.مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004، ص 221.

[2] نفس المرجع، ص 222.

لإيقافها، إلى أن أعلن الخميني فيعام 1988 وقف الحرب قائلا أنه اتخذ ذلك لمصلحة إيران مع أنه قرار أشد فتكا من تجرع السم.

المطلب الثاني: ردود الفعل الإقليمية تجاه الحرب العراقية- الإيرانية.

حرصت الدول الخليجية على الحفاظ على توازن القوى بالمنطقة والتمسك بحدودها كما كانت منذ الوجود البريطاني، وإقامة علاقات متكافئة بين الدول قائمة على الاحترام المتبادل من دون التوسع الإيديولوجي، سواء أكان ذلك من جانب إيران أم العراق، لذلك تجمعت دول الخليج الست في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتخذت سياسة تهدف إلى تطويق الحرب وحصرها في البلدين، والعمل على إنهائها والتصدي بفاعلية لآي تغيير في خريطة المنطقة.

لكن تطورات الحرب لم تعط دول المجلس الفرصة للتمتع بموقفها المحايد من الحرب حيث بدأت الحرب تطال الدول الخليجية، ففي ديسمبر 1981 تم اكتشاف مؤامرة إيرانية لقلب نظام الحكم في البحرين، وبرزت أول مرة وبشكل عملي نظرية الأمن الجماعي الخليجي نتيجة إحساس قادة وشعوب الدول الخليجية بالمخاطر التي بدأت تتصاعد مع تكرار لهجة التهديدات الإيرانية.

مع تصاعد المساهمة الخليجية في دعم موقف العراق سياسيا، قطعت إيران كل علاقة لها بدول المجلس الخليجي الذي صورته إيران باعتباره مجموعة مطيعة **للشيطان الأكبر "الولايات المتحدة الأمريكية"**، ثم أخذت التهديدات الإيرانية للدول الخليجية صيغة الهجوم الصريح بخاصة ضد المملكة العربية السعودية والكويت نتيجة دعمهما المالي للعراق، فبدأت البحرية الإيرانية تتعرض لناقلات النفط في الخليج بعد أن بدأ العراق في قصف منصات النفط الإيرانية في منطقة "بوشهر"، وتبنت إيران سياسة "النفط للجميع أو لا أحد".[1]

خلال عام 1985 بدأت إيران بقصف الناقلات السعودية والكويتية داخل المياه الإقليمية للبلدين، الأمر الذي أدى إلى توسيع مسرح الحرب لتتجاوز الحدود العراقية-الإيرانية، وهددت إيران بضرب وتدمير المنشآت النفطية والاقتصادية لدول الخليج.[2]

---

[1] يحي حلمي رجب، **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية**.مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، 1997، ص 160.

[2] فاضل حسيني، **مشكلة شط العرب**. معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1997، ص 102.

وهددت بإغلاق مضيق هرمز، ما دفع الدول الخليجية إلى طلب مساعدة الدول الغربية في حماية ناقلاتها النفطية برفع الأعلام عليها أو من خلال استفجار ناقلات غربية لنقل النفط الخليجي، وتعرضت دولة الكويت لعدد من الإنفجارات عام 1983، وتعرض الشيخ **"جابر الأحمد الصباح"** أمير البلاد لمحاولة اغتيال من جانب عناصر إيرانية قتل فيها ثلاثة أشخاص وجرح خمسة عشر شخصا.

استمرت الحرب سجالا بين الجانبين، حتى أعلنت إيران في 18 جويلية 1988 قبولها قرار مجلس الأمن رقم 598 بعد أن بدأت المقاومة الإيرانية تنهار، وأعلن السكرتير العام للأمم المتحدة وقف إطلاق النار بين البلدين، وتحدد بصفة رسمية 20 أوت 1988 إعلان الوقف الرسمي للقتال على أن تبدأ المفاوضات المباشرة بين البلدين في 25 أوت 1988 لإيجاد تسوية للنزاع.[1]

أما سوريا فقد جاء موقفها منصفا لإيران على حساب العراق التي وقفت إلى جانبها أغلب الدول العربية ماعدا ليبيا والجزائر وسوريا، فقد ساند نظام الأسد الأب إيران على مستوى الخطاب والسياسات من خلال سده خط أنابيب تصدير البترول العراقي وإغلاق الموانئ السورية في وجه تجارة العبور التي كان العراق في أمس الحاجة لها، وقد شكلت هذه الحرب فرصة لسوريا لإسقاط نظام صدام وقيام نظام جديد يتحالف مع سوريا، ويزيد من قوة التحالف السوري الإيراني، وكانت سوريا هي البلد السني الوحيد المتحالف مع إيران. لكن هذا التحالف لم يكن إيديولوجيا على الإطلاق وإنما حصيلة اعتبارات إستراتيجية، فعلى الرغم من إرادتها المعلنة لجمع المسلمين كافة في كفاحها العالمي التحرري، لم تتردد إيران في ترك سوريا تقتل الآلاف من الإخوان المسلمين خلال صدمات لمدينة حماه 1982، بدلا من المخاطرة بخسارة حليفها العربي الوحيد في الحرب ضد العراق وفي المقابل ساند النظام السوري إيران ضد العراق لأن هذا الأخير كان عدوه الأساسي في المنطقة، ولأن هذا يسهل التحالف مع القوات المؤيدة لإيران في لبنان ويسمح لسوريا في تعزيز حضورها فيه.[2]

---

[1] عياد البطنيجي،"التحالف السوري الإيراني: تاريخه، حاضره ومستقبله"،**المجلة العربية للعلوم السياسية**،د.د.ن، لبنان،العدد 20، 2008، ص 22.

[2] نفس المرجع، ص 23.

المطلب الثالث: أثر الحرب على توجهات السياسة الإيرانية في المنطقة العربية.

أعطى الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 دفعا قويا للتحالف السوري الإيراني لكي يتخذ خطوة دفاعية أمام الهجوم الإسرائيلي وذلك من خلال تأسيس تنظيم بديل عن حركة أمل التي تبنت العمل السياسي، وظهرت فيها انشقاقات في الحركة بزعامة **حسين موسوي** الذي باشر العمليات الأولى لتأسيس حزب الله بإنشاء معسكرات تدريب في مزارع البقاع بالجنوب اللبناني التي دعمت عسكريا من طرف إيران وذلك بإرسال 300 عنصر عام 1982 تمركزوا في **بعلبك**.[1]

قد استطاعت إيران وسوريا توجيه حزب الله وفق مصالحهما من خلال إقناع قادته بالهجوم الشامل بالتعاون مع سوريا ضد العماد **ميشيل عون** في بيروت الشرقية في سبتمبر عام 1989، وقد أضفت علاقة حزب الله بإيران نزعة راديكالية على شيعة لبنان مما أضعف **حركة أمل** المعتدلة نسبيا، وساهم في البروز السياسي للشيعة وعزز الانقسام المذهبي على حساب التوافق، وخلق أزمة أمنية داخلية نتجت عن ضعف السلطة المركزية اللبنانية وتقوي حزب الله خاصة بعد الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب عام 2000 والانسحاب السوري عام 2005.[2]

يتحدد الدور الإيراني اتجاه القضية الفلسطينية نسبة إلى موقف المؤسسة الدينية الإيرانية من الحركة الصهيونية قبل نجاح الثورة الإسلامية، ولقد ألقى **كتاب علي أكبر ولايتي** الضوء على جانب من هذا الموقف في كتابه **"إيران وفلسطين 1897- 1937"** حيث برز فيه وقوف رجال الدين الإيرانيين ضد عمليات بيع الأراضي الفلسطينية لليهود كما سجل إرسال متطوعين للجهاد في حرب عام1948 ومعارضتهم تقسيم فلسطين وهو موقف استند إلى اشتراك في المظالم التاريخية.

برزت رؤية الخميني الحضارية للقضية الفلسطينية كصراع مصيري لابد أن ينتهي بتدمير طرف للآخر، ورفع مستوى التحدي من المستوى الفكري إلى المستوى الواقعي المعارض الذي يعتبر إسرائيل أداة المخططات الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تبنت إسرائيل بعد عام 1948، واتساقا مع منطقه الديني اعتبر الخميني الموقف الإيراني

---

[1] عيساوة آمنة، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[2] نيفين عبد المنعم مسعد،**صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية**.مرجع سبق ذكره، ص 68.

الداعم للقضية الفلسطينية نابع من التزام تاريخي وعقائدي، واستطاعت إيران ترجمت خطاباتها الفكرية إلى ثوابت في السياسة الخارجية بعد الثورة الإسلامية.[1]

أثرت **المعادلة الصفرية(-1 +1)** للرؤية الإيرانية على موقفها من التسوية والتي برزت مع نهاية الحرب الباردة، وانعكس ذلك على علاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية حيث ساد الفتور بعد علاقة التحالف التي كانت تربطهما، ومن أسباب ذلك الفتور ما سرب عن تدريب المنظمة الفلسطينية لعناصر من منظمة مجاهدي خلق المعارضة للنظام الإيراني، أضف إلى ذلك موقفها من الحرب العراقية-الإيرانية، حيث كان أقرب إلى الموقف العربي العام منه إلى الموقف السوري المناصر لإيران، كما طالب الخميني من المنظمة إعلان إسلامية المقاومة الفلسطينية غير أن **ياسر عرفات** رفض على اعتبار أن المقاومة الفلسطينية يشارك فيها المسلمون والمسيحيون على سواء.

بعد اتخاذ منظمة التحرير الفلسطينية توجها ظهر أنه أقرب إلى التوجه القومي العربي منه إلى التوجه الإسلامي الراديكالي الإيراني، اتجهت إيران إلى رفض مختلف جهود التسوية اعتبارا من **قراري 242 و338** وإنتهاءا **باتفاقيات أوسلو**، كما عملت على عرقلة مسار السلام من خلال الدعم المالي لحزب الله لزعزعة الأوضاع في الجنوب.[2]

جاء هذا التغير في ظل التحولات العالمية التي أسست لبداية نظام دولي جديد سعت الولايات المتحدة إلى وضع أسسه ومنها ترسيخ وجود إسرائيل في الشرق الأوسط، من خلال محاولة خلق السلام مع الدول المحورية في المنظومة العربية، لذلك تم عقد مؤتمر في طهران في أكتوبر 1991 والذي تزامن مع عقد **مؤتمر مدريد** وضم المؤتمر أهم الوجوه الفلسطينية والإيرانية، ومن أهم قراراته سحب الشرعية من منظمة التحرير الفلسطينية بعد قبولها التفاوض مع إسرائيل وضرورة تحويل الدعم إلى التنظيمات الإسلامية الجديدة التي تقوم على النهج الإسلامي الراديكالي، فكانت حركتا **الجهاد الإسلامي وحماس** أكبر مستفيد من المؤتمر، خاصة بعد عقد اتفاقيات أوسلو عام 1994 التي أظهرت تراجع القومية العربية في ظل ترسيخ إسرائيل لوجودها في الشرق الأوسط.[3]

---

[1] عيساوة آمنة، المرجع السابق ذكره، ص 109.

[2] عبد الناصر وليد، **إيران: دراسة عن الدولة والثورة**. مرجع سبق ذكره، ص 85.

[3] مجلس الفكر العربي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

ساهم دور إيران في اجتذاب حركات المقاومة الإسلامية في تحويل مفهوم الصراع العربي الإسرائيلي إلى نطاق أوسع منه، وهو الصراع الإسلامي اليهودي وما كان على سوريا إلا الدخول ضمن هذا التيار وإن لم تتفق معه إيديولوجيا لكنه اتفق مع مصالحها السياسية، والنتيجة أن الانشقاقات التي ظهرت في منظمة التحرير مابين التيار الداعي للتفاوض ومابين تيار المقاومة الإسلامية وجدت فيها إيران فرصتها للدخول لجانب الطرف الجهادي، ودعمت منظمة الجهاد الإسلامي في بداية التسعينات، غير أن مراقبة تطورات الوضع وتقوي نفوذ حماس ونشاطها الميداني جعل إيران تحول دعمها لحركة حماس التي استطاعت من خلال الدعم المالي الإيراني رفع حجم القوة التنفيذية على الأرض من 5500 مجند إلى 12 ألف مجند يضمون الشباب المتطوع في صفوف الحركة والشباب العاطل عن العمل الذي يتحصل على رواتب شهرية مما تقدمه إيران من أموال وهذا ما أكده المسؤولون الإيرانيين.

لقد كان لهذه الحرب بالإضافة إلى ما خلفته من دمار على المنطقة بأسرها تداعيات عديدة:

أولها: تأثيرها السلبي على العلاقات العراقية- العربية، إذ عادت بغداد الدول التي أبدت قدرا من التعاون والتعاطف مع طهران مثل: ليبيا التي اتجه صدام حسين لدعم معارضتها في الخارج، وكذلك سوريا التي ساندتها بموجب العلاقات التحالفية التي تربط بينهما.

ثانيها: أنها أدت إلى تفاقم التوتر العربي- الإيراني ولاسيما في ظل التصريحات التي خرج بها إيرانيون لاستعراض قوتهم،ومنها ما أدلى به وزير الخارجية في عام 1982 عندما صرح بأن بلاده هي القوة العظمى في المنطقة، وأن على الدول العربية التعاون معها، وإلا ستتكبد المزيد من الخسائر،[1] كما اعتبرت طهران قرار العاهل الأردني الراحل الملك**"حسين بن طلال"** فيعام1982 تشكيل قوة خاصة من المتطوعين للقتال مع الجيش العراقي بمنزلة إعلان الحرب عليها، وفي عام 1986 أعلن الخميني أن بلاده تجدد جهودها لتصدير ثورتها إلى بعض دول شمال وجنوب إفريقيا التي بها اضطرابات.

ثالثها: الدعم الذي قدمته طهران لجماعات المعارضة الكردية والشيعية بالعراق والذي أدى لتقوية شركتها بما حمل من تأثيرات في تأجيج الاحتقان الطائفي والرغبات

[1] مجلس الفكر العربي، المرجع السابق ذكره، ص 47.

الانفصالية بالعراق وما حملته من تداعيات مستقبلية عديدة، إذ استضافت إيران المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بقيادة **"آية الله محمد باتر الحكيم"** منذ عام 1984، وقامت بتدريب العناصر الشيعية على يد الحرس الثوري،[1] ووفرت لها ممرات لتنفيذ عمليات بالعراق من داخل أراضيها، كل هذا إلى جانب الدعم الذي قدمته للحزب الديمقراطي الكردستاني لشن هجمات بالشمال.

أظهرت الحرب العراقية- الإيرانية بداية بروز الدور الإيراني من خلال جمع الأغلبية الشيعية في تنظيم سياسي معارض تمهيدا لتحقيق الحرب لأهدافها، وأولى تلك الأهداف تغيير نظام صدام حسين بنظام إسلامي شيعي المذهب والتمهيد للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية لقيادة الحكومة العراقية، وهو تنظيم سياسي معارض تنحدر قيادته من أسرة الحكيم البارزة في النجف، وقد تميز الحزب ببراغماتية سياسية رغم ميولاته الطائفية وعلاقته المتميزة مع السلطة في إيران التي دعمته على طول فترة حكم صدام.[2]

كما قضت الحرب على التيارات اليسارية والوطنية وما يصفه رجال الدين المتشددين بالتوجهات الليبرالية الإسلامية والتي يمثلها بني صدر، ورغم أن الحرب لم تمنع دخول إيران في مرحلة إعادة البناء في فترة حكم رافسنجاني، إلا أنها مع ذلك ساهمت في تخلي مسؤولية الحكومة من الوفاء بوعود الثورة، ومنها رفع المستوى المعيشي حيث أصبحت أغلب المشاكل الاقتصادية الإيرانية تلقى على عاتق الحرب وما دمره العراق من بنية تحتية للاقتصاد الإيراني.[3]

المبحث الثالث:الاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران1979 والانعطاف إلى الراديكالية.

ولد نظام الشاه الاستبدادي الذي سبق الثورة الإيرانية في انقلاب عسكري قام به كبار الجيش بالتعاون مع جهازي المخابرات الأمريكية والبريطانية عام 1953 والذي أطاح بحكومة **محمد مصدق الوطنية**، كان مصدق قد وصل إلى رئاسة الوزراء بتأييد واسع من الطبقة الوسطى والمهنيين، الذي قام بتأميم صناعة البترول في تحدي للقوى الاستعمارية.

---

[1] مجلس الفكر العربي، المرجع السابق ذكره، ص 48.

[2] عيساوة آمنة، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[3] المجموعة الدولية للأزمات، سياسات الشيعة في العراق: دور المجلس الأعلى. على الرابط:

http:// www.crisisgroup.orq/home/index.cfm ?id=5158.

ساهم الانقلاب في عودة الشاه إلى الحكم وبداية مرحلة الحكم المطلق، وقد بدأ الشاه حكمه بهجوم عنيف على الحركة الوطنية متمثلة في الجبهة الوطنية التي كان مصدق قد شكلها، وكان تحالف الشاه مع الامبريالية الأمريكية تحالف مطلقا ومعلنا وأصبح يعرف بالشرطي الأمريكي في الخليج العربي.

المطلب الأول: بداية أزمة الرهائن 1979 وتطوراتها.

بدأت الأزمة يوم 4 نوفمبر 1979 بعد أن وافق الرئيس كارتر على استقبال شاه إيران **محمد رضا بهلوي** لتلقي العلاج في الولايات المتحدة، مما أعاد لأذهان الإيرانيين الانقلاب الذي دبرته عام 1953 الاستخبارات المركزية الأمريكية، وأطاحت من خلاله بالحكومة المنتخبة ديمقراطيا، وأعادت الشاه إلى الحكم مرة أخرى بعد أن تم نفيه.[1]

فعندما غادر الشاه في نهاية المطاف عام 1979، خشي الإيرانيين من تكرار الأمر وإعادته مرة أخرى إلى الحكم، فقام بالاستيلاء مجموعة من الطلاب الإيرانيين الذين يسمون أنفسهم **"السائرون على نهج الإمام"**، على السفارة الأمريكية بطهران التي كانت تمثل وكر للجواسيس واحتجاز نحو 70 أمريكيا، وقتها ناشد الدبلوماسيين في طهران كارتر عدم قبول الشاه، لكن ضغوط أصدقاء الشاه الأمريكيين ومن بينهم **ديفيد روكفلر** و**هنري كيسنجر** دفعت كارتر في النهاية للقبول،[2]وقدسمح الطلبة الإيرانيون فيما بعد بالإفراج عن بعض الرهائن الأمريكيين ومنهم النساء والسود وغير الأمريكيين واحتفظوا في نهاية المطاف بـــ 52 رهينة مطالبين تسليم الشاه إلى إيران، ليحاكم فيها وإعادة جميع الأموال التي تحت تصرفه في الخارج وبالذات في البنوك الأمريكية، كان رد فعل الإدارة الأمريكية أن جمدت مليارات الدولارات من الأصول الإيرانية في البنوك الأمريكية ووضعت حضرا على صادرات النفط الإيراني،[3] مع قطع العلاقات الدبلوماسية.

تحركت إدارة كارتر بإعطاء الضوء الأخضر لتنفيذ مهمة **مخلب النسر** السرية في 24 أفريل 1980، التي كانت تهدف إلى تحرير الرهائن، حيث استخدمت ثماني طائرات

---

[1]فهمي هويدي، **أزمة الخليج: العرب وإيران: وهم الصراع وهمّ الوفاق**.دار الشروق، بيروت، 1999، ص ص 13-14.

[2]سعيد الصبّاغ، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران. على الرابط:**www.kotob arabia.com**

[3]نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية**.مرجع سبق ذكره، ص ص 130- 131.

هليكوبتر عسكرية بغرض الانقضاض على مبنى السفارة الأمريكية في طهران واستخرج الرهائن، ووصمت إدارة كارتر بالمزيد من العار عندما اصطدمت إحدى المروحيات التابعة لمشاة البحرية بطائرة حربية أخرى أمريكية تابعة لسلاح الجو على الأرض وانفجرت في الجو مما أدى إلى مقتل ثمانية جنود أمريكيين.[1]

كان الخميني أهم وأشهر المعارضين لنظام الشاه منذ الستينات، وقد طور من دعايته وأفكاره وطرح عدد من المفاهيم الجديدة منها أن الأنظمة الملكية هي بطبيعتها معادية للإسلام، وإن على المسلمين فريضة مقدسة للثورة على مثل هذه الأنظمة، وقد طور الخميني من فكرة الثورة الإسلامية على النظام الملكي (الشاه) بأطروحات راديكالية عامة ضد سياسات الشاه السياسية والاقتصادية والاجتماعية،[2] فهاجم الشاه لتحالفه مع الغرب أثناء الحرب الباردة ولتأييده لإسرائيل في مواجهة العالم الإسلامي،إضافة إلى فكرته حول أن الإسلام دين المستضعفين وليس دين المستكبرين، كما عرف الخميني في سياسته العالمية بفكرة عدائه للغرب والاستكبار العالمي حيث أنه قسم العالم إلى مستكبرون وهم الدول الكبرى الإمبريالية التي تعمل على استغلال الشعوب الضعيفة وهم القسم الثاني، ويقصد هنا الشعوب العربية والإسلامية.

مثلت أزمة الرهائن نقطة تحول في تاريخ الثورة الإيرانية، إذا كانت مؤشرا على انتصار الأصوليين وتنحي القوميين، لأنها دفعت الثورة نحو الراديكالية وسهلت تحويل السلطة من القوميين- الذين استمدوا تأييدهم من الطبقة المتوسطة الحديثة- إلى الأصوليين الذين استمدوا تأييدهم من علماء الدين والطبقات الدنيا والطبقة المتوسطة التقليدية.

ومع أن الأصوليين الذين كانت تعوزهم المهارات اللازمة لإدارة العلاقات الدولية للبلاد، فشلوا في وضع سياسة متماسكة تتسم بوضوح أهدافها واستراتيجياتها،[3]وقد نجحوا في تغيير اتجاه العلاقات الخارجية للدولة. ومن الناحية النظرية أصبح مبدأ عدم الانحياز **"لا للشرق ولا للغرب"** هو حجر الأساس الذي بنيت عليه سياستهم في رفض التحالف مع رأي القوتين العظيمتين، والتشديد على انتهاج سياسة خارجية منتقلة، أما عمليا فكانت المعارضة الشديدة للولايات المتحدة هي الشغل الشاغل للحكام الجدد، مع ابتعاد إيران عن

---

[1] علاء مطر، أثر المتغيرات السياسية على العلاقات الأمريكية الإيرانية. على الرابط:
www.asharq alarabi.org.uk/markas/m_abhath_55.htm.

[2] جمال سند السويدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 122- 123.

[3] منصور حسن العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 132- 134.

المعسكر الأمريكي الغربي- على ذلك النحو الحاسم- أصبحت أكثر تورطا في سياسات العالم الإسلامي.

بعد أن قدمت الولايات المتحدة الأمريكية الإمكانات الواسعة للملك المخلوع واحتلال السفارة والقضاء على مقاومة القوات الأمريكية الخاصة التي كانت تتولى حراسة السفارة، واعتقال جواسيس أمريكا الذين يعملون تحت غطاء العمل الدبلوماسي، دعم الإمام الخميني هذا التحرك الطلابي واعتبر عملهم هذا ثورة ثانية تضاهي الثورة الأولى،[1]وقام الطلاب بنشر وثائق السفارة الأمريكية في مجموعة من خمسين كتاب تحت اسم **"وثائق وكر التجسس الأمريكي في إيران"**، إن هذه الوثائق كشفت عن أسرار التجسس والتدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية الإيرانية وسائر دول العالم وذلك للوقوف في وجه القوى المستكبرة.

هنا سعت أمريكا إلى إسقاط نظام الجمهورية الإسلامية من خلال فرض المقاطعة الاقتصادية والسياسية العالمية ضد إيران، لكنها لم توفق في ذلك، ثم نفدت عملية **"صحراء طبس"** بعد احتلال السفارة الأمريكية وفشلت فيها فسعت إلى تجزئة البلاد بواسطة الجماعات والأحزاب المعادية للثورة، وعندها فكر الأمريكيون بالحل العسكري فخططت الولايات المتحدة بدعم من الدول الحليفة و في مقدمتها العراق، ففي جويلية 1980 اجتمع **زبينيو بريجينسكي**- مستشار الأمن القومي الأمريكي- **بالحسين بن طلال** ملك الأردن في عمان لمناقشة خطط مفصلة، يرعى من خلالها الرئيس العراقي صدام حسين تقديم انقلاب في إيران ضد الخميني. وكان الحسين بن طلال اقرب حلفاء صدام في العالم العربي، فقد أدى دور الوسيط أثناء عملية التخطيط. ومن ثمّ كان الغزو العراقي لإيران تلبية لدعوة من الضباط الإيرانيين الذين خططوا للانقلاب في نفس العام في عملية أطلق عليها اسم **"نوجة"** تيمنا باسم قاعدة جوية في **همذان.**

وتمّ تنظيم الضباط الإيرانيين بواسطة- شاهبور باختيار- رئيس الوزراء في عهد الشاه، لكن تسرب أنباء الخطة إلى الخميني عن طريق عملاء سوفيات في فرنسا وباكستان وأمريكااللاتينية، مكّن الرئيس الإيراني- بني صدر- من تطويق قرابة 600

[1]فواز جرجس، **أمريكا والإسلام السياسي: صراع الحضارات أم صراع المصالح؟**، تر: غسان عضن، دار النهار، بيروت، 1998، ص 68.

ضابط وإعدام الكثير منهم. ولذلك قرر صدام إتمام الخطة من خلال إعلان الحرب ضد إيران في سبتمبر 1980 على امتداد الحدود المشتركة البالغة 1280 كلم.[1]

اتهمت إيران بسبب سياسة تصدير الثورة بدعمها للإرهاب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكان احتلال إيران للسفارة الأمريكية في طهران بداية[2]لصدامها على المستوى الدولي مع الولايات المتحدة، وقد كلفها ذلك ثمنا باهظا وألحق بها الضرر وبمكانتها ودورها إقليميا ودوليا، حيث قطعت الولايات المتحدة الأمريكية علاقتها بإيران وجمدت ممتلكاتها في نوفمبر 1979،كما توترت علاقات إيران بالدول الأوروبية مثل: فرنسا وبريطانيا وخاصة بعد صدور فتوى الخميني بإهدار دم الكاتب **"سلمان رشدي"** لقد تبنت إيران خطا واضحا في سياستها يهدف إلى قيام الحكومة الإسلامية العالمية على مستوى الدول الإسلامية كلها، كما اتخذ موقف معاديا للولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية وسمتها **"بالشيطان الأكبر".**[3]

كانت إيران حتى عام 1979 تقوم بدور الدولة الحارسة للمصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط، وقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكوين قوة إقليمية عظمى في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، وذلك من إيران الشاه وبتنسيق مع كل من تركيا وإسرائيل وإثيوبيا.

بعد عودة الشاه إلى الحكم عام 1953 قامت في إيران حكومة جديدة برئاسة الجنرال **فضل الله زاهدي**، وقامت بالتصفيات اللازمةلاستقرار حكمها وإعادة الأمور إلى نصابها وذلك بالتعاون مع الغرب، فقد أيقنت الحكومة الإيرانية آنذاك بأنها لن تستطيع الصمود أو الحفاظ على استقرارها ووحدتها إلا بمساعدة الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، لذا نادت إيران علنا بانحيازها إلى المعسكر الغربي،[4] ولذلك فقد أدت الثورة الإسلامية في إيران إلى ضرب أكبر حلقة من حلقات الدول الشرق الأوسطية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، وبخسارة إيران خسرت الولايات المتحدة أهم قاعدة متقدمة لها في خط المواجهة مع الإتحاد السوفيتي في منطقة تعتبر الشريان الحيوي للاقتصاد الرأسمالي العالمي.

---

[1] سيد حسين، **إيران والعرب: حدود الدين والدم والسياسة.** كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص 54.

[2] مجلس الفكر العربي، مرجع سبق ذكره، ص 254.

[3] رجائي سلامة الجرابعة، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[4] عيساوة آمنة، مرجع سبق ذكره، ص 115.

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة على العلاقات الأمريكية- الإيرانية.

أدت الثورة الإسلامية وما تلاها من انعكاسات على العلاقات الأمريكية- الإيرانية إلى زعزعت كل المعادلات الأمنية السابقة التي ضمنت الاستقرار لفترة من الزمن في المنطقة، حيث اتخذ النظام الإيراني الإسلامي موقفا معاديا للولايات المتحدة[1] منذ البداية وألقى على عاتقها وزر تجاوزات ومفاسد نظام الشاه باعتبارها القوة الرئيسية التي كانت وراء استمرار نظامه.

قامت الثورة في إيران ضد الشاه وسياسته الداخلية والخارجية، وسخرت من دور الشرطي الذي كانت تصطلح به إيران الشاه باعتباره لا يخدم المصلحة الوطنية، وإنما يخدم المصالح الغربية في المنطقة، ولذلك اتخذت الجمهورية الإسلامية لنفسها منهجا مختلفا ودورا جديدا يتعدى حدود دور الشرطي السابق، وهذا الدور الجديد يتركز على نظرية الحكومة العالمية للإسلام التي تؤكد ظهور المهدي المنتظر **"الإمام الغائب"** بعد غيبته الكبرى لكي تقيم حكومته العدل الإلهي ويقضي على الظلم، ويمتد نفوذ تلك الحكومة ليشمل العالم كله.[2]

أوضح الدستور الإيراني بمقدمته أن الثورة الإسلامية في إيران تستهدف النصر لجميع المستضعفين على المستكبرين، وأن الدستور الإيراني يمهد الظروف لاستمرارية هذه الثورة داخل البلاد وخارجها، خصوصا بالنسبة إلى توسيع دائرة العلاقات الدولية مع سائر الحركات الشيعية، حيث يسعى إلى بناء الأمة الواحدة في العالم تطبيقا، فالثورة الإسلامية في إيران سوف تعمل على مواصلة الجهاد لإنقاذ الشعوب المحرومة والمضطهدة في كل أنحاء العالم، لذلك لم يؤمن الخميني بالانحياز إلى الشرق أو الغرب كما أنه لم يؤمن بفكرة عدم الانحياز، لرغبته في قطع أي نوع من التبعية اتجاه القوتين العظيمتين، فهو يرفض كل ما يسود النظام الدولي آنذاك من علاقات غير متكافئة، تؤدي فيها القوى الكبرى دور المستغل وعلى رأسها الشيطان الأكبر وزعيمة الاستكبار كما سماها الخميني، وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي هي مركز وأم الفساد في الأرضومن جانب آخر اتجهت إيران لتزعم ورعاية بعض جماعات الصحوة الداعية إلى الوحدة الإسلامية، مثل: حزب الله في لبنان، حزب الدعوة في العراق وجماعة خط الإمام

[1] حسن محمد طوالبة، **مناقشة في النزاع العراقي الإيراني**. الوطن العربي، بيروت، 1984، ص 28.

[2] فهمي هويدي، **أزمة الخليج: العرب وإيران: وهم الصراع وهمّ الرفاق**. مرجع سبق ذكره، ص 16.

في الكويت المعروفة بعدائها للغرب، من أجل تحقيق غاياتها ومصالحها التي هي إيديولوجيا بالأساس والمتمثلة في تصدير الثورة.[1]

وكان دخول إيران في حرب مع العراق عام1980سبب رئيسي في إنهاء الأزمة ولكن للمزيد من الإحراج لكارتر، لم يتم الإفراج عن الرهائن إلا بعد دقائق من أداء ريغن اليمين الدستوري عام 1981، وقد نجح الخميني في تهديده بأنه لن يمنح الرهائن لكارتر بأي حال، فمن أجل جدب انتباه الرأي العام العالمي عمد نظام الخميني إلى احتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية بطهران، وأخذ يطالب بتسليم الشاه الذي التجأ إلى الولايات المتحدة، وقد شغلت تلك الأزمة الرأي العام في العالم واعتبرتها: أجهزة الإعلام العالميةتحديا لجبروت الولايات المتحدة ومن هنا خرجت العديد من الأسئلة، لماذا احتجاز أعضاء السفارة الأمريكية رغم مخالفة ذلك للأعراف الدبلوماسية الدولية... !؟ وكيف صبر كارتر والبيت الأبيض على هذه الإهانة؟ ولماذا المطالبة بالشاه بالذات...؟.[2]

إن ذلك يتضح في الأمور التالية:

1. رغم أن احتجاز الرهائن أمر مخالف للأعراف الدولية، إلا أن الولايات المتحدة قابلت الوضع بهدوء شديد ولم يبد عليها الخوف الأكيد رغم التهديدات المتتالية التي أطلقتها أجهزة الحكومة الأمريكية إذ تعرض الرهائن للأذى وقد استثمر كارتر هذه الحادثة في حملته الانتخابية في الولايات المتحدة، وارتفعت أسهمه كثيرا لدى الأوساط الأمريكية.
2. صحيح أن الأزمة ثنائية بين واشنطن وطهران، إلا أن كارتر والأجهزة الأمريكية أدارت الحملة باتجاه تحقيق أهداف إستراتيجية أخرى غير فك أسر الرهائن، وهذا الأمر مرتبط بماديات التوجه الإستراتيجي لكل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي في العالم.
3. لقد أثارت مطالبة نظام الخميني بالشاه دهشة معظم الأوساط الدولية، وأحدث تساؤل لماذا سمح الخميني وقواه بإخراج الشاه من طهران؟، ولماذا لم يتم تصفية الحساب معه في ذات الوقت؟.
4. إن الولايات المتحدة مستفيدة من تفاقم الأوضاع الداخلية في إيران، ولاسيما أن نظام الخميني لم يتمكن أن يحل أية معضلة تواجهها إيران أيام الشاه وبعده.

---

[1] سعيد الصباغ، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران**. مرجع سبق ذكره، ص 84.

[2] نفس المرجع، ص 85.

5. تطمح الولايات المتحدة إلى استعادة إيران إلى حظيرتها، وتحضر لضربة فتية تستعيد بها[1] هذا البلد المهم في منطقة ملتهبة ومليئة بالنفط وإذا أخطأت واشنطن في تنفيذ ضربتها الفتية بالكامل، فإنها ستعمل على استرجاع قسم من إيران يؤمن لها مصالحها وفي ذات الوقت يطمح الإتحاد السوفيتي بنفس المطامح ولكنهما يراهنان على الحصان الإيراني نفسه.
6. وكعادة الولايات المتحدة، فإنها تحبذ أن يتطور عملاؤها وتؤهلهم إلى درجة الاكتفاء الذاتي، فإن واشنطن تنتظر العجز الإيراني في المجالات الاقتصادية والاجتماعية حتى يكون البديل متوازنا، كماأن الولايات المتحدة لا تجعل عملائها يصلون إلى حد الهاوية خوفا من مجيء البديل الانقلابي.
7. تنتظر الولايات المتحدة، أن يحتدم الصراع بين العراق وإيران، ومن ثم تراهن على الأسلحة الأمريكية في إيران، ولاسيما قطع الغيار، وتأمل بروز متغيرات داخل الجيش تؤدي إلى نتائج المتوخاة من الجانب الأمريكي، ورغم الصراع الحاصل بين واشنطن وطهران إلا أن كارتر يلتقي مع نظام الخميني في عدائه للعراق بهدف إضعافه ومنعه من أداء دوره في مواجهة العدو الصهيوني، وفي نفس الوقت يضعف إيران نفسها ويبقي المنطقة متوترة قابلة للمناورات الدولية.[2]

لطالما أكد الباحثون على الرفض الأمريكي للثورة الإيرانية وانتقال الخميني إلى سدة الحكم ولو كانت واشنطن غير قابلة بالتغير، لما سهلت عملية خروج الشاه من طهران فقد قامت وسائل الإعلام الغربية بإجراء مقابلات غربية مع الخميني في مقر إقامته في- **نوفل لوشاتو**- في ضواحي باريس، كما خصصت فرنسا طائرة **– جامبو**- لعودته إلى طهران في 01 فيفري 1979، ولكن واشنطن أدركت أن الشاه لم يعد قادرا على الاستمرار في الحكم بقوة واقتدار بحيث يؤمن مصالح الإمبريالية في المنطقة، ولم يعد وجها مقبولا في الشارع الإيراني ولاسيما بعد تصاعد المظالم ضد الشعوب الإيرانية وهكذا أيقنت واشنطن أن مصلحتها تكمن في تغير الوضع في إيران والمجيء بوجوه مقبولة في الشارع الإيراني ويمكنها التأثير داخل وخارج إيران، واعتقدت أن التيار الديني هو المؤهل لحكم إيران ولهذا عمدت إلى غض النظر عن عودة الخميني إلى طهران

[1] تيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية**. مرجع سبق ذكره، ص 134.
[2] حسن محمد طوالبة، مرجع سبق ذكره، ص 29.

وتسهيل مهمته بسلام، وذهبت تحاليل تؤكد على أن واشنطن كانت تحبذ نموذج على غرار النموذج السعودي والباكستاني.[1]

المطلب الثالث: نهاية أزمة الرهائن لعام 1979.

لابد من الإشارة إلى أن الدستور الإيراني يعد المصدر الأساسي لاستلهام أصول السياسة الخارجية، حيث أكد على سعادة الإنسان في كل المجتمعات البشرية ورفض أي نزعة عسكرية والتسلط والخضوع لقوى الاستكبار العالمي المتمثلة بالهيمنة الأمريكيةوتحقيق النصر على المستكبرين وتوسيع العلاقات الدولية مع الحكومات الإسلامية وشعوبها لبناء أمة واحدة، ولذلك أصبح التوجه الإيراني في تلك المرحلة خطرا على التوجهات الأمريكية التي تهدف إلى الهيمنة على منطقة الخليج لتحقيق مصالحها، وما زاد من المخاوف الأمريكية هو تصريحات الخميني التي تحمل تهديدا للنظم الخليجية بأنها أصبحت هدفا لمبدأ تصدير الثورة باعتبار أن النظم الخليجية ملكية، وينبغي القضاء عليها وجعلها نظم قائمة أساسا على مبادئ الجمهورية الإسلامية.[2]

وتشير المادة 153 إلى منع إبرام أي معاهدة تقضي إلى السيطرة الأجنبية على الثروات الاقتصادية وتأكيدها على التحرر الاقتصادي، من خلال منع الأجانب من تأسيس شركات أو مؤسسات من قطاع التجارة والصناعة، وهناك بعض المواد تمنع إقامة القواعد العسكرية ولو كان هدفها للأغراض السلمية.

بعد فشل الحلول العسكرية في حل أزمة الرهائن 1979 لجأ الطرفين الأمريكي-الإيراني إلى التفاوض ودعوة الجزائر للعب دور الوسيط وفي 19 جانفي 1981، تم بالجزائر العاصمة التوصل إلى اتفاق نهائي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية عرف **باتفاقية الجزائر** بشأن قضية الرهائن الأمريكيين وذلك بعد موافقة البلدين على بيان الحكومة الجزائرية، ونص البيان على الخطوط العريضة على التزام الحكومة الأمريكية بعدم التدخل في الشؤون الإيرانية، وإعادة الأموال الإيرانية المجمدة، إلغاء العقوبات

[1] عيساوة آمنة، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[2] باكينام الشرقاوي، **السياسة الخارجية الإيرانية**.مرجع سبق ذكره.

والشكاوي المرفوعة ضد إيران أمام المحاكم الإيرانية وتجميد أموال الشاه محمد رضا بهلوي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تبت فيها المحاكم.[1]

كان احتجاز الرهائن تعبيرا عن سياسة معادية للأمريكيين وضد التحالف الغربي تسببت في عزلة إيران دوليا وفي فرض عقوبات سياسية واقتصادية من الدول الغربية وأصيبت التوقعات الإيرانية بخيبة أمل فيما يتعلق بنتائج احتجاز الرهائن على العلاقات الدولية، وقد أراد آية الله الخميني إجبار الدول الإسلامية على التحالف ضد أمريكا بهدف الحيلولة دون قيام انتفاضات في هذه الدول، بيد أن احتجاز الرهائن قد تسببت في مزيد من العزلة وفقدت إيران السمعة الطيبة التي كانت تتمتع بها بعد الثورة بين الرأي العام العالمي.

تم وصف أزمة الرهائن بين إيران والولايات المتحدة بأنها حادثة محورية في تاريخ العلاقات بين البلدين، ويعتقد بعض المحللين السياسيين أن الأزمة كانت السبب في هزيمة الرئيس الأمريكي كارتر في الانتخابات الرئاسية، وفي إيران عززت هذه الأزمة من وضع آية الله الخميني حيث تولد لدى الشعب الإيراني إحساس القدرة على هزيمة الشيطان الأكبر والتخلص من أكبر الداعمين لنظام الشاه الديكتاتوري، وبداية عهد جديد في جمهورية إيران الإسلامية بقيادة المرشد الأعلى **"آية الله الخميني"**، ومحاولة إظهار القوة والقدرة على الزعامة الإقليمية، ومحاولة الدفاع عن المستضعفين والقضاء على الأنظمة الملكية خاصة في منطقة الخليج، هذا ما ولد أيضا لدى حكومات المنطقة التخوف من أطماع الخميني التوسعية وتعميم النموذج الشيعي على حساب السنة باعتبارها المذهب الرسمي في أغلب دول الخليج.[2]

كما كانت هذه الأزمة بداية فرض العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران وبالتالي بداية تزعزع المكانة الإيرانية على الساحة الدولية، خاصة بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بينها وبين العديد من الدول الغربية كندا مثلا، واعتبار إيران خطر على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط، خاصة أنها منطقة محورية بالنسبة للمصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى للدول الغربية وتهديد لامتدادات نفط الخليج على الأسواق العالمية، إلى جانب أمن وسلامة الرعايا، والبعثات الدبلوماسية في منطقة الشرق الأوسط.[3]

---

[1] محمد السعيد عبد المؤمن، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] فهمي هويدي، **أزمة الخليج: العرب وإيران: وهم الصراع وهمّ الرفاق**. مرجع سبق ذكره، ص 17.

[3] فواز جرجس، مرجع سبق ذكره، ص 69.

تعتبر الولايات المتحدة من أكثر دول العالم التي يتعرض مواطنيها لعمليات الاختطاف ويعود ذلك لأسباب متعددة منها: امتداد النفوذ والسيطرة الأمريكية إلى معظم دول العالم،تاريخها الحافل بالحروب والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، دعم الأنظمة الديكتاتورية ومقاومة حركات التحرر وغير ذلك، فقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية المقاربة العسكرية والأمنية استنادا إلى قدراتها الاستخباراتية الفائقة لتحرير الرهائن الأمريكيين، ورغم تلك القدرات الكبيرة إلا أن الفشل الذريع كان هو القاسم المشترك الأكبر بين تلك العمليات، وهذا ما حدث في عملية **"مخلب النسر"** في محاولة من الجيش ومركز الاستخبارات الأمريكي لتحرير الرهائن من قبضة الطلاب الإيرانييننفالخميني الذي كان يعتبر هذه العملية صراع بين الخير والشر، لكن يبدوا أن الولايات المتحدة قد استهانة بقدرة وقوة الدعم الجماهيري الذي يتلقاه الثوار واعتمدت على القوة العسكرية والآلة الاستخباراتية.[1]

رغم القدرات الإستخبارية المتاحة للقوات الأمريكية من خلال الأقمار الصناعية طائرات الاستطلاع الإستراتيجية، طائرات الطلعات الإكتشافية، شبكة العملاء والجواسيس، فرع الاستطلاع الأرضي والتعاون الإستخباري والأمني مع الأجهزة الأمنية العالمية والإقليمية وغيرها من طرق الحصول على المعلومة، فإن الطلبة الإيرانيين نجحوا في خداع القوات الأمريكية مما أدى إلى فشل العملية التي سخر لها إمكانيات مادية وبشرية هائلة، وكانت الأسباب الرئيسية لهذا الفشل محسوبة على الجانب الاستخباراتي لعدم توفر المعلومة الحقيقية والكافية التي تساعد في نجاح هذه العملية.

قام الأمريكيون منذ بداية الأزمة بوضع خطط لتخليصهم، كان من بينها إعداد خطة لخطف قائد الثورة الإسلامية في إيران ومرشدها آية الله الخميني ومقايضته للرهائن، إلا أن هذه الخطة في حالة فشلها أو حتى نجاحها لاتكون إلا في مصلحة الجانب الإيراني إذ سينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية ما يطالبون العالم باستنكاره وهو الاختطاف والاحتجاز، ثم إن الخطف كوسيلة لا يحدث إلامن مجموعات إرهابية وليس من دول تعد نفسها من المعنيين بالنظام العالمي والساعين إلى استقرار الدول حسب مبادئها المعلنة.[2]

---

[1] خالدي أحمد وحسين أغا،"العلاقات السورية الإيرانية مصالح تعزز الاستمرار والتطور بين إيران وأمريكا والخليج". تر:**مجلة شؤون الأوسط**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، لبنان، العدد 49، 1996، ص ص 145-149.

[2] ظافر محمد العجمي، **أمن الخليج العربي: تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية والأمنية**. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006، ص 397.

كما فكر الأمريكيون باستخدام الحدود التركية للدخول بالشاحنات إلى الموقع، ووضع الإنزال المظلي قرب طهران واستخدام الدراجات النارية للاقتراب وكثير من الخيارات الأخرى التي طرحت على طاولة البحث أمام المخططين الأمريكيين، إلا أنه وقع الخيار في النهاية على مشروع في تخطيط وتنفيذ عملية **"مخلب النسر"** وقد حاول الأمريكيون حتى بدع فشل العملية إطلاق سراح الرهائن بشتى السبل، فعندما اشتدت حاجة القوات الإيرانية لقطع الغيار لأسلحتها الأمريكية المختلفة نتيجة الحرب مع العراق التي اشتعلت في 22 سبتمبر 1980 حاولت الإدارة الأمريكية استغلال هذه النقطة لمبادلتها بالرهائن بالإضافة إلى السلاح الذي سبق وأن قبضوا ثمنه أيام حكم الشاه إلا أن الإيرانيون رفضوا ذلك.[1]

1-الخطة الرئيسية لتحرير الرهائن:

أ- قوات تنفيذ العملية:

بدأ التخطيط للعملية في قسم خطط العمليات الخاصة في وزارة الدفاع الأمريكية (البانتغون)، واشتملت هيئة التخطيط على ضباط من القوات المتوقع مشاركتها في التنفيذ وهي قوات الدلتا[*]، وضباط قياديين من البحرية والجوية ووكالة الاستخبارات المركزية.

1. **القوات الخاصة:** وهي المؤلفة من قوات الدلتا ويبلغ عددهم حوالي 93 رجلا و13 عنصرا من القوات الخاصة المتواجدة في أوروبا، لمهاجمة وزارة الخارجية الإيرانية وإطلاق المحتجزين فيها.
2. **القوات الصديقة:** يتوقع أن أربعين عنصرا إيرانيا من المقيمين في الولايات المتحدة تم تدريبهم للمشاركة في قيادة الشاحنات إلى المواقع والقيام بالترجمة والإرشاد.
3. **حاملات الطائرات:** إلى جانب طائرات من نوع RH- 53DS talionو MC-130E وEC-130 E،إلى جانب دراجات نارية وتجهيز ستة سيارات وشاحنات للاستطلاع.

---

[1] ظافر محمد العجمي، المرجع السابق ذكره، نفس الصفحة.

[*] **الدّلتا:** وهي القوة الرئيسية المنفذة لعملية مخلب النسر مقرها قاعدة **"فورت برّاق"** في ولاية كارولاينا الشمالية.

ب-مواقع تنفيذ العملية: تقوم الخطة الرئيسية لتحرير الرهائن على استخدام أربعة مواقع داخل إيران لتنفيذ العملية، بالإضافة إلى نقطة الانطلاق من موقعين في بحر العرب.

1. ويقع في مكان ناء في صحراء (طبس)، ومهمته استقبال الطائرات الناقلة لقوات دلتا.
2. وهي المرحلة الثانية من الاقتراب، إذ تقوم الحوامات بنقل الأفراد وقوات الدلتا.[1]
3. وهو مخبأ الشاحنات على مشارف مدينة طهران ويوجد به 6 شاحنات لنقل القوات إلى موقع السفارة لاقتحامه ومقر وزارة الخارجية.
4. هو مدينة طهران ويشمل على موقعين، الأول مقر السفارة في قلب طهران والآخر مقر وزارة الخارجية الإيرانية في طهران أيضا، إلى جانب مطار منظريه لنقل الرهائن إلى خارج طهران.

2- أسباب فشل العملية:

إلى جانب العوامل التي تم ذكرها سابقا، فإن ثقة القيادات الأمريكية وقوتها وإصرارها على تحرير الرهائن دون الرضوخ لمطالب الطلبة الإيرانيين إضافة إلى توفر وسائل التكنولوجيا والتقنية العالية،جعلتهم يصرون في محاولة تنفيذ عملية تحرير الرهائن، وقد بدت بوادر الفشل على هذه العملية منذ البداية ومن الأسباب التي أدت إلى فشل العملية:

1- **عامل السرية:** الذي له دور رئيسي في مثل هذه العمليات، فبمجرد علم الثوار بوجود قوات معادية لها، يتطلب ذلك تغيير مواقع الرهائن وزيادة الاحتياطات المؤدية إلى منع تحريرهم.
2- **بعد المسافة:** داخل الأراضي الإيرانية أدى إلى إجهاد الطيارين، مما نتج عنه كثرة أعطال الحوامات وهو ما حمله كثير من المسؤولين في هذه العملية السبب الرئيسي في إيقاف المهمة، إذ ادعى قائد قوات الدلتا أن الطائرات في غير جاهزيتها القتالية نتيجة خدمة الكثير منها في البحر.[2]

[1] علاء مطر، مرجع سبق ذكره.

[2] رجائي سلامة الجرابعة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

3- النتائج المباشرة لفشل العملية:

كان لفشل العملية وقع خطير وتأثيرها المباشر على السياسة الخارجية وكذلك الداخلية للولايات المتحدة، إضافة إلى خسارة ثمانية جنود، وترك جثثهم على أرض العدو إلى جانب الخسائر المادية من طائرات بمختلف أنواعها، فقد فشلت في تحرير الرهائن وامتدت 444 يوما، وبعد هذا الفشل الذريع أحجمت الولايات المتحدة على القيام بمثل هذه العمليات في مناطق نفوذها عبر العالم حتى حرب الخليج الثانية 1991، كما قامت بالانتقام من إيران بدعم العراق العدو التقليدي لإيران، كما عملت على زيادة دعمها للقوات المناهضة للثورة الإيرانية من خلال دعمها لحرب الأهواز في الجنوب على منابع النفط في الأهواز وعبدان، وكذلك محاولة إحياء جبهة الأكراد الإيرانيين في الشمال لتشبث الجهود الإيرانية وبذلك دعم القوى الأخرى المتواجدة على المسرح السياسي الإيراني كقوات مجاهدي خلق التي قام العراق لاحقا بإيوائهم وتوفير الدعم لهم.[1]

[1] عيساوة آمنة، مرجع سبق ذكره، ص 116.

خلاصة الفصل:

لقد كانت الايدولوجيا الثورية للنظام الحاكم في إيران هي المحرك الأساسي لعملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الخميني وهي المحدد لتوجهات وأهداف النظام داخليا وخارجيا وتحديد مصادر التهديد، وأصبحت الرغبة في إحياءالإسلام هي جوهر هذا التوجه.

ونظرا لقرب الخليج من إيران بأعداده الكبيرة من الشيعة، كان من الطبيعي أن يقع اختيار إيران عليه ليكون أول منطقةتستعرض فيها توجهها الإيديولوجي، ولهذا السبب أثار احتمال تصدير الثورة الإسلاميةإلى خارج إيران تخوفا مبررا بين دول الخليج وازدادت حدة التخوف مع إعلانآية الله الخميني أنالإسلام لا يتفق مع النظم الملكية وهو الشكل السائد للحكم في المنطقة.

شعر العراق في ظل الأعداد الكبيرة من سكانه المنتمية إلى المذهب الشيعي بأنه عرضة للخطر هو الآخر فانتهز فرصة الفوضى الداخلية التي سادت إيران، ووضعها الناجم عن عزلتها بسبب أزمة الرهائن عام1979 وقام بغزو إيران عام 1980.

إن التوجه الراديكالي الذي فرضته الثورة الإيرانية منذ عام1979 والذي بني على شعارات عقائدية تمس السياسة الداخلية والخارجية لإيران قد أثر وبشكل كبير على مكانتها الإقليمية أو حتى العالمية بسبب سياستها العدائية للغرب ورغبتها في أن تكون حامية منطقة الخليج والتخلص من الهيمنة الأمريكية "الشيطان الأكبر"، وبناء حكومة إسلامية عالمية لحماية المستضعفين في العالم من هيمنة المستكبرين حيث عانت إيران في هذه الفترة من عزلة دولية وتم اعتبارها دولة راعية للإرهاب والتطرف أين تعرضت إلى عقوبات اقتصادية وسياسية.

الفصل الثاني:

أثر المتغيرات الداخلية والخارجية على توجهات السياسة الإيرانية في الخليج.

بعد انتهاء الحرب مع العراق 1988 ووفاة الخميني إلى جانب تولي **هاشمي رفسنجاني** السلطة و**خامنئي** مرشد لها كقيادة ثنائية Duo، بدأت إيران تتبنى سياسات داخلية وخارجية تعرف سياسات إيران تتبنى سياسات داخلية وخارجية تعرف بسياسات التخلي عن إيران الثورة لمصلحة إيران الدولة، والانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، لتتقدم عوامل المصلحة القومية على الاعتبارات الأيديولوجية وتغيرت النظرة الراديكالية إلى العالم، وبدأ الاعتدال يسود سياسة إيران الخارجية بنزعة أكثر براغماتية.[*]

لقد عرفت إيران جملة من التغيرات الداخلية من تحديث وتطور للمجتمع إلى انفتاح أكبر في الاقتصاد والسياسة، إلى جانب متغيرات دولية من انهيار للاتحاد السوفيتي وبروز الهيمنة الأمريكية وصولا إلى الغزو العراقي للكويت، كلها عوامل أدت إلى سياسة الانفتاح مع العالم الخارجي.

المبحث الأول: تحولات السياسة والمجتمع تقاوم شعارات الثورة وتفرض أولويات جديدة.

لقد نزعت إيران إلى التخلي التدريجي عن أهمية العامل المذهبي في السياسة الخارجية الإيرانية، لتحل محلها نظرة واقعية تقوم على تحقيق المصالح القومية للدولة بعد أن تأكد دور الدولة على حساب الثورة نتيجة سيطرة المعتدلين على السلطة، الأمر الذي جعل إيران تنتهج سياسة خارجية أكثر اعتدال تجاه دول العالم، وخصوصا دول الخليج المجاورة، ومن ثم أصبحت رعاية المصالح القومية هي الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية الإيرانية.

فبعد وفاة الخميني ومجيء الإصلاحيين إلى الحكم، بدأ التوجه الإيراني يميل شيء فشيء إلى الابتعاد عن سياسة تسييس الدين، والتخفيف من إطلاق شعارات الثورة لصالح أولويات الداخل على الخارج.[1]

المطلب الأول: مجتمع يبحث عن قيم جديدة.

لقد كان **"تحديث"** المجتمع التطور الأكبر الذي شهدته إيران ما بعد الثورة، وذلك أن النظام رفسنجاني قد جعل من تحديث المجتمع هدفه الرئيسي، وقد أدى هذا التحول إلى

---

[*] **البراغماتية:** فلسفة مبنية على قبول العالم كما هو إلى حد كبير، الأخذ بالحلول الوسط والعمل بحذر من أجل تحريك الواقع بخطوات تدريجية نحو أخذ الاتجاهات المفضلة.

[1] جمال سند السويدي، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الواحد والعشرين**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 1998، ص 65.

تغير نمط تفكير العديد من الفئات المجتمعية خاصة منها الشباب والنساء وذلك بسبب التحضر وتحسين القطاع التعليمي من خلال إصلاحات قانونية خاصة بالحالة الأسرية فالشبان المولدون بعد الثورة كبروا في مجتمع انتقالي، فبحكم مستواهم التعليمي الأفضل واعتيادهم على نمط حياة حضري، نموا شيئا فشيئا معارضة طبيعية للنظام الإسلامي قائمة جوهريا على مطالب احترام الحريات الفردية، وتطورت النساء الإيرانيات تطورا مختلفا.

فبعد القطيعة الأولى مع نظام الشاه، التي أحدثتها الثورة، حدثت قطيعة بين نساء الثقافة التقليدية، اللاتي قبلن إلى حد كبير النظام الأخلاقي الإسلامي المفروض، وبين النساء المعتبرات أكثر **"حداثة"** اللاتي رفضنا هذا النظام، ولكن تدريجيا حتى النساء التقليديات اللاتي أخذن يتحضرن ويتعلمن أكثر فأكثر، آل بهن الأمر إلى الانضمام للنساء **"الحديثات"** لتشكيل جبهة نسائية حقيقية داخل إيران الإسلامية، كما أن علاقة الشباب الجديدة صارت صريحة أكثر فأكثر، اعتبارا من نهاية الحرب ضد العراق 1988 وهي الحقيقة التي اتسمت ببداية الاستياء من النظام الإسلامي.[1]

1- دور الشباب في تحديث المجتمع الإيراني:

في عهد الشاه لم تكن أماكن التنشئة الاجتماعية المخصصة للشبان كافية العدد ولا تلبي احتياجاتهم، وانطلاقا من الثورة أخذ الشباب يفرضون أنفسهم كمجموعة اجتماعية مستقلة، لقد شكل الشباب أساس التشكيلات التي ناضلت سرا ضد نظام الشاه خارج إيران مثل "اتحاد الطلبة"، حركة سياسية قوية وملتزمة جدا في النضال ضد الشاه، كذلك كانوا الشباب "المستضعفين" الذين شكلوا القسم الأكبر في صفوف "حرس الثورة" وقوات التعبئة، كما أن شباب اتحاد الطلبة المسلمين هم الذين هاجموا السفارة الأمريكية 1979 وأخير الشباب هم الذين أمنوا تجدد النخب السياسية التكنوقراطية بعد الثورة، فهذه الفئة وبداية من أواخر الثمانينات ومطالع التسعينات كانت أكثر تعلما وتحظرا وصار شعارهم المطالبة بحقهم في "الحداثة" والحرية والمساواة بين الجميع أمام القانون، التسامح من دون تهديد قبلي للنظام القائم.[2]

ونظرا لقلة انفتاح النظام السياسي وقلة الجاذبية التي تقدمها التشكيلات الرسمية بنظر الشبان، ترجم ذلك كله بازدهار كبير للمنظمات غير الحكومية في إيران، الناشطة

---

[1] تييري كوغيل، **إيران الثورة الخفية**. تر: خليل أحمد خليل، دار الفارابي، بيروت، 2008، ص 235.

[2] F. Khosrokhavar, **Anthropologie de la révolution iranienne: Le rêve impossible**. L'Harmattan, Paris, 1997, pp 36- 66.

في الشؤون الاجتماعية وحماية الطفل والبيئة والتربية ومساندة النساء والمسائل الثقافية وهذا التطور كانت بدايته مع فقدان الشباب لثقتهم في رجال الدين ومعارضتهم لقيم الثورة إلى جانب التطور الفكري والتحصيل العلمي في الجامعات.

2- بروز النساء كمجموعة اجتماعية ناشطة:

بموازاة ذلك ثبتت النساء أيضا، وبالتدرج وجودهن وطالبن بإنهاء التمييز تجاههن فالحركات النسوية تستمد أصولها هي أيضا التعبئة الثورية والنضال ضد الشاه، واستمر نشاطهن الاجتماعي، وبعد الثورة الحركة السنوية كبحا واضحا مع تصاعد قمع السلطات الإسلامية ضد الأحزاب اليسارية أو الحركات الانفصالية، بدأ حزب الله الحديث النشأة بالتهجم أيضا على النساء غير المحجبات أو المحجبات بشكل سيئ، إضافة إلى اتخاذ إجراءات قانونية قمعية ضد المرأة.

ورغم ذلك واصل عدد معين من الشخصيات النسائية للدفاع عن حقوق النساء في سياق صعب مثال **أعظم طالقاني** ابنة **أية الله طالقاني** ونائبة في البرلمان. راحت تحتج منذ 1980 ضد الفراغ الحقوقي الناشئ عن إلغاء قانون حماية العائلة، إلى جانب ذلك وبعد الثورة تماما شنت **زهرة رهنورد** مديرة جريدة "الباحثات عن طريق زينب" وزوجة مير حسن الموسوي (رئيس حكومة ما بين 1981- 1988) ومع **فايزة الهاشمي** ابنة **هاشمي رفسنجاني** رئيسة مؤسسة "المرأة المعاصرة" حملة لكي تتمكن النساء العاملات من التوفيق بين النشاطين الاجتماعي والعائلي، على نحو إجراء يسمح لهن بالعمل نصف دوام والاعتراض على قانون القصاص، الذي يحدد دية النساء بنصف دية الرجال، ناهيك عن أن جمعيات نسائية كثيرة ولدت بعد الثورة، على نحو (جمعية نساء الثورة الإسلامية المؤسسة سنة 1979) أي بفروع نسائية لمنظمات الدولة، أو بهيئات تطوعية، كان قسم كبير من نشاطها يدور حول التعليم لاسيما تعليم الأميين والأميات.[1]

ولقد تعزز الصعود القوي للنساء كزمرة اجتماعية، كما كان حال الشباب بتكاثر المعايير المشتركة، ضمن جهة ستتفتح نساء الأوساط التقليدية شيئا فشيئا على "الحداثة" بفضل مشاركتهن المتعاظمة في المجتمع. ومن جهة ثانية ستجابه نساء الأوساط التمييزات ذاتها في حياتهن اليومية.[2]

---

[1] F. Khosrokhavar, **L'utopie Sacrifiée- Sociologie de la révolution iranienne.** presses de la FNSP, paris, 1993, p 122.

[2] تيبري كوغيل، مرجع سبق ذكره، ص 265.

أدت هذه الديناميكية إلى تشكيل تيار نسائي حقيقي بعد نهاية الحرب العراق 1988 أنشأ التحالف بين التيار النسائي الإسلامي وبين التيار العلماني، مكون من شخصيات أعلنت انتماءها إلى نسويه غريبة مرجعيتها حقوق الإنسان، وتيار إسلامي يدافع عن تكامل الرجال والنساء بدل المساواة بينهم ويتقبلن مبدأ عدم الاختلاط بين الجنسين، عملت هذه الحركة على تطوير المجتمع بأسره، ومن الوجوه الرئيسية للتيار العلماني في هذه الحركة نجد الحقوقيين: **شرين عبادي** و**مهرا نغيزكار**، وعلماء اجتماع **شهلا عزازي** وبرلمانيات وصحافيات.

3- تطور السجال الفكري:

بعد نهاية الحرب مع العراق، ولدت حركة فكرية نقدية تجاه النظام الإسلامي، وقد اختار عدد من المثقفين الإيرانيين أن يبقوا في إيران، على الرغم من معارضتهم للنظام وبدافع قومي، وأحيانا تخوفا من المصاعب المترتبة على الهجرة يدافعون عن أفكار التسامح والديمقراطية وفصل الدين عن الدولة، وكان هؤلاء الكوادر أمثال **عبد الكريم سروش، مجتهد شبستري، محسن كديور** أفضل ممثلين لهذا التيار كذلك استفادوا من مناخ وصول رفسنجاني إلى السلطة الذي وضع في المقدمة رؤية تكنوقراطية بدلا من رؤية إيديولوجية للنظام، بتشجيع من محمد خاتمي الذي كان آنذاك وزير للإرشاد الإسلامي (1982- 1992)، بدأت تصدر مجالات رفيعة المستوى تتناول العلوم الاجتماعية مثل (إيران الغد، المجتمع السالم، الكيان الجديد) تنشر مقالات تتناول مشاكل إيران السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ثم تحولت إلى مختبرات فكرية حول إمكانية قيام إيران ما بعد الإسلام، متسائلة عن مفهوم الديمقراطية وفصل الدين عن الدولة، وتعدد الأحزاب، الإسلام، الحداثة ...الخ، ولقيت عدة موضوعات محرمة مثل: آية الله الخميني ثورة 1979 وأزمة الرهائن الأمريكيين 1979، الحجاب الإسلامي المفروض على النساء ولكن شيئا فشيئا جرى تناول عدد من الموضوعات الصعبة مثل وظيفة المرشد، مواصلة الحرب مع العراق خارج الأراضي الوطنية على مدى ست سنوات اعتبارا من سنة 1982، هذه المجّلات نشرت عدة مقابلات مع أشهر المفكرين الغربيين، حاورتهم مجلة **كفتكر** حول موضوعات المجتمع[1] وعلى مدى التسعينات تكاثرت ترجمات فلاسفة وباحثين غربيين كما نشر عدة كتب وضعها كتّاب إيرانيين.

---

[1] N. Yavardi- D'Hallencourt, **La difficile réémergence d'une presse indépendante en Iran: Kayan, une revue en requête modernité islamique**. cahiers d'étude sur la Méditerranée orient et monde turco-iranien(CEMOTI), n°20, 1995, p 12.

شاركت وسائل الإعلام في تطور المجتمع بتوسيع العرض الإعلامي وخصوصا بالمساهمة عبر الصحافة المكتوبة في إبراز سجّالات فكرية حول القضايا السياسية الكبرى والمجتمع، كما ساهمت في التطور الفكري من خلال تحديث المناطق الريفية بانتشار أوسع للتلفزة والقنوات الرسمية، سمحت لسكان الأرياف باكتشاف واقع بلدهم، زد على ذلك أن الرقابة السياسية الممارسة على البرامج التلفزيونية والإذاعية (الموسومة ببعض الصرامة خصوصا في ما يتعلق بالشبان) أدت إلى تطور مذهل لوسائل الإعلام الموازية وتكاثر الهوائيات واستعمال متزايد للإنترنت.

4- الديمقراطية وحقوق الإنسان:

كانت الثورة قد سجلت قطيعة مع النظام الاستبدادي للشاه، وعزم الشباب إثبات ذاتهم فرديا كلاعبين في الحقل الاجتماعي، ولقد تنامت هذه الحركة مع الثورة السكانية وكذلك بسبب الاستياء الشعوري تجاه الأيديولوجية الإسلامية، وقد جرت ترجمة ذلك من خلال الحرية المطلقة في نمط العيش وطريقة اللباس بحرية لم تكن مسموحة سابقا بالنسبة للشباب أو الشابات إلى جانب الانفتاح على الخارج في جانب الموسيقى والسينما الغربية في محاولة لإثبات الذات وتشكيل هوية فردية والاهتمام بأشكال الثقافة الأكثر حداثة وإشباع الرغبات الفردية.[1]

المطلب الثاني: الصراع حول السلطة ما بعد الخميني.

لقد فجرت وفاة آية الله الخميني في جوان 1989 العديد من القنابل الزمنية التي لم تنفجر إبان حكمه، لكن هذا لا ينفي أن في فترة حكم الخميني لم تكن هناك خلافات، نذكر على سبيلها الخلاف الذي كان بين **آية الله الخميني** و**أبو الحسن بني صدر** (رئيس الجمهورية الإيرانية) الذي هرب إلى فرنسا في جويلية 1981 رفقة **مسعود رجوي** زعيم تنظيم مجاهدي خلق.[2]

كان **أحمد الخميني** أول من أراد تولي الزعامة في إيران بعد وفاة الخميني الذي احتل مكانة على خريطة الصراع فقد حاول استغلال اسم أبيه، وكان قد نجح في انتزاع التفويض منه بموجبه، الوحيد الذي يتحدث باسمه ويشرح أفكاره، بالإضافة إلى هذا هو الذي يحمل وصاياه، التي كانت من بينها وصيته الأولى عام 1981، التي أعطى بها الخميني لمجلس الخبراء سلطة احتفاظ بنبأ وفاته سرا وبجثمانه دون دفن، حتى يتم

---

[1] تييري كوغيل، مرجع سبق ذكره، ص 286.

[2] أمال السّبكي، مرجع سبق ذكره، ص 253.

السيطرة على الموقف في البلاد، وكذلك وصيته الثانية التي أصدرت عام 1983 ووجهها إلى الخبراء المكلف باختيار خليفة له، ثم وصيته الثالثة عام 1985، حيث أوصى بإعداد خطة طوارئ كاملة لمواجهة أية أخطار تهدد البلاد بعد وفاته.

كان نجله أحمد الخميني يريد أن يصبح رئيس للجمهورية وخليفة لوالده، لكن آية الله الخميني رفض ذلك حتى لا تصبح ملكا وراثيا، كذلك رفض الخميني أن يكون نجله خليفة له لان مشواره العلمي دون ذلك بكثير، لكن أحمد الخميني في سبيل الوصول إلى أهدافه تقلب في تحالفاته بين المعتدلين والمتشددين والتعاون مع رفسنجاني (القائد الأعلى للقوات المسلحة آنذاك) تمكن من إقناع أبيه بعزل **"منتظري"** من الخلافة بعدما كان مقررا أن يكون خليفة آية الله الخميني بعد وفاته، وهذا للثقة الكبيرة التي يضعها الخميني في "منتظري"، وقد تعاون أحمد الخميني مع اليسار حيث انتزع من رفسنجاني حرس الثورة الذي كان تحت إشرافه باعتباره جزءا من الجيش واختار له أحد المتشددين **"الملاّ عبد الله النوري"** كما أخفى أحمد الخميني لبعض الوقت نبأ وفاة أبيه، حيث اجتمع قبل أن يعلنه مع وزير الداخلية ومدير المخابرات وقائد اللجان الثورية وقائد الحرس الثوري، وذلك من أجل تنظيم السيطرة على البلاد، وإعادة توزيع القوة في المناطق الهامة، ويعتمد أحمد الخميني على حرس الثورة باعتبارهم قوة منظمة ومسلحة يبلغ تعدادها نحو ثلاثمائة ألف لهم قواعد عسكرية وإيديولوجية تمنع أعضاءه من الانضمام إلى أي تنظيم آخر وهذا ليكون أحمد الخميني قوة عسكرية موازية لقوة الجيش الذي يسيطر عليه هاشمي رفسنجاني.[1]

يأتي هاشمي رفسجاني على رأس التيارات والقوى السياسية الموجودة على الساحة الإيرانية الذي يجمع بين يديه العديدة من مصادر القوة والسلطة، فهو حتى الآن رئيس للمجلس الشورى والسلطة التشريعية في البلاد، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو المرشح الوحيد الذي اقترع عليه الإيرانيون في 28 جويلية 1989،[2] كرئيس للجمهورية وسيعطيه تعديل الدستوري الذي تم الاقتراع عليه في نفس اليوم، سلطات رئيس الوزراء بالإضافة إلى أنه كانت له مصداقية كبيرة عند رجال الاقتصاد والمال، باعتباره من كبار الأغنياء في طهران، غير أن المستقبل أمام رفسنجاني تواجهه قوة متشددة ستجعل مهمة صعبة وعلى رأس هذه القوة مجموعة **علي أكبر محتشمي** وزير الداخلية، الذي يقيم تحالف مع قوى أخرى تحتل عدد من مراكز السلطة المؤثرة **كمحسن رضائي** المسؤول

---

[1] أحمد مهابة، **إيران بين التاج والعمامة**. دار الحرية، القاهرة، 1989، ص07.

[2] Olivier Roy, "les habits neuf de Rafsandjani". **politique international**, n°5, (Hiver1990-1991), p 67.

عن اللجان الثورية و**محمد ريشهري** مدير المخابرات و**سراج الدين موسوي** قائد الحرس الثوري، **آية الله مشكني** رئيس مجلس الحكماء، كل هذه الشخصيات كانت متحالفة مع أحمد الخميني وكان غرضها السيطرة على زمام الأمور بعد وفاة الخميني، وكانت تسعى جاهدة لمنع المعتدلين الوصول إلى السلطة، ويكمل **آية الله علي خامنئي** هذه المجموعة بالتعاطف معهم، إذ أنه كان بعيدا عن الصراع حول السلطة ولكنه هو الذي تولى منصب ولاية الفقيه بعد الخميني، وهذا لأنه كان يلقى دعما كبيرا من قبل رجال الدين.[1]

أما **آية الله حسين منتظري** فكان له مكان على خريطة الصراع حيث كان أول من تحرك من رجال الدين، بعد إعلان وفاة الخميني حيث أجرى اتصالا بأعوانه وطالب بسرعة عقد اجتماع لمجلس الخبراء لاختيار خليفة للخميني أو مرشدا عاما للثورة، أما **مهدي بازركان** أول رئيس وزراء في عهد الثورة، ورئيس حزب (نهضة إيران)، فله هو الآخر مكانة على خريطة الصراع على السلطة، فهو أول من عارض من موقفه الرسمي تسلط رجال الدين على السلطة التي تعدت مراكزها حتى عجزت الحكومة عن القيام بمهمتها.[2]

وبهذا يتضح لنا من خلال الخريطة السياسية للصراع على السلطة في إيران ما بعد الخميني، أن تيارات وقوى عديدة مختلفة الاتجاهات ومتفاوتة الإمكانيات، تلعب على التناقضات الداخلية والخارجية للوصول إلى السلطة، سواء كانت هذه القوى سياسية أم عسكرية داخلية أم خارجية، ومما لا شك فيه أن لدى كل هذه القوى أوراق تلعب بها سواء لإثبات أحقيتها للسلطة أو لإقامة وصول خصومها إليها على حسابها، خاصة وأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تشهد العديد من الخلافات الداخلية، ومن المشاكل المتعلقة بالسياسة الخارجية خاصة في ظل العزلة المفروضة عليها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي أعقاب وفاة **آية الله الخميني** بدأت تتراجع مفاهيم تصدير الثورة في السياسة الخارجية الإيرانية، وبدأت مرحلة جديدة في عمر السياسة الخارجية الإيرانية، وتغيرت أولويات أدوات تنفيذها. ومع بداية عهد **محمد خاتمي** اتسمت السياسة الإيرانية بالانفتاحية حيث بدأت طهران في بذل المزيد من الجهد للانفتاح على عواصم الخليج العربي، كوسيلة لتخفيف حدة العزلة الأمريكية المفروضة، وبدأت في دعم جهود التعاون والتنسيق مع دول الخليج العربية المنتجة للنفط، وتبوأت الزيارات بين المسؤولين في إيران وتلك الدول ومن

---

[1] Olivier Roy, Ibid, p 68.

[2] أحمد مهابة، مرجع سبق ذكره، ص 508.

ذلك زيارة **ناطق نوري** رئيس مجلس الشورى الإيراني إلى كل من عمان والكويت في ماي 1998.

ظهر في خطاب خاتمي السياسي توجهات نحو إدانة الإرهاب، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام سيادتها، ولكن ظل الخط العام للإستراتيجية الإيرانية رافضا للوجود الأجنبي في الخليج، وضرورة تحرر دول المنطقة منها بنفسها.[1]

وقد انتهى عهد الخميني في إيران، وهي تعاني من مواقف معادية لها على أكثر من صعيد، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت مستمرة في سياستها المتشددة في فرض عقوبات أحادية الجانب وتصعيد الحرب الباردة بين طهران وواشنطن، وعلاقات متوترة مع الاتحاد الأوربي وتشكك عربي في النوايا الإيرانية وعدم ارتياح وخوف من جانب دول الخليج.

المطلب الثالث: الاعتدال والإصلاح في أسلوب رفسنجاني وخاتمي.

أ- فترة رفسنجاني 1989- 1997:

إن التطور في النظام السياسي الإيراني مند نهاية الحرب مع العراق، ميزته بعض الإصلاحات الدستورية الهامة في 1989، وجاء هذا التعديل بعد المرسوم الذي أصدره الخميني في 24 أفريل 1989، يقضي بتشكيل "مجلس إعادة النظر في الدستور"، هذا التعديل جاء بعد الإلحاح من قبل رئيس الجمهورية آنذاك **"خامنئي"** الذي أصبح المرشد الأعلى بعد الخميني، وهذا الإلحاح من قبل خامنئي يعود للصلاحيات المقلصة الممنوحة لرئيس الجمهورية وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى تكوين سلطة تنفيذية هزيلة، ولهذا فان فترة الخميني السابقة[2] كانت تركز على منصب المرشد الأعلى وخولت له صلاحيات واسعة جدا.

ونجد من بين التعديلات الجديدة التي طرأت على صلاحيات منصب رئيس الجمهورية هي:

1- أن يشغل رئيس الجمهورية منصب رئيس السلطة التنفيذية.

---

[1] ضاري سرحان الحمداني، **سياسة إيران تجاه دول الجوار**. العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص 104.

[2] عبد الكريم بن راحلة، **الإستراتيجية الأمنية لإيران في الشرق الأوسط**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2009، ص 63.

2- أن يتمتع الرئيس بكافة الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية.

3- أن يطرح الرئيس أسماء وزراء حكومته على مجلس الشورى للاقتراع على الثقة.

4- أن يحق للرئيس عزل أي وزير من منصبه، وفي حالة تغيير نصف أعضاء مجلس الوزراء فيجب أن يخضع مجلس الوزراء الجديد لاقتراع علة الثقة.

والخلاصة من هذه التعديلات الجديدة هو أنه تم إلغاء منصب رئيس الوزراء، وأيد ذلك **"رفسنجاني"** الذي أعلن ترشحه للانتخابات الرئاسية، وبالفعل أصبح **رفسنجاني** رئيسا للجمهورية في 30 جويلية 1989 وأصبح **آية الله خامنئي** المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية بعد وفاة الخميني، وفي خطاب توليه السلطة أكد رفسنجاني على ضرورة تخلي المتشددين عن تطرفهم، وأن يتيحوا الفرصة أمام الإصلاحات الاقتصادية الجديدة وكان دائما الرئيس رفسنجاني يلمح إلى صداقته وعلاقته الطيبة مع المرشد "علي خامنئي"، وهذا لعلمه بأن كسب المرشد الأعلى في طرفه يمهد له الطريق في الشروع في إصلاحاته الجديدة.[1]

ويمكن التعرف على ثلاثة ملامح تميز أسلوب رفسنجاني الرئاسي، فهو كان يشرك أعضاء حكومته في صنع القرار وتنفيذ السياسات ويتضح هذا خاصة في السياسات الاقتصادية مثل: اعتماد سعر الصرف الموحد للعملة الإيرانية، وعملية الخصخصة وكان رفسنجاني في العديد من المرات يواجه ويتحدى مجلس الشورى، عند حمايته لأعضاء حكومته من انتقادات مجلس الشورى.

كانت السمة البارزة الثانية التي ميزت رئاسة رفسنجاني، هي تلك التركيبة التكنوقراطية لأعضاء حكومته، فهو لم يعتمد في تعيين وزراءه على الماضي الثوري أو المؤهلات الثورية وإنما يعتمد على المعيار التكويني الأكاديمي، فنذكر على سبيل المثال أن حكومته الأولى مكونة من سبعة وزراء يحملون شهادة الدكتوراه وسبعة مهندسين،[2] واثنان فقط من رجال الدين (هما وزير العدل والأمن) وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن الرئيس رفسنجاني قد أعطى الأولوية لمنطق الدولة على حساب منطق الثورة وبالتالي أصبحت إيران تعامل وحدات النظام الدولي كوحدات مكملة عوض أن تخاطب بعض الجماعات العرقية أو الأقلية ذات الهدف الثوري، وقد عبر رفسنجاني عن هذا في

---

[1] أنور احتشامي، "النظام الإيراني الجديد: التطورات المحلية ونتائج السياسة الخارجية". **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 258، أوت 2000، ص 180.

[2] جمال سند السويدي، **إيران والخليج البحث عن الاستقرار**. مرجع سبق ذكره، ص129 .

إحدى تصريحاته قائلا: "نحن لسنا في حاجة للتطرف ولا لشعارات غير المنطقية والأهداف التي يستحيل تحقيقها والتي من شأنها أن تخيف الناس، وتلحق بنا الضرر..."[1]

تعتبر الفترة الأولى من تولي رفسنجاني لرئاسة الجمهورية (1989- 1993) مرحلة انتقالية أو مرحلة تمهيدية للإصلاحات التي كان رفسنجاني ينوي إدخالها على السياسة الإيرانية بصفة عامة والسياسة الخارجية بصفة خاصة، أما المرحلة الثانية من حكمه (1993- 1997) كانت عبارة عن بداية لتجسيد أفكاره المتمثلة في الإصلاح العام داخل الجمهورية، والاعتدال الدولي، الذي كان يطمح إليه رفسنجاني، لكن يبدو انه لم يحقق كل هذه الطموحات التي كان يرغب في تجسيدها على أرض الواقع الإيراني، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى التحديات المتكررة لمقترحاته من قبل مجلس الشورى والمتشددين كل ذلك أدى بتحول الرئيس رفسنجاني من الشخصية التي تتسم "بالايجابية الفاعلة" إلى "الشخصية الايجابية الخامدة"، وبالتالي لم يحقق أمال الشعب الإيراني في الإصلاح الاقتصادي بالدرجة الأولى وهذا ما أدى بتدهور ثقة الشعب في رئيسهم[2] أنه من المعروف أن نظرة الشعب ترتبط ارتباطا وثيقا بالحالة الاقتصادية السائدة، ولكن رغم هذا لا يمكن اعتبار فترة رفسنجاني سلبية، وإنما مهدت الطريق أمام الرئيس المقبل **محمد خاتمي** في مواصلة مسيرة الإصلاح والاعتدال في السياسة الإيرانية.

ب- فترة خاتمي1997- 2005:

بعد أن أصبح "محمد خاتمي" رئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية سنة 1997 حاول جاهدا إعادة ترميم جسورها وسياجاتها الدبلوماسية والسياسية، من أجل تعزيز اقتصادها وخلق الظروف للازدهار وفتح مجالات الاستثمار الأجنبي، وكان خاتمي يعتمد على مبدأين أساسيين هما **"الاعتدال والحوار"**، و قد عززت سياسة خاتمي الخارجية النواحي غير الإيديولوجية.[3] إلا أنها كذلك ذهبت إلى ما هو أبعد، مبشرة بالتسوية وبحكم القانون والعصرنة، ويمكن إطلاق على هذه المرحلة في سياسة إيران الخارجية صفة الزحف نحو الاعتدال، وهي تتمثل بمقاربة خاتمي المنفتحة المعتدلة وعدم المجابهة في السياسة الخارجية، وهدف الرئيس المعلن بإقامة **"حوار الحضارات"** ومحاولات للوصول إلى التفاهم مع الغرب بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وتمكنت إيران بفضل جهود

---

[1] أنور احتشامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 184- 185.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] محمد أحمد المقداد، "تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية العلاقات الإيرانية- العربية: دراسة حالة". **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، معهد بيت الحكمة، الأردن، المجلد 40، العدد 2، مارس 2013، ص 451.

الرئيس خاتمي من كسب أصدقاء جدد عديدين في فترة قصيرة جدا بعد انتخابه، كما قام الرئيس بعدّة زيارات خارجية في عهدته الأولى وغايته الأساسية النهوض بإيران إلى مستوى أرفع وللخروج بها من عزلتها المفروضة عليها.

إن هذه المهمة لم تكن بالشيء السهل واليسير على الرئيس خاتمي، فكان عليه لعب ورقته الرابحة التي هي بالدرجة الأولى "البترول" وذلك بدعوة الشركات الأجنبية إلى تعزيز وجودها بإيران وهذا لأن خاتمي كان يعلم بأن الاستثمار الخارجي سينمي الإنتاج الوطني وبالتالي سوف يرتفع وزن إيران وتأثيرها في **الأوبك** وعلى الأسواق، كما أن إعادة إحياء القطاع النفطي سوف يرفع من عائدات الصادرات الإيرانية ويساهم في تحسين وضعيتها الاقتصادية.[1]

لقد لقي خاتمي ومنذ البداية ترحيبا ومساندة لأعماله الإصلاحية خاصة من الشباب والنساء، فبالنسبة للشباب فإن الطبقات الحاكمة السابقة لم تكن تعير اهتماما لهم، ولقد عجز نظام الحكم من قبل عن تلبية المطالب الاجتماعية والاقتصادية للشباب فكانوا الضحية الأولى للبطالة، وبالتالي فبعد 18 سنة من انتصار الثورة اتسعت الهوة بين الشباب والقيادة الإيرانية ولهذا فقد ألحّ خاتمي على أن الشباب مصدر قوة وازدهار البلاد، ولهذا يجب التركيز عليه ومدّه يد المساعدة حيث صرح الرئيس خاتمي بخصوص الشباب قائلا: "إن الشباب ليسوا مصدر للمشاكل بل هبة من الله"، وقال أيضا: "نحن في حاجة ماسة إلى الشباب"، وهكذا استطاع خاتمي جلب من حوله أكبر شريحة في إيران، وهذه الورقة الرابحة (الشباب) يستطيع خاتمي الضغط بها على المحافظين المتشددين في إيران الذين يحاولون الوقوف إمام برامج خاتمي الإصلاحية.[2]

أما بخصوص التأييد النسائي، فيعتر خاتمي أول رئيس مند الثورة يتلقى تأييد كبيرا من النساء الإيرانيات وللإشارة فهناك فئتين من النساء، **أولا:** هن النساء اللواتي لم تشاطرن أبدا نظام الحكم الإسلامي الموجود في إيران منذ 1979، أما الفئة **الثانية** هن النساء اللواتي تشاطرن النظام الإسلامي، ولا ترى مانعا من المساواة بين الرجل والمرأة فالرئيس خاتمي وضع نفسه كمناصر لكفاح النساء من أجل الحرية والمساواة، وكان دائما يؤكد على دور المرأة في المجتمع من أجل ترقيته ودورها في العصرنة، وعلى غرار كل هذا نلتمس شيئا إيجابيا آخر في عهدة خاتمي الأولى هو فتح المجال أمام التعددية الحزبية

---

[1] عبد الله يوسف سهر محمد، "السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار". **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 138، أكتوبر 1999، ص 12.

[2] أحمد محمود، إبراهيم حمدونة، **السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل الاحتلال الأمريكي 2003– 2010، دراسة في المتغيرات الجيوسياسية**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص 28.

حيث نجد أن أول حزب يحصل على موافقة وزارة الداخلية لحصوله على أوراق الاعتماد هو "حزب خادموا الدستور" في 1998، وبهذا يمكن القول أن إيران اتجهت منذ تولي خاتمي زمام الرئاسة في 23 ماي 1997 نحو إعادة ترتيب وتنظيم حياتها السياسية عن طريق إنشاء أحزاب سياسية.[1]

المطلب الرابع: الأزمة الاقتصادية كدافع للانفتاح وسياسة البراغماتية.

لقد تعرضت إيران لتدهور كبير في اقتصادها خلال فترة حكم الخميني، حيث لحق بمنشآتها دمارا كاملا، من جراء حربها مع العراق وسياستها المتشددة اتجاه العديد من الدول خاصة الغربية منها التي قطعت علاقتها معها، كما تشير لذلك التراجع الكبير في عائدات إيران النفطية، حيث نجد سنة 1982 وصلت عائداتها إلى 19.2 مليار دولار وتراجعت حتى وصلت في سنة 1986 إلى 6.6 مليار دولار، إذن فهذا التراجع في الميدان الاقتصادي أدى بالنظام الإيراني الذي تلي مرحلة الخميني، بجعل الاقتصاد من أولوياته، لأنه يدرك أن استمرار المشاكل الاقتصادية سوف تعمق الهوة بين القاعدة والسلطة.

أرغمت هذه الوضعية الحرجة النظام الجديد على إعادة هيكلة اقتصاد الدولة الذي يتطلب حرية في العمل أكثر والتي تسمح بسرعة في اتخاذ القرارات الضرورية لتحرير الاقتصاد وموازنة قطاعاته المنتجة، وهذا الوضع يلزم إيران على تشجيع سياسة الانفتاح على العالم الخارجي، وهذا الانفتاح الذي قد يفيد إيران في القروض الأجنبية، وتشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا وتسهيل العصرنة وإعادة النظر في القيود المفروضة على المؤسسات الخاصة،[2] وهذا لتشجيعها على استيراد السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والمعدات الصناعية ...الخ.

إذن فإنقاذ النظام الإيراني بصفة عامة، والاقتصاد بصفة خاصة يعتمد على تطبيع العلاقات مع العالم الخارجي، وقد أصدر المجلس الاستشاري قانونا يدعو إلى منح مزايا هامة للاستثمار الأجنبي، كما قامت الحكومة بعملية بيع شركات القطاع العمومي والغرض من هذه الخطوة هو تحرير الاقتصاد وهذه العملية عادة بفائدة قدرها 38 مليار دولار، إلى جانب إصدار الحكومة الإيرانية لقانون يخص الاستثمارات التي أصبحت حرة، إذن فإن رغبة إيران في إعادة البناء والتعمير، سوف تكلفها أموال طائلة وهذا ما سوف يجعلها

[1] أمال السّبكي، مرجع سبق ذكره، ص 254.
[2] محمد أحمد مقداد، مرجع سبق ذكره، ص 453.

تسعى وراء إبرام عقود شراكة مع الشركات القادرة على توفير التمويل الجيد لإعادة البناء، وإن أقرب الاحتمالات هو تولي الشركات الخليجية لهذه المهام، وهذا يرجع بالدرجة الأولى لقدرتها على تأمين تمويل بالإضافة إلى الخبرة التي اكتسبتها في هذا المجال خلال السنوات الماضية وكذلك يرجع إلى التقرب الجغرافي والديني بين إيران ودول الخليج العربية.[1]

إن رغبة إيران في تشجيع قطاعاتها الاقتصادية غير النفطية سيجعلها تبحث عن أسواق خارجية، الأمر الذي سيجعل الأسواق الخليجية أحد أهداف السياسية الخارجية الإيرانية إلا أن حجم التبادل التجاري بين الطرفين سيعتمد على مدى قوة العلاقات السياسية بينهما مما سيترتب عليه سعي إيران إلى تحسين سمعتها وعلاقتها مع هذه الدول وسعت إيران إلى اتفاق يجمع دول **الأوبك** على حصص الإنتاج وأسعار النفط، ونظرا إلى أن دول الخليج العربية أغلبها أعضاء رئيسيين في منظمة الأوبك، ولذلك فإن هذه الأخيرة يتطلب انسجام بين أعضائها مما سترتب عليه حدوث وفاق بينهم، ولذلك فإن كل من إيران ودول الخليج تسعى إلى تحسين العلاقات فيما بينها.

كما تواجه خطط إيران لإعادة بناء اقتصادها بعض التحديات والعراقيل من الغرب إذ تحتاج إيران إلى أعادة بناء علاقاتها مع دول الغربية، واستعادة مكانتها في المجتمع الدولي والحصول على التكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية وتقنيات الإنتاج المتقدمة من أجل المحافظة على استقرار النمو الاقتصادي، كما أن تحسين العلاقات مع الغرب سوف يغير وضعها في المنطقة إلى الأفضل،[2] فلإيران تاريخ عريق حافل بالتفاعلات مع الأمم والشعوب الأخرى على مدى قرون طويلة، ولذلك فإن إطالة أمد عزلة إيران وتهميشها لن يخدم مصالحها طويلة الأجل، إذن فإن إيران هي بصدد إعادة صياغة علاقتها مع الدول الغربية الرئيسية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، وتسعى إلى إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع العالم تعود على الجمهورية الإسلامية بالنفع والفائدة.

إن انتخاب رفسنجاني أوصل إلى السلطة التيار البراغماتي مع معسكر الأصوليين ووضع إعادة بناء الاقتصاد على رأس الأولويات. واعتمدت خطة رفسنجاني **الخماسية الأولى** للتنمية (1988- 1993) على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، واستيراد التكنولوجيات الحديثة، وزيادة عائدات النفط، والاقتراض من أسواق المال الدولية وبرغم أن رفسنجاني كان يعمل في ظل ظروف قاسية فقد تمكن من إنعاش قطاع النفط، حيث تم

---

[1] محسن ميلاني، **سياسة إيران في الخليج من المثالية والمجابهة إلى البراغماتية والاعتدال**. في: جمال سند السويدي، **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**، مرجع سبق ذكره، ص128- 129.

[2] محمود شاكر، **إيران**. المكتب الإسلامي، بيروت، 1986، ص 111.

إصلاح عدد من أهم مصافي تكرير النفط ومنصات استخراجه وزيادة إنتاج النفط، كما قامت بخصخصة عدد محدود من الصناعات الإستراتيجية وخفضت نسب الدعم، وفتحت الأسواق الإيرانية للمنتجات والاستثمارات الأجنبية ومن الأمثلة على هذه السياسة الاقتصادية الجديدة: إقامة سوق للتجارة الحرة في كل من **قشم وجزيرة قيس**،[1] ومزاولة عدد من الشركات الأمريكية أعمال في إيران مثل: **كوكاكولا وارجيه رينولدز**. لعل أكثر ما يجسد هذا التحول أن الشعارات الثورية على الجدران بدأت تختفي لتحل محلها لوحات إعلانات لتوزيع منتجات يابانية وأوروبية. لقد أدرك رفسنجاني أن برنامجه الاقتصادي عرضة للفشل إذا لم يصحبه ببعض التغييرات الأساسية في سياسة إيران الخارجية وهذا ما يبرر تقاربه الحذر مع الغرب وتغيير جوهر سياسة إيران في الخليج، بحيث تحتل القومية الإيرانية دور أكثر أهمية من ذي قبل.

يعني إن سياسة رفسنجاني الجديدة في الخليج كانت براغماتية بدرجة ملحوظة وذات نزعة معتدلة. وقد ارتكزت السياسة الجديدة على ثلاثة اعتبارات، أولها أن إيران غير قادرة على تغيير الخريطة السياسية للمنطقة، وقد أقرت بعض العناصر الشابة من العاملين بالسياسة الخارجية بهذه الحقيقة – حتى قبل تولي رفسنجاني الحكم– وهي حقيقة تلقى قدرا كبيرا من القبول،[2] والعامل الثاني هو أن إيران حاولت التكيف مع ميزان القوى الجديدة في المنطقة، الذي لعبت الولايات المتحدة دورا رئيسيا في إقامته. إذ تركزت أهداف الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العراقية– الإيرانية، وعقب انتهائها مباشرة على إبعاد الاتحاد السوفيتي عن المنطقة، واحتواء إيران وحماية استثمارات أمريكا النفطية الضخمة.

كانت إدارة رفسنجاني تأمل في تحقيق ثلاثة أهداف أولها احتواء العراق. فحاولت إقناع دول المنطقة بأن العراق دولة توسعية تمثل أخطر تهديد لأنظمتها، لكن تحذيرات إيران بشأن العراق لاقت أذانا صماء، لأن واشنطن – في ذلك الوقت– كانت تحتضن صدام. وكان الهدف الثاني تحسين العلاقات مع المجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحقيق هذا الهدف كان يتطلب الالتزام بالعمل على تعزيز الاستقرار المنطقة. ورأى رفسنجاني أنه "يجب على إيران أن تتوقف عن استعداء الآخرين"، وأن تحجم عن التدخل

---

[1] ميشال نوفل، "إيران القيمة الإستراتيجية". **مجلة شؤون الأوسط**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، لبنان، العدد 49، فيفري 1996، ص8.

[2] عبد الله يوسف سهر محمد، مرجع سبق ذكره، ص 15.

في شؤونهم الداخلية، وهذه الإشارة لا تحمل اللبس في أن تصدير الثورة لم يعد من أهداف السياسة الإيرانية.[1]

ولم تواجه طهران صعوبات مماثلة في تحسين علاقاتها مع الدول الأخرى المطلة على الخليج العربي ويعود ذلك إلى وجود أعداد كبيرة من الإيرانيين في تلك البلدان كما أن تلك الدول – باستثناء الكويت– لم تتبع سياسة علنية معادية لإيران خلال الحرب العراقية– الإيرانية. بل إن طهران حافظت على علاقات جيدة نسبيا مع الإمارات العربية المتحدة وعمان أثناء الحرب وبعد الحرب، زاد حجم التبادل التجاري على نحو ملحوظ بين إيران وجيرانها في الخليج. هذا إضافة إلى تشجيع تلك الدول على الاستثمار في إيران، ومن ثم إنشاء إيران منطقتين للتجارة الحرة في **قشم وقيس**، من أجل ترسيخ الروابط مع تلك الدول وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

أما الهدف الثالث لإيران فكان زيادة نفوذها في السياسات النفطية، من أجل إقناع الدول النفطية الأخرى بالموافقة على تخفيض مستويات الإنتاج وتوزيع الأسعار. وقد ثبتت أن هذا الجانب من سياسة رفسنجاني لاقى أقل قدر من النجاح، حيث آثار معارضة جميع دول الخليج باستثناء بارز هو العراق، لأن العوامل التي تحدد أسعار النفط كانت ببساطة أقوى من إمكانيات إيران ونفوذها.[2] وباختصار فإن إيران – التي كانت نظيرة التغيرات الراديكالية طوال عقد التغيرات الثمانينات– أصبحت تنادي بتحقيق الاستقرار في المنطقة وإرساء التعاون بين دولها. غير أنه عقب وضع تلك السياسة الإيرانية بفترة وجيزة، قام العراق بغزو الكويت وحشدت الولايات الأمريكية المتحدة قواتها في المنطقة وانهيار الاتحاد السوفيتي الأمر الذي أجبر طهران على إعادة النظر في إستراتيجيتها.

لقد عانى الشعب الإيراني حرمانا اقتصاديا واجتماعيا كبيرا مند قيام الثورة. ويعتقد العديد من المحللين أن القادة الإيرانيين لمرحلة ما بعد الثورة يسعون بصورة متزايدة لإيجاد حلول اقتصادية – ليس دينية– للمشاكل والتحديات اليومية التي تواجهها، كما أن الضرورة التكنولوجية لتحسين الإنتاج الصناعي الإيراني وزيادة الصادرات من المنتجات النفطية وغير النفطية إلى السوق العالمية، تقتضي من الحكومة الإيرانية استيراد المعونة التقنية الغربية. وهذا التوجه البراغماتي للقيادة الإيرانية على السياسة الاقتصادية –مقرونا بما تفرضه الثورة من كراهية وازدراء للغرب– يتطلب أحيانا من الصحف الإيرانية التنديد بالمجتمع الغربي، وفي الوقت ذاته الترحيب الحار بالشركات المنتمية إلى ذلك المجتمع، وعلى العموم يؤيد قادة دول المجلس التعاون الخليجي الأثر الإيجابي للبراغماتية

[1] علاء طاهر، مرجع سبق ذكره، ص 7.
[2] أحمد مهابة، مرجع سبق ذكره، ص19.

الاقتصادية الإيرانية، على أمل أن تؤدي إلى إعادة ترتيب الأولويات الإيرانية، على نحو يشجع الاحترام المتبادل وتسوية النزاعات عن طريق الحلول البناءة.[1]

المبحث الثاني: انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز القوة الأمريكية.

تواترت على الساحة الدولية مجموعة من المتغيرات والتطورات التي أثرت في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط عموما والخليج العربي خاصة، فقد أدت الحرب العالمية الثانية إلى إحداث تغييرات في الخريطة الدولية، حيث انقسم العالم إلى معسكرين: اشتراكي ورأسمالي، تتوزع بينهما عدد من التكتلات الإقليمية، إلا أن عقد التسعينات شهد تفكك الدولة قائدة المعسكر الاشتراكي وانهيارها، وتحولت معظم دول المعسكر إلى الأخذ بالأساليب السياسية والاقتصادية التي تتبناها دول المعسكر الرأسمالي فكانت ولادة نظام دولي جديد تهمين عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991.

جاء انهيار المعسكر الاشتراكي نتيجة منطقية ترتبت على التفكك الذي أصاب الاتحاد السوفيتي الدولة القائدة باعتبارها نتيجة منطقية للأفكار الجديدة التي جاء بها **ميخائيل غورباتشوف** الذي تولى سدة الحكم في الإتحاد السوفيتي عام 1985 بصفته خليفة **لقسطنطين تشيرننكو** الذي تفاقمت في عهده مظاهر الأزمة البنائية بإبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، فكان من الضروري العمل بفكر سياسي جديد للخروج بالبلاد من أزمتها المتعددة الأبعاد.[2] ومن هنا جاءت سياسات البرسترويكا والغلاسنوست، أي "إعادة البناء"و"المصارحة"، تلك السياسات هدفت إلى إعادة بناء الاقتصاد السوفيتي، تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية، إفساح الطريق أمام إطلاق الحريات والديمقراطية، التقليل من الدور التدخلي المسيطر للدولة والقضاء على البيروقراطية، الدعوة إلى قيام علاقات دولية طبيعية وعادلة مبنية على القيم والمبادئ الإنسانية، نبذ الصراعات، احترام حق الشعوب في اختيار طريقها والتصرف بمواردها وأراضيها بما يحقق مصالحها بعيدا عن الصراعات والمناوشات التي طالما استنزفت طاقاتها ومواردها وثرواتها من أجل أفكار عميقة ثبت فشلها في تحقيق أحلام الملايين

---

[1] فهمي هويدي، **إيران من الداخل**. مرجع سبق ذكره، ص 180.

[2] طه عبد العليم، **التغير في الإتحاد السوفيتي وانعكاساته على الوطن العربي**. في: جامعة الدول العربية، **الوطن العربي والمتغيرات العالمية**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1991، ص 259.

ممن اعتنقوا الفكر الشيوعي الماركسي لعقود عديدة سجن الناس فيها في سجون الفكر المتعصب. [1](1)

جاء غورباتشوف بأفكار تدعو إلى المزيد من الانفتاح في العلاقات الدولية بين الشرق والغرب والإيمان بان توازن المصالح – وليس توازن القوى – هو ما يجب أن يحكم العلاقات الدولية، فحاول غورباتشوف إعادة الاشتراكية الروسية على أساس تفويض ركائز الاشتراكية الستالينية وسعى إلى بناء اشتراكية تقبل وتستطيع الحياة في عالم واحد مع الرأسمالية، وينبذ الأفكار الجامدة التي تعايشت معها الشعوب الشرقية من الفكر الماركسي والمتعلقة بالثورة البروليتارية وانهيار الرأسمالية...الخ.(2)

على الرغم من النجاحات التي حققتها سياسات غورباتشوف الجديدة على مستوى السياسات الخارجية وعلى الرغم من السياسات الإصلاحية في المجال الاقتصادي، ظل التدهور هو السمة الأساسية للاقتصاد السوفيتي، ما أدى إلى اندلاع عدد من الإضرابات العمالية، وبرزت حركات سياسية متعددة التوجهات والهويات، بين متطرفين ينادون بإتباع النظام الملكي، ومحافظين يؤيدون الرجوع إلى النظام الأوتوقراطي، إضافة إلى حركات فاشية وانفصالية سيطرة عليها النزاعات القومية والعرقية في الجمهوريات السوفيتية، لذا دخل الإتحاد السوفيتي دولة وكيانا سياسيا مرحلة التفكك والانهيار في أعقاب الانقلاب الفاشل ضد غورباتشوف في 19 أوت 1991 الذي على إثره استقلت كل من ليتوانيا لاتفيا، استونيا، واتجهت جمهوريات الإتحاد السوفيتي الأخرى نحو الاستقلال، وألّفت رابطة **الكومنولت** على أنقاض الدولة القديمة.

استفادت إيران كثيرا من تفكك الإتحاد السوفيتي الجار القوي الذي تمتد حدودها معه نحو 2500 كلم، وارتبطت معه منذ عام 1921 بمعاهدة عسكرية تمنع أي طرف ثالث من اتخاذ الأراضي الإيرانية لإقامة أي قواعد عسكرية أو مؤسسات تهدد الإتحاد السوفيتي وإلا كان للإتحاد السوفيتي الحق في اتخاذ الإجراءات العسكرية الكفيلة بالحفاظ على أمنه القومي، كما ورد في المادتين الخامسة والسادسة من خلال تلك المعاهدة. (3)

---

(1) ضاري سرحان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 46.

(2) نيفين عبد المنعم مسعد، **أثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية: 1989– 1993**. في: معهد البحوث والدراسات العربية، **العلاقات العربية– الإيرانية**، مركز البحوث العربية، القاهرة، 1993، ص 368.

(3) طه عبد العليم، مرجع سبق ذكره، ص 260.

استطاعت إيران أن تأمن من ذلك الجار القوي في الشمال، وتتحرر من ذلك الهاجس الأمني نسبيا خصوصا أن الدولة الروسية الجديدة انكبت على مشكلاتها الداخلية المتفاقمة. كما أن تفكك الإتحاد السوفيتي إلى خمسة عشر جمهورية مستقلة وفر ميزة نسبية لإيران في الجمهوريات الإسلامية، فقد فتح لإيران فرص جديدة لتوسع نشاطاتها الاقتصادية والتعاونية مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، فإيران تتمتع بحدود مشتركة مع كل من أذربيجان، تركمانستان، ولغة مشتركة مع طاجاكستان وثقافة مشتركة مع أوزبكستان وكازاخستان، كما تشترك مع أذربيجان في كون أغلبية سكانها من الشيعة، وجدت إيران في هذه الدول فرصتها لتقوية دورها بصفتها قوة إقليمية من خلال تقوية علاقاتها بها وتنويعها ومد نفوذها إليها باعتبارها جزءا من عملية بناء أكبر لبناء المكانة الإقليمية والدولية، وتوفير إمكانات جديدة لدبلوماسية إقليمية إيرانية خصوصا أن إيران قادرة على توفير مدخل لهذه الدول إلى مياه الخليج، وبذلك تحاول إيران منافسة النفوذ الغربي الذي بدء يتغلغل في تلك الدول الحديثة الاستقلال، فعلى الجانب العسكري نجد أن إيران متفوقة من حيث حجم القوات المسلحة وحجم الإنفاق العسكري وعدد ما تملكه من قطع مدفعية وقطع بحرية على كل من السعودية والعراق.[1] **(أنظر الجدول رقم 02)**

كان البعض يرى أن ما حدث من انهيار للنظام الشيوعي هو انتصار للنظام الثوري الإسلامي في إيران الذي قام على أساس العداء للإيديولوجيتين الشيوعية والرأسمالية، فان اختفاء الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة التي كانت تتيح لإيران الثورة مجالا لابتزاز واستغلال العداء المتبادل بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية لاستغلال هامش للحركة المناورة الدبلوماسية الإيرانية في مناطق التوتر وإبرام صفقات السلاح، أو أن تدعم بعض القوى في نزاعاتها مع نظمها الحاكمة، هذه الميزة قد انتهت بعد الانهيار السوفييتي وتوقيع الرئيس الروسي **بوريس يلتسن** وثيقة تعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في أفريل 1992، ومن هنا وجدت إيران نفسها وجها لوجه مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفرض الصراع الحضاري نفسه على الساحة الدولية وطرح الإسلام عدوا للغرب، أي أن انهيار السوفيتي أدى إلى حرمان إيران من فرص المقاومة والمساومة التي كانت توفرها لها القطبية الثنائية في تحييد الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تواجه القوى الإقليمية الثورية وفي مقدمتها إيران، وبالنتيجة أدى

[1] روبرت باريلسكي، **انهيار الإتحاد السوفيتي وتأثيره في أمن الخليج**. في: أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 1998، ص 140.

انهيار الإتحاد السوفيتي إلى فرض قيود دولية على سياسة إيران الخارجية، إذ كانت إيران تطمح إلى أداء دور إقليمي مؤثر.[1]

من جهة أخرى مثل هذا الانهيار مكسبا ماديا وإيديولوجيا لإيران، فلقد ظلت هذه الأخيرة على مدار تاريخها تعاني مشكلة الجار القوي وهي المشكلة التي فسرت تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية زمن الشاه في مواجهته. وعندما اندلعت الثورة الإسلامية الإيرانية لم يتخلى الإتحاد السوفييتي عن المعاهدة المبرمة مع إيران عام 1921 المذكورة سابقا ما شكل نقطة تحرر لنظام رفسنجاني نسبيا، وعلى صعيد آخر فإن كون الثورة الإيرانية رفضت منذ اندلاعها الأيديولوجيتين الشيوعية والرأسمالية وأشهرت الإسلام في مواجهتهما، فإن هذا يعني أن انهيار الشيوعية يحقق مصلحة إيرانية مؤكدة لأنه يضع إيران على منتصف الطريق لنشر إيديولوجياتها. ولقد عبر وزير الخارجية الإيراني **علي أكبر ولايتي** عن تلك الحقيقة حيث قال: "أن الانهيار الحقيق في المعسكر الشرقي يعني أننا حققنا على الأقل 50% من الأهداف"[2] كذلك فان الانهيار شكل تحدي لإيران وذلك هو التغيير في طبيعة الصراع الدولي وانتقاله من التركيز على البعد الإيديولوجي إلى التركيز على البعد الحضاري.

لقد أدى سقوط الإتحاد السوفيتي إلى خلق فرص جديدة لإيران في إمكانية توسيع دائرة نفوذها في طاجاكستان وأذربيجان وبقية دول آسيا الوسطى، كما أدى إلى بعث تهديدات جديدة لإيران، فهناك قلق إيراني نابع أساسا من ظهور القوميين في باكو الذين يريدون الإتحاد مع الأذريين في إيران ليكونوا أذربيجان الكبرى، ولذلك فإن إيران قد اتبعت سياسة متوازنة تجاه منطقة **آسيا الوسطى**، إذ التزمت فيها بعدم التدخل في شؤون هذه الدول. وقد عدت روسيا سياسة إيران تجاه قضايا آسيا الوسطى سياسة مسؤولة وحكيمة، وقد قامت روسيا بمد إيران بالمعدات الحربية مثل الغواصة (كيلو) على الرغم من المعارضة الأمريكية، وقد قدرت القيمة الفعلية للمشتريات الإيرانية من الأسلحة الروسية مند عام 1996 بما يزيد 5 مليارات دولار على مدار عشر سنوات.[3] أن انهيار الإتحاد السوفييتي أدى إلى وجود فرصة سانحة أمام إيران لمعاودة الاستحواذ على مكانة متميزة على الساحة الإقليمية مثلا فقيام إيران بمحاولة تحقيق الاستقرار في منطقة شمال غرب آسيا الجمهوريات الإسلامية المستقلة حديث عن الاتحاد السوفيتي.

---

[1] ضاري سرحان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[2] نيفين عبد المنعم مسعد، **أثر التغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية: 1989– 1993**. مرجع سبق ذكره، ص 367.

[3] جعفري كمب، **انعكاسات السياسية الخارجية الإيرانية على الأمن الإقليمية المنظور الخارجي**. في: جمال سند السويدي، **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**، مرجع سبق ذكره، ص 169.

أصبحت روسيا بعد عام 1991 المصدر الرئيسي للسلاح الإيراني وفي الوقت نفسه أصبحت إيران من أكبر المشترين بالعملة الصعبة للمعدات العسكرية الروسية في العالم الثالث، وقد نجحت روسيا في عقد اتفاقيات عسكرية واقتصادية، بما في ذلك التنقيب المشترك عن النفط في بحر قزوين، أما مسألة الدعم الروسي لإيران في المجالات العسكرية ولاسيما مسألة إمدادها بالمفاعلات النووية فهذه الأمور شكلت خطورة على الأمن العربي، وتخلق حالة من عدم الاستقرار في المستقبل وتحاول روسيا تهدئة دول الخليج العربي عن طريق التصريح دوما بمساندتهم وتأييد أحقية دولة الأمارات العربية المتحدة في الجر الثلاثة المحتلة من قبل إيران.[1]

ولكن بين الحالة الإيجابية والسلبية في العلاقات الإيرانية– الروسية نجد هناك التقاء في الأهداف بينهما، إذ تسعى كل من الدولتين إلى منع تركيا من بسط نفوذها في القوقاز وبحر قزوين. وكذلك توجد لروسيا وإيران مصالح مشتركة في استقرار منطقة آسيا الوسطى وفي استقرار حدودها السياسية بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، كما أن النفوذ الروسي في منطقة آسيا الوسطى يعطي إيران إحساسا بالارتياح، لأن النفوذ الروسي يساعد على منع تركيا من التوسع في تلك المناطق التي يسكنها أناس ذو أصول **توركية**.[*] وبسبب وجود قومية أذرية في إيران تكون إيران ملزمة على أن تشارك روسيا اهتمامها بالحد من الطموحات التركية، وكذلك لروسيا وإيران مصلحة مشتركة في منع الحروب الأهلية في أفغانستان من تهديد استقرار آسيا الوسطى .

أما الجمهوريات الإسلامية، فهي الأخرى شكلت تحدي بالنسبة لطموحات إيران الإقليمية فمع ظهور ست جمهوريات إسلامية على أنقاض الإتحاد السوفيتي بدا وكأنها بثقلها الديموغرافي (حوالي 44.8 مليون نسمة) وتنوع مواردها يمكن أن تمثل إضافة حقيقية لإيران التي تتواصل مذهبيا ولغويا مع اثنين منها (أذربيجان وطاجاكستان) ورشحت بعض التحليلات انضمام الجمهوريات الإسلامية الست في نظام إقليمي فرعي (خوراستان الكبرى) يكون مركزه إيران ويمتد جنوبا ليشمل دول الخليج العربية ويعظم الدور الإيراني في نطاقها. وتمكنت إيران بالفعل من إحراز بعض نجاحات في هذا الخصوص جسدتها كثافة معاملاتها الاقتصادية مع تلك الجمهوريات لاسيما تركمانستان وذلك في مجال الصناعات الغذائية والمنسوجات...الخ.[2] كذلك تمددت إيران ثقافيا في

---

[1] منصور حسن العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[*] **توركية:** هي كلمة تختلف عن كلمة "تركية"، وتطلق على اللغات والتقاليد الخاصة بالسكان من ذوي الأصول التركية، الأذرية، التركمانية والقيرغيزية.

[2] روبرت باريلسكي، مرجع سبق ذكره، ص 141.

جمهوريات آسيا الوسطى، ووسعها إشراك البعض منها في أطر تنظيمية مستحدثة (مثل منظمة اللغة الفارسية مع طاجاكستان إضافة إلى أفغانستان)، وإنعاش المكون الفارسي في تاريخ البعض الآخر (مثل تركمانستان واز باكستان). أما في المجال العسكري، فلقد بدت الجمهوريات الإسلامية أعز اختراقا رغم كل ما يثار عن علاقات التعاون العسكري (وفي بعض المصادر النووية) بينها وبين إيران، فمن اللافت أن أهم صفقات السلاح التي تعاقدت عليها إيران مع ورثة الإتحاد السوفيتي السابق أتت من خارج الجمهوريات الإسلامية. فالأسباب تتعلق بتوفر السيولة النقدية، وافقت روسيا على بيع إيران ثلاثة غواصات وطائرات ميغ 29,27، ومقاتلات سو 64، وقاذفات صواريخ كما اتفقت إيران مع أوكرانيا على مقايضة 72 مليون برميل من النفط الإيراني الخام ببعض الأسلحة والمعدات الأوكرانية لمدة ثلاث سنوات تبدأ اعتبارا من عام 1992.[1]

وعلى كل تلك المستويات ما أصابت فيه إيران نجاحا وما لم تصب، فإنها طرحت نفسها كبديل محتمل لتركيا، فنافستها على استقطاب الجمهوريات الإسلامية (إذ تتمتع كازاخستان مثلا بعضوية منظمتين بحر قزوين والبحر الأسود التركية)، بل استطاعت أحيانا أن تقوم بدور حلقة وصل بين تركيا وبعض تلك الجمهوريات (نموذج تركمانستان) لكن بمرور الوقت، أخذت تتبلور مجمعة من الحقائق الرئيسية أهمها أن التوجه الأساسي هو صوب الشمال أي روسيا وليس تركيا أو إيران بأطرهما الشرق أوسطية، وأنها تستغل التنافس بين الدولتين عليها وتوظفه لصالحها، والثانية أنه فيما لو عرضت قضية الدول الأولى بالرعاية من قبل جمهوريات آسيا الوسطى على بساط البحث، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل الشريك الإسرائيلي على الشركاء المحتملين: تركيا وباكستان فظلا عن إيران بطبيعة الحال، ويتأكد ذلك عبر متابعة النشاط الإسرائيلي لاسيما كازاخستان ثالثة الجمهوريات النووية السوفيتية السابقة وأوسعها مساحة، وأوزبكستان أهم جمهوريات وسط آسيا من زاوية التطور الاقتصادي .

وأخيرا وهذا هو الأهم فإن حداثة عهد الجمهوريات الإسلامية باستقلالها السياسي وتداخل تكويناتها الاجتماعية فيما بينها ومع إيران، أمران يجعلان بمثابة القنابل الموقوتة على حدود الجمهورية الإيرانية ويعيدان طرح التحدي السوفييتي عليها لكن في سياق مغاير وأسلوب مختلف.[2]

---

[1] عبد الله فلاح عودة العضايلة، **التنافس الدولي على آسيا الوسطى.** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011، ص 109.

[2] صلاح الخثلان، **الصراع على قزوين: دراسة للأبعاد الإستراتجية للتنافس على الثروات، النفط والغاز في منطقة بحر قزوين.** مركز فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2000، ص 46.

المطلب الثاني: القوة المهيمنة عالميا في مواجهة القوة المهيمنة إقليميا.

بعد انهيار الإتحاد السوفيتي تحول النظام العالمي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية تتحكم فيه الولايات المتحدة بفعل إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية الكبيرة أي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة والقطب الواحد في هذا النظام، وقد بدأت تعد الخطر الأكبر عليها يكمن في التوجهات الإسلامية سواء متطرفة أو تلك الأصولية المعتدلة ومن بينها توجهات المؤسسة الدينية في إيران، وتخشى امتداد أثارها إلى دول الخليج العربي حيث النفط أو تمتد إلى باكستان وغيرها.[1]

ارتبط النظام الدولي الجديد ببروز القوة الأمريكية المسطرة باعتبارها أقوى دولة في العالم إذ أدت التطورات التي شهدتها دول شرق أوروبا ووسطها والإتحاد السوفيتي إلى نصر الرأسمالية الغربية في الوقت الذي انتهى الإتحاد السوفيتي رسميا، وتحولت العديد من دول المعسكر الاشتراكي إلى تبني النموذج الغربي سياسيا واقتصاديا، وبالتالي تحقق لفائدة المعسكر الغربي الرأسمالي (أمريكا) الإنفراد بالهيمنة على النظام العالمي وكانت أزمة الخليج الثانية مجالا مناسبا لاختبار تلك الهيمنة، وانتهاء عالم الحرب الباردة والثنائية القطبية، وبداية عصر جديد تسيطر فيه دولة واحدة على مجرى الأمور الدولية على الأقل في جوانبها السياسية والعسكرية، وبدرجة أقل الجوانب الاقتصادية، لدرجة أن البعض أطلق على ذلك العصر **"العصر الأمريكي"**.[2]

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية حشد عدد كبير من الدول في التحالف المناوئ للعراق لتحرير الكويت، وظهر خلال الأزمة أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الرئيسية للأمم المتحدة أضفت نوع من الشرعية الدولية على التحركات الدولية ضد العراق، وأثبتت أزمة الخليج بجلاء أن الإتحاد السوفيتي قد حسم أمره بالانسحاب من مواجهة الولايات المتحدة تلك المواجهة التقليدية التي دامت لفترات طويلة خلال المراحل المختلفة للحرب الباردة، الأمر الذي انعكس بالإيجاب على تزايد الدور الأمريكي في النظام الدولي مع التأكيد على "دفن" الحرب الباردة. وبدأ الحديث عن توجه النظام الدولي نحو القطب الواحد بعد أن ارتضى الإتحاد السوفيتي التجميد الطوعي لقوته العسكرية حتى اختفى باعتباره دولة عظمى وتحلل إلى جمهوريات مستقلة.[3]

---

[1] جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**. تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 275.

[2] عبد الخالق عبد الله ،"العالم المعاصر والصراعات الدولية". **سلسلة عالم المعرفة**، المجلس الوطني للفنون والآداب، الكويت، العدد 133، 1989، ص 25.

[3] منصور حسن العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

وفي خضم التطورات العاصفة لأزمة الخليج، إعلان الرئيس الأمريكي **جورج بوش الأب** عن مولد نظام دولي جديد، ففي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 1990 طرح بوش فكرته حول نظام عالمي جديد يقوم على أساس نزع السلاح النووي والبيولوجي والكيمائي، والتحول الديمقراطي، واعتماد الانتخابات آلية أساسية لاختيار النخب الحاكمة تحت إشراف لجنة من الأمم المتحدة التي ستصبح بمنزلة برلمان للعالم.[1]

وبصفة عامة، فإن ملامح النظام الدولي الجديد لم تتحدد بشكل نهائي، بل إنه لا يوجد بين المحللين السياسيين اتفاق حول توصيف واحد لذلك النظام، فالبعض يرى أن مصير النظام الدولي الجديد سيكون إلى نظام قطبي واحد تتأكد فيه السلطة شبه المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية في المنظومة الدولية بعد زوال الإتحاد السوفيتي، بينما يرى البعض الآخر أن ذلك النظام سيكون ماله العودة إلى نظام الأقطاب المتعددة، حيث ستبرز قوى دولية أخرى إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية مثل اليابان وأوروبا الموحدة. من هنا فإن النظام الدولي الجديد ما زال في مرحلة انتقالية تتسم بخصائص جديدة، في مقدمتها عدم السماح بتفجير أزمات إقليمية كبرى، مع تهدئة الأزمات القائمة وعدم قبول أي تمرد على القواعد التي يجري إرساؤها باعتبارها أساسا للنظام العالمي الجديد، والتأكد على عدم اللجوء إلى القوة العسكرية لحل الخلافات بين الدول في الوقت الذي لا ترضى فيه الولايات المتحدة الأمريكية ببروز قوة إقليمية أو دولية قد تهدد القواعد الجديدة لذلك النظام، ومن تم نستطيع فهم سياسة **الاحتواء المزدوج** التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء كل من العراق وإيران وتقييد قدراتها على بناء القوة التي تهدد أركان ذلك النظام الجديد في منطقة الخليج، وهو ما قد يبرر استمرار الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج على الرغم من انتهاء عمليات تحرير الكويت وإعادة الشرعية إليها.[2]

لاشك في أن النظام العالمي الجديد وبروز القوة الأمريكية، بصفتها قوة عالمية وحيدة مسيطرة له دلالاته الخطيرة على مستقبل العالم ككل والدول النامية بصفة خاصة حيث أن إنفراد قوة واحدة بالسيطرة في النظام الدولي قد يضمن سلامة على المستوى العالمي، ولكنه السلام القائم على الهيمنة والسيطرة، السلام الذي يراعي مصالح الولايات المتحدة ويتناسى مصالح الآخرين في النظام الدولي.

على الرغم من الموقف الإيراني المعتدل حيال الغزو العراقي للكويت، والمكاسب التي حققتها إيران من وراء ذلك الموقف، فإن التوتر في العلاقات الإيرانية الأمريكية كان

---

[1] ظافر محمد العجمي، مرجع سبق ذكره، ص 460.

[2] عبد الخالق عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 26.

سمة أساسية في عهدي جورج **بوش الأب** و**بيل كلينتون**، إذ وُضعت إيران على رأس قائمة الدول الداعمة للإرهاب كما تراها إدارة كلينتون وهددت الولايات المتحدة الأمريكية إيران بفرض عقوبات تجارية عليها وتجميد ممتلكاتها لديها، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية اتهمت أعوان إيران بالمحاولات التخريبية التي جرت داخل الأراضي الأمريكية، ومنها محاولة تفجير مركز التجارة العالمي عام 1993،[1] إن الولايات المتحدة الأمريكية عازمة لا على هزيمة إيران فقط وعند ذلك تثبت إفلاس **الثورة الإيرانية** أمام بقية المسلمين وإنما كانت تهدف إلى إتمام هذه المهمة من دون دفع إيران إلى أحضان الإتحاد السوفيتي أو التسبب في تمزيقها. فالولايات المتحدة الأمريكية تشعر بالقلق تجاه إيران كونها زعيمة الإسلام الثوري وكذلك تشعر الولايات المتحدة الأمريكية بالقلق تجاه قوة إيران العسكرية المتزايدة، فإيران تهدد الولايات المتحدة وهذه التهديدات الكامنة تتضمن الإرهاب والحصول على الأسلحة النووية وأمن "إسرائيل" وبلدان الخليج العربي المصدرة للنفط.

إن الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي من ضمن أهدافها إضعاف أي قوة في العالم الإسلامي عامة والعربي خاصة، وتهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى ردع أي قوة تفوق قوة "إسرائيل" العسكرية. وفي هذا الجانب فإن إيران بإمكانياتها الاقتصادية والعسكرية تهدد إسرائيل فأصبح لزاما على الولايات المتحدة الأمريكية احتواء التهديد الإيراني. وفي ذلك الوقت لم يعد هناك سوى ثلاثة دول منتجة رئيسية للنفط في العالم ما زالت بعيدة عن السيطرة الأمريكية هي ليبيا، إيران، العراق ولهذا ستقوم الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ كافة الوسائل والإجراءات ضد هذه الدول للسيطرة على حقوق النفط.[2]

إن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد خمسي استهلاكها من النفط، تمثل حقول الشرق الأوسط ثلثي مصادر النفط العالمية، وهذا الأمر يعد مصلحة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة، علما أن إيران تعد من الدول التي لها ثقل كبير في الإنتاج النفطي وهذا الأمر يدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ الإجراءات التي من خلالها تستطيع (تدمير إيران وزعزعة استقرارها بشكل كبير). وقد حددت الولايات الأمريكية (سبع دول إرهابية) ومن بينها خمس دول إسلامية تعد إيران ضمنها، وهذه الدول تصنفها الولايات المتحدة الأمريكية كأعداء، بأنها تهاجم الولايات المتحدة الأمريكية وأصدقائها بأكثر

---

[1] هشام أجريد الخوالدة، **السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني(199– 2012)**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ص 39.

[2] جمال سند السويدي، **إيران وأمن الخليج**. في: **إيران وأمن الخليج: البحث عن الاستقرار**، مرجع سبق ذكره، ص 465.

الأسلحة فاعلية في أيديها، والتالي فهم يعترفون بوجود حالة حرب معهم، وفي السنة 1993 كان الشعب الأمريكي يضع إيران أكبر خطر على الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ماي 1993 أعلن **مارتن أنديك**، المساعد الخاص للرئيس الأمريكي في الشؤون للشرق الأوسط وجنوب آسيا، في محاضرة له عن عزم كلينتون اعتماد **(إستراتيجية الاحتواء المزدوج)** لكل من العراق وإيران، وهي إستراتيجية تدعم الغرض الأمني للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي وفي الشرق الأوسط فالولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى إيران والعراق على أنهما خصمان رئيسيان لها في منطقة نفوذها، فإيران تنادي بالأيديولوجية الإسلامية وتعمل على نشرها في اتجاهات مختلفة وتمثل الوجه الذي شاء الغرب أن يدرك من خلاله أنها التضاد مع الحضارة الغربية بل أنها طرف المواجهة بين الإسلام والمسيحية، وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولات لإقصاء إيران عند آسيا الوسطى عن طريق رفض مد خطوط الأنابيب إليها أو رفض دخول الشركات الإيرانية الاتحادات التمويلية لإنتاج النفط في بحر قزوين التي تكون الشركات الأمريكية طرف فيها، أما أوروبا فهي تدعوا إلى أن تكون إيران منفذ خروج نفط آسيا الوسطى وهذا الأمر يعد اختلافا بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ولهذا فإن طهران قد أصبحت وفق تقدير **مايكل ستبرمر** مدير معهد البحوث الألمانية للشؤون الدولية قادرة إحداث صدع داخل العالم الغربي.[1]

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تحجيم الدور الإيراني في آسيا الوسطى، وبالمقابل قامت بدعم الدور التركي في آسيا الوسطى، وأشارت صراحة لدول آسيا الوسطى بأن النموذج الديمقراطي العلماني التركي هو النموذج الأنسب لها، ومن المعتقد أن الجزء من المعونات التركية التي تم توجيهها إلى آسيا الوسطى كان بالأساس أموالا أمريكية، وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن احتواء التهديد الآتي من إيران أمر بالغ الصعوبة لأنها تشكل تحديا للولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي (فهي الدولة الأكثر دعما للإرهاب والاغتيالات في أنحاء العالم،[2] وعبر دعمها لحركة حماس وحزب الله تسعى إيران إلى إحباط جهودنا من أجل تشجيع السلام بين إسرائيل وفلسطين والدول العربية، وعبر صلاتها بالسودان... تسعى بنشاط إلى تدمير الحكومات الصديقة... وتسعى إيران للحصول على قدرة للهيمنة على الخليج بالوسائل العسكرية، ولعل أكثر ما يثير القلق أن إيران تسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل بما فيها أسلحة نووية سرية وصواريخ بالستية لنقل أسلحة الدمار الشامل إلى الشرق الأوسط).

---

[1] هشام أجريد الخوالدة، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2] ضاري سرحان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 51.

وفي مواجهة سعي إيران إلى السيطرة على الخليج العربي، تعمل الإدارة الأمريكية عن كثب مع حكومات صديقة لمنع إيران من جلب الواردات التي تتطلبها البرامج النووية والكيميائية كما أنها متنبهة إلى تحويل الصواريخ والنظم المتصلة بالصواريخ من المورد الحالي لإيران، بما في ذلك كوريا الشمالية، لا يعني هذا أن الولايات المتحدة الأمريكية تنوي الحجز على إيران أو حرمانها من جميع المعدات العسكرية، إن هذه الحكومة تحاول التفريق بين مواد دفاع لا تؤثر على مناخ الأمن الإقليمي وتلك المواد التي لها استخدامات هجومية، والتي يمكن أن تزعزع استقرار المنطقة.[1] وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالتركيز على أعمال التسلح النووي والجوي والبحري الإيراني، فقد أثار البرنامج النووي الإيراني قلقا شديدا في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وقد أدى هذا الأمر إلى قيامها بالشروع في إجراء اتصالات مكثفة مع الدول المنتجة للمواد والمعدات اللازمة لإنتاج الأسلحة النووية لتحذيرها من خطورة بيع هذه المواد إلى إيران سواء للأغراض السلمية أو غير سلمية.

وقد أشارت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيران وعدتها الخطر الرئيسي على الاستقرار في منطقة الخليج العربي، كما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية القيام بتشديد العقوبات ضد إيران، وفي هذا الجانب ركزت السياسة الأمريكية تجاه إيران على ثلاثة جوانب رئيسية تتمثل في:

- العمل على تقييد البرنامج النووي الإيراني بالسبل كافة.
- تصنيف إيران بأكثر الدول نشاط في مجال الإرهاب.
- التحرك بجدية في اتجاه تكثيف الحظر الاقتصادي ضد إيران.
- التحكم بجدية في تكثيف الخطر الاقتصادي ضد إيران.

وقد وجهت الولايات المتحدة الأمريكية أصابع التهام إلى العرب والإيرانيين والمسلمين كونهم هم الذين قاموا بتفجير مبنى مركز التجارة العالمية في نيويورك (أوكلاهوما ماسيتي).[2]

أما إستراتيجية **الاحتواء المزدوج** فقد تمكنت بموجبها (إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون) من تخفيض الاعتمادات المالية المقدمة من قبل المجتمع الدولي إلى إيران، ولم تحصل إيران على اعتمادات إضافية من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي ورضخت اليابان للضغوط الأمريكية الهادفة إلى حرمان إيران من الحصول على قرض

---

[1] نيفين عبد المنعم مسعد، **أثر المتغيرات العالمية الجديدة على الساحة الإيرانية تجاه المنطقة العربية: 1989-1993**. مرجع سبق ذكره، ص 374.

[2] محسن ميلاني، مرجع سبق ذكره، ص 122.

من اليابان قدره مليار دولار عام 1995، أي أن هدف هذه إستراتيجية هو منع أصدقاء إيران من تقديم العون إليها، وكذلك تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من وراء هذه الإستراتيجية تقليص نفوذ إيران والعراق في النظام الإقليمي الخليجي أي بعبارة أخرى حاولت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذه الإستراتيجية تغيير السلوك الخارجي الإيراني مع إبقاء الباب مفتوحا للحوار مع إيران هذا ما دفع بالإدارة الأمريكية إلى تبني قانون **داماتو** 1995 حيث فرضت أمريكا حضرا اقتصاديا شاملا ضد إيران على الرغم من عدم تأييد وزراء التجارة الأمريكية لهذه السياسة، وعلى الرغم من شكاوي الشركات الأمريكية ضد هذا الحضر الذي يتسبب في فقدانها العديد من الصفقات التجارية مع إيران لصالح الشركات الأوروبية المستفيدة من هذه الصفقات.

وقد قامت إدارة الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" بتخصيص 20 مليون دولار ميزانية لـــ (عملية سرية هدفها زعزعة حكومة إيران، كما أن رئيس مجلس النواب الأمريكي "ينون غنغريتش" قد اقترح في وقت سابق قلب نظام الحكم في إيران غير أن وكالة المخابرات المركزي (C.I.A) لم تدعم هذا الاقتراح لأنه في نظرها غير عملي، بالإضافة إلى أن البيت الأبيض ومجلس الشيوخ لم يدعما هذا الاقتراح، وقد جاء رد الفعل الإيراني في وقته حينما أدانت إيران هذا المخطط الأمريكي العدائي.[1]

كان للولايات المتحدة الأمريكية رؤية جديدة حول تعديل مبدأ الاحتواء المزدوج إلى مبدأ آخر أكثر مرونة وتكييف وهو مبدأ **(الاحتواء التمايزي)**. وفي إطار هذا المبدأ تضع الولايات المتحدة الأمريكية إيران في دائرة احتمالات جديدة، بحيث تصبح إمكانية فتح الحوار مع إيران قائمة وإن كانت مشروطة، ويمكن القول أن لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاحتواء التمايزي هو سبب أن إستراتيجية الاحتواء المزدوج قد واجهت العديدة من الانتقادات خاصة من أوروبا واليابان. وكان تعثر إستراتيجية الاحتواء المزدوج نتيجة سياسات أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية ولاسيما اليابان وأوروبا تجاه كل من إيران والعراق،[2] وكثرة الأعمال العسكرية ضد القوات الأمريكية إلى جانب الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من مرة رغبتها الدخول في حوار مع إيران بهدف إعادة العلاقات بين الدولتين وذلك مقدمة لدخول الاستثمارات الدولية السوق

---

[1] صالح عبد الرحمن المانع، **تطور العلاقات الخليجية– الإيرانية**. في: جمال سند السويدي: **مجلس التعاون لدول الخليج العربي على مشارف القرن الواحد والعشرين**، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[2] منصور حسن العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص 88.

الإيرانية وتقديم المجتمع الدولي قروض مالية لإيران، وربطت الولايات المتحدة الأمريكية فرص تحسين علاقتها مع إيران بشرط تغيير إيران بعض من توجهات لسياستها الخارجية، وذكر المسؤولون الأمريكيون استمرار الولايات المتحدة الأمريكية التمسك بثلاثة شروط مع إيران وتتمثل هذه الشروط الثلاثة في مطالبة الحكومة الإيرانية بالتخلي عن دعم الإرهاب، والامتناع عن عرقلة (عملية التسوية)، ووقف مساعيها لإنتاج أسلحة الدمار الشامل ووقف التقديرات الأمريكية، تقابل إيران مبادرات الانفتاح الأمريكية بالتردد وعدم الجدية، ومن جهتها تطالب إيران الولايات المتحدة الأمريكية رفع المقاطعة الاقتصادية في البنوك الأمريكية.

وتبقى لإيران أهمية في الإستراتيجية الأمريكية وهذا الأمر أشار إليه (زبغينيو بريجنسكي) مستشار الأمن القومي الأسبق في إدارة كارتر عندما قال "إن الولايات المتحدة الأمريكية لا ينبغي أن تمضي في عزل إيران، فنحن نحتاج لعلاقة إستراتيجية معها في المدى البعيد إذ كنا ننشد ليس فقط الاستقرار في الخليج وإنما أيضا منفذا إلى آسيا الوسطى حيث توجد مخزونات كبيرة من الطاقة المهمة للعقدين القادمين".[1]

المبحث الثالث: الغزو العراقي للكويت 1990 وانهيار النظام الإقليمي العربي (الفراغ العربي).

المطلب الأول: الغزو العراقي للكويت 1990.

لم تكد حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران تضع أوزارها بقبول **آية الله الخميني** القرار 598 بوقف القتال واللجوء إلى الطرق السلمية أحل النزاع القائم بين البلدين، حتى بدأت الأوضاع الإقليمية في منطقة الخليج تشهد تغيرا أساسيا يدفع نحو تجدد نزاع قديم جديد بين العراق ودول المنطقة، دفع إلى اندلاع أزمة خطيرة أصابت جدار الأمن الخليجي والعربي في آن واحد، فقد بدأ للمحللين السياسيين أن الأوضاع الإقليمية الجديدة تدفع نحو خروج إيران من عزلتها وإعطائها الفرصة من جديد لإعادة صيغة دورها الإقليمي بالشكل الذي يضمن لها مكاسب سياسية واقتصادية، بل إقليمية أيضا.[2]

تفكك التحالف الذي جمع بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي وبصفة خاصة الكويت نتيجة مجموعة من الخلافات حول عدد من القضايا الأساسية أهمها رفض ضم العراق إلى عضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقيام العراق باتهام كل من

[1] ضاري سرحان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص ص 55- 56.
[2] منصور حسن العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص 166.

الكويت والإمارات بإغراق السوق النفطية وتبارز الحصص المقررة لكل منهما في الإنتاج وبالتالي التسبب في تدهور الأسعار، كما اتهم الكويت باستغلال انشغالها بالحرب مع إيران وقيامها بسرقة النفط العراقي من خلال حقل **الرميلة** العراقي، وعدم استعداد دول الخليج العربية لمعاقبة سوريا على دعمها لإيران.[1]

في الوقت نفسه، كانت الأوضاع الدولية مهيأة إمام العراق للإقدام على مغامرة غزو الكويت وابتلاعها، حيث أن حال الفراغ الدولي الناتج عن التحول الحادث في النظام الدولي آنذاك من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية تسيطر فيه الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الإتحاد السوفيتي السابق وتحلله، وانشغال الولايات المتحدة الأمريكية بما يحدث في شرق أوروبا وعما يجري في منطقة الشرق الأوسط،[2] أوجد المناخ الدولي المناسب للعراق للقيام بالغزو بعد تطبيع العلاقات العراقية– الأمريكية في الوقت الذي كانت تعاني إيران عزلة دولية وإقليمية وعلاقات صراعية مع دول الخليج نتيجة موقف تلك الأخيرة من حربها مع العراق.

ففي 02 أوت 1990 شن الجيش العراقي على الكويت هجوما عسكريا، انتهى باستيلاء القوات العراقية على كامل الأراضي الكويتية في 04 أوت ثم شكلت العراق حكومة صورية برئاسة العقيد **علاء حسين** تحت مسمى **جمهورية الكويت**، وفي 09 أوت 1990 ضم الكويت للعراق وتم إلغاء جميع السفارات الدولية في الكويت، إلى جانب إعلان الكويت المحافظة رقم 19 للعراق وتغيير أسماء الشوارع والمنشآت ومنها تغيير اسم العاصمة الكويتية،[3] قامت القوات العراقية بعمليات واسعة النطاق من السلب والنهب شملت جميع مرافق الكويت، وشنت حملة منضمة لنقل ما تم الاستحواذ عليه إلى العراق كما أن ارتكب الجيش العراقي العديد من الجرائم في الكويت كعمليات الاعتقال والتعذيب والإعدام بدون محاكمة، مما اضطر الآلاف إلى مغادرة الكويت هربا من آلة القتل العراقية التي لم تفرق بين عسكري ومدني.

تحمل الشعب الكويتي كل مظاهر الاعتداء المخابراتي العسكري على الكويتيين وقتلهم بلا مبرر، فقد كشف هذا الصمود عن زيف ادعاءات حكم العراق في الوحدة

---

(1) جلال معوض، **غزو الكويت وحرب الخليج الثانية 1990– 1991**. موسوعة أحداث القرن العشرين، ج4، دار المستقبل العربي، القاهرة، 2000، ص 565.

(2) منصور حسن العتيبي، المرجع السابق ذكره، ص 176.

(3) العراق الكويت: الجذور، الغزو، التحرير– المواقف وردود الفعل العربية اتجاه الغزو العراقي، خلال الأيام الأولى للأزمة. على الرابط: **www.marefa.org.surces/index.php.**

والحرية والاشتراكية داخل الكويت، فبعد ساعات من الاجتياح العراقي طالبت الكويت بعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن، وثم تمرير قرار مجلس الأمن الدولي رقم 660 والتي شجعت فيها الاحتجاج وطالبت بانسحاب العراق.[1]

خلال ذلك قام الرئيس العراقي بإضافة كلمة "الله أكبر" على العلم العراقي في محاولة منه لإطفاء طابع ديني على الحملة، ومحاولة منه لكسب الإخوان المسلمين والمعارضين السعوديين إلى جانبه، زاد حجم هذا الطابع الديني في الحملة الدعائية على السعودية عند ما بدأت القوات الأجنبية تتدفق عليها، فقد أبدت السعودية مخاوفها عن احتمالية حدوث اجتياح لأراضيها وهذه الاحتمالية لعبت دورا كبير في تسارع الإجراءات والتحالفات لحماية حقول النفط السعودية التي إن سيطر العراق عليها كانت ستؤدي إلى عواقب لم يكن في مقدرة الغرب تحملها.

المطلب الثاني: ردود الفعل الإقليمية والعالمية تجاه الغزو العراقي للكويت.

رفضت معظم دول العالم العدوان العراقي على دولة مستقلة تتمتع بعضوية منظمات دولية وإقليمية، وسعى العديد من رؤساء الدول العربية وغير العربية والأمين العام للأمم المتحدة السابق **خافيير بيريز** إلى إقناع الرئيس العراقي **صدام حسين** بسحب قواته من الكويت وإعادة الوضع فيها إلى ما كانت عليه قبل 02 أوت 1990، لكن دون جدوى وبدأ العراق بمحاولاته الإعلامية لربط مسالة اجتياح الكويت بقضايا الأمة العربية، فأعلن العراق أن أي انسحاب من الكويت يجب أن يصاحبه انسحاب سوري من لبنان، وانسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان.[2]

أصدر مجلس الأمن سلسلة من القرارات كان أهمها القرار رقم 678 الذي حدد فيه تاريخ 15 جانفي 1991 موعدا نهائيا للعراق لسحب قواتها من الكويت، وإلا فإن قوات الائتلاف سوف تستعمل كل الوسائل الضرورية لتطبيق هذا القرار.

تشكل ائتلاف عسكري مكون من 34 دولة ضد العراق لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بانسحاب القوات العراقية دون قيد أو شرط، وبلغت نسبة الجنود الأمريكيين حوالي 74%، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعدد من الإجراءات لاستمالة الرأي

---

[1] العراق الكويت: الجذور، الغزو، التحرير– المواقف وردود الفعل العربية اتجاه الغزو العراقي، خلال الأيام الأولى للأزمة. المرجع السابق ذكره.

[2] الغزو العراقي الغاشم. على الرابط: **www.watanalnha.com/?q=rode/139**.

العام في الشارع الأمريكي إلى القبول بفكرة التدخل الأمريكي في مسالة الكويت حيث برزت أصوات معارضة للتدخل، واحد هذه الإجراءات كانت إنشاء **"منظمة مواطنون للكويت الحرة"**، والتي تم تمويلها بأموال كويتية حيث قامت بحملات إعلانية لكسب ود الشارع الأمريكي والعالمي عن طريق توظيف شركة **هيل أند نولتون Hill & Knowltan** بمبلغ 2 مليون دولار، كما قامت سفارة الكويت في واشنطن برعاية العديد من برامج الإذاعة والمناسبات الرياضية في دعم القضية الكويتية ووزعت السفارة 200 ألف نسخة من كتاب "اغتصاب الكويت"على البرامج الحوارية اليومية وجنود الجيش الأمريكي[1] وقد وافق مجلس الشيوخ الأمريكي في 21 جانفي 1991 على استخدام القوة العسكرية لتحرير الكويت بموافقة 52 عضو ورفض 47، كما وافق مجلس النواب الأمريكي بموافقة 250 عضو ورفض 183.

تباينت دول الجامعة العربية بموقفها من الحرب، الأردن أعلن رسميا تأييده للعراق واعتبر الحرب عدوانا على الأمة العربية كما ورد في البيان الأردني، ومثلما فعلت اليمن والدول التي تحفظت في موقفها أي الجزائر وتونس ومنظمة التحرير الفلسطينية وموريتانيا والسودان وليبيا، أما الدول التي ساندت الكويت وقامت بالمساعدة السعودية والإمارات والبحرين وقطر ومصر وسوريا والمغرب.

وقد قسمت هذه الأزمة العالم العربي إلى أربعة فرق، يقف كل منهما موقف المواجهة والتصادم أمام الطرف الآخر، ويعبر كل منها عن نوعين من الأهداف والتصورات لطبيعة الأزمة وكيفية حلها، فالفريق الأول الذي تمثله المملكة العربية السعودية والكويت ومصر وسوريا وسائر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يعبر عن إدراك مشترك يرى أن الأزمة الراهنة هي قضية غزو دولة عربية دولة عربية أخرى بالقوة المسلحة والعمل على ضمها، ومحو هويتها الوطنية والدولية المعترف بها، ويرى هذا الفريق بأن حل كل المشاكل الناتجة عن هذا الغزو يرتبط في الدرجة الأولى بانتقاء السبب الجوهري وراءها، وسعى هذا الفريق إلى تحقيق الأهداف التالية:[2]

- توسيع دائرة الإدانة الدولية للغزو العراقي، ورفض كل ما يترتب عليه من نتائج.

---

[1] ردود الفعل الإقليمية والدولية، ومواقفها اتجاه الغزو العراقي. على الرابط:
www.moqatel.com/openshare/behoth/iraqkwit.htm.

[2] العراق الكويت: الجذور، الغزو، التحرير– المواقف وردود الفعل العربية اتجاه الغزو العراقي، خلال الأيام الأولى للأزمة. مرجع سبق ذكره.

- تحقيق الانسحاب العراقي من الكويت، وعودة الشرعية إليها ممثلة في حكومة أسرة الصباح.
- العمل عل ردع العراق من خلال الاستعانة بقوات عسكرية من دول شقيقة وصديقة.
- توفير غطاء قانوني سياسي لاستقدام القوات الأجنبية والعراقية والإسلامية إلى المملكة العربية السعودية، والدول الخليجية الأخرى.

أما الفريق الثاني فيشمل العراق، الأردن، وفلسطين، ويطرح بدوره طرحا مغايرا لطرحا لفريق الأول، ويرى أن القضية أساسا هي قضية عربية بمعنى أنها خلاف بين طرفين عربيين في إطار البيت الواحد، وان الآمر لا يستدعي هذا الحشد الدولي ولا يقتضي استدعاء القوات الأجنبية، ومن جانب آخر يرى هذا الفريق أن هناك خلل كبيرا في توزيع الثروة العربية، وأن دخول العراق إلى الكويت يتوخى تصحيح ذلك الخلل ويضم الفريق الثالث كلا من السودان واليمن اللذين يعدان أن القضية ليست قضية إدانة بل إنها قضية في حاجة إلى جهود مكثفة لدى الأطراف المعنية، وسائر الأشقاء العرب، وأن الوجود الغربي يشكل تهديدا للأمن العربي ككل وأنه يجب حل المشكلة في إطار عربي ويجمع الفريق الرابع دول المغرب العربي التي تباينت مواقفها بالنسبة لغزو العراق للكويت، إلا أنها حاولت جاهدة المحافظة على موقف وسط بين موقف العراق المصمم عل الاحتفاظ الكويت، وموقف الكويت والمملكة العربية السعودية ومصر وسوريا ومعها سائر دول مجلس التعاون الخليجي التي تدين الغزو.[1]

لقد نشطت دول مجلس التعاون خلال الفترة التي تلت الغزو سياسيا واقتصاديا وعسكريا، على المستويين الدولي والإقليمي من أجل الحفاظ على الحشد العسكري الأجنبي، والاجتماع الدولي ضد الغزو العراقي فعلى المستوى السياسي تبلورت الخطورة العامة لسياسة دول المجلس في محاولة رد العدوان العراقي ومنه من الاعتداء على دول أخرى، وكذا إجلاء قوات الاحتلال عن الأراضي الكويتية وتحريرها مع عودة الحكم الشرعي إليها، والتأكد على أن القوات الأجنبية في المنطقة ليست قوات احتلال كما ذكر بعض المحللين بل هي قوات لمساندة الدول الخليجية وحماية أراضيها ووجودها فيها مؤقت.[2]

وعلى المستوى العسكري عقد رؤساء أركان دول المجلس اجتماعيا بالرياض في 11 أوت 1990 لإقرار خطط موحدة للقوات المساحة لدول المجلس في مواجهة

---

[1] العراق الكويت: الجذور، الغزو، التحرير– المواقف وردود الفعل العربية اتجاه الغزو العراقي، خلال الأيام الأولى للأزمة. المرجع السابق ذكره.

[2] نفس المرجع.

التطورات المحتملة في شأن استقبال القوات الصديقة والشقيقة التي استقدمت إلى المنطقة كما عقد الدفاع اجتماعا استثنائيا في 22 أوت بالرياض نوقش فيه الوضع العسكري في المنطقة إضافة إلى[1] توصيات رؤساء الأركان وقرر الوزراء اجتماعهم:

- دعم الكويت ومساندتها وتخليصها من الاحتلال العراقي في الإطار الدولي.
- الاستفادة القصوى من التسهيلات الموجودة في منطقة الخليج لتحرير الكويت.

وفي 06 مارس 1991 وقع وزراء خارجية كل من مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي وثيقة **"إعلان دمشق للتنسيق والتعاون العربي"** وينص هذا الإعلان على رفض العدوان العراقي، واعتباره خروجا على القواعد والأعراف العربية الإسلامية والدولية، كما ينص على التعبير عن الألم العميق لما تعرض له الشعب الكويتي من جراء العدوان، وأكد الإعلان عزم الأطراف المشاركة على السعي لإعطاء روح جديدة للعمل العربي المشترك وإرساء التعاون الأخوي بين أعضاء الأسرة العربية، كما تناول نص الإعلان ذكر مبادئ التنسيق والتعاون بين الدول العربية وأهداف ذلك في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية.

لقد أوضحت الأزمة مدى الانكشاف الأمني لهذه الدول، وأدت إلى إنهاء التأكيد السعودي بأن أمن الخليج من مسؤولية دولة، حيث اضطرت إلى استدعاء القوات الغربية لمساعدتها لردع العدوان تحرير الكويت، فالاحتلال العراقي للكويت هو الحادث الأول من نوعه الذي تضمن قيام دولة عربية باحتلال دولة عربية أخرى ومحاولة إلغائها من الوجود، هذا ما أعاد التأكيد على إجماع دول المجلس بأن كل من إيران والعراق يهددان جديا أمن هذه الدول بسبب إطماعها الإقليمية والاقتصادية والسياسية، ولكن تختلف هذه الدول فيما بينها من حيث إدراكها لحقيقة ذلك الخطر ومداه، بالقياس إلى موقعها الجغرافي وتركيبتها المجتمعية وخبرتها التاريخية في التعامل مع هاتين الدولتين.[2]

لقد أدركت دول المجلس التعاون الخليجي هشاشة نظام الأمن العربي الذي فشل أمام الاختبار الكبير، حيث كان الغزو ليس تحديا لفكرة الأمن العربي فقط، بل أنه مثل تحديا لكافة الأطراف السياسية الجامعة بين الدول العربية، فقد سعت العراق إلى إرغام دول المنطقة العربية بضرورة قبول تحولها إلى **"كيانات تابعة"** لها من خلال إعادة هيكلة القوة المسلحة والتهديد باستخدامها.

---

[1] إعلان دمشق. على الرابط: **www.moqatel.com/openshare/Bekth.htm**

[2] محمد سالم عبيد المزروعي، **التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينات: دراسة مقارنة في دور المؤسسة التشريعية**. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004، ص 59.

المطلب الثالث: أثر الغزو العراقي للكويت على السياسة الإيرانية في الخليج.

لقد خرج العراق من حربه مع إيران (1980- 1988) بقدرات عسكرية كبيرة وبجيش متمرس ذو خبرة حربية، لكن غزوه للكويت في أوت 1991 أصبح العراق هو الآخر ضحية من ضحيا "سياسة الاحتواء" التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية بعدما مارس العراق هذه السياسة على إيران بغزوه لها (1980) وهذا لاحتواء الثورة الإسلامية الإيرانية.

وكانت إيران من الدول الأوائل في المنطقة الخليج التي أدانت اجتياح العراق للكويت، وقد طالبت إيران من صدام حسين الانسحاب الكامل من الأراضي الكويتية وغير المشروطة، لكن التدخل الأمريكي في هذه المنطقة وحشد قواته أتاح الفرصة لصدام حسين لتوريط إيران في هذا النزاع، حيث كان يحث دول المنطقة والتي من بينها إيران على الوجود الأمريكي في المنطقة يهدد أمنهم، وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي موجودة من أجل حماية مصالحها لا غير وليست من أجل تحرير الكويت أو حماية دول الخليج فحاول صدام كسب الطرف الإيراني من خلال اعترافه، باتفاقية الجزائر 1975 وكتب صدام إلى رفسنجاني قائلا: "الآن وقد حصلت على كل ما طلبته، فيجب الآن أن تحاول أن نتعاون معا من أجل طرد القوات الأجنبية".[1]

لكن رفسنجاني رفض التعاون مع العراق، وقبل بعرض السلام كما أنه رفض إتباع نصيحة المتشددين الإيرانيين الذين أرادوا مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، فحسب هؤلاء أن الولايات المتحدة الأمريكية تشكل خطرا أكبر من الخطر العراقي على المنطقة ولكن رفسنجاني أتبع سياسة "الحياد الفعال" الذي كان يهدف من وراءه تحقيق أقصى حد من الفائدة للمصالح الإيرانية، لذلك كان يرى رفسنجاني أن الحياد سوف يحقق له هذا لذلك لم يرد إثارة عداوة بغداد ولا واشنطن.[2]

ولم يكتفي الغرب من تحرير الكويت بل أراد تدمير العراق كليا، وهذا لإزالته من الخريطة الجغرافية السياسية، عن طريق إثارة الأكراد والشيعة العراقيين للحصول علي استقلالهم من العراق، وكان أول قرار يتخذه مجلس الأمن في هذا الشأن في 16 أفريل 1991، حيث تم إعلان الشمال العراقي محمية للأكراد وإنذار العراق على استخدام أي

---

[1] عقاب يحي، **العراق في زمن الاستثناء**. دار الكتاب العربي، الجزائر، 1999، ص 184.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

قوات برية أو جوية في الشمال، وبهذا يكون الغرب قد اقتطع 9% من أراضي العراق أي نحو 40000 كلم^2، ولكن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ظلت في موقفها الحيادي، من خلال مطالبة الأكراد والشيعة بحكم الذاتي رغم تعاطفهم الشيعة العراقيين، وسمحت لبعض العراقيين الشيعيين المقيمين في إيران بالرحيل إلى العراق للانضمام إلى الثورة هناك، ولكن بصفة عامة فقد ضلت إيران في سياسة الحياد الفعال ولم ترد التفريط بما جنته من إنتاج هذه السياسة، فالواضح أن المصالح الوطنية وليس التضامن الإسلامي من يتحكم في سياسة إيران الخارجية الجديدة.[1]

يضاف إلى ذلك الغموض الذي شاب الموقف الإيراني إزاء القرارين الدوليين الذين اتخذهما مجلس الأمن في 2 و6 أوت 1990، ففي 03 أوت 1990 أيدت إيران قرار مجلس الأمن رقم 660 ونددت باحتلال العراق للكويت وطالبته بالانسحاب الفوري، وفي 07 أوت أيدت طهران فرض الحصار الاقتصادي على العراق، بل دعت إلى الالتزام به وقوبل هذا التأييد بارتياح من جانب الدول العربية.

لقد أدى هذا الموقف الإيراني إلى تحركات عربية ولاسيما من قبل سوريا، الدولة العربية ذات العلاقات الخاصة بإيران والمتضرر كذلك من هذا التنسيق العراقي- الإيراني في حالة وجوده ولذلك استقبلت دمشق وزير الخارجية الإيراني **"علي أكبر ولايتي"** وباحثته في أوضاع الخليج.

وفي 09 أوت 1990 أعلنت إيران رفضها قرار العراق ضم الكويت، تحت اسم الوحدة الاندماجية وقال بيان إيراني: "إن إيران بوصفها دولة كبرى في منطقة الخليج، لن تسمح بتغيير جغرافية المنطقة السياسية"،[2] وفي تلك الأثناء بدت محاولات أمريكية من خلال تركيا لمعرفة مدى التزام إيران بقرار مجلس الأمن رقم 661 المتعلق بالحظر الاقتصادي على العراق، والتمهيد لإجراء اتصالات مباشرة بين طهران وواشنطن، إلا أن تلك المحاولات لم تؤدي إلى تغيير ملموس سواء في خصوص العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، أو في صدد الوضع في الموقف الإيراني من الالتزام بالحظر الاقتصادي ضد العراق.

---

[1] عبد الكريم بن راحلة، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

بيد أن ذلك لم يمنع إيران من تكوين رؤية أكثر تماسكا اتجاه الغزو العراقي واتضح ذلك على لسان وزير خارجيتها حيث أعلن رفض طهران أي تسوية للنزاع في الخليج، تمكن العراق من الاحتفاظ بجزيرتي **وربة** و**بوبيان** الكويتيتين، لأن ذلك سيكون استسلاما للابتزاز، وكانت الرؤية أشد وضوحا في تصريح الرئيس الإيراني رفسنجاني إذ قال: "إذا أسفر حل أزمة الخليج سلميا عن احتفاظ العراق بجزيرة بوبيان، فإن القوات الإيرانية ستبادر إلى احتلال هذه الجزيرة، وعليه ترفض إيران أي حل سلمي يتضمن تعديلا للحدود الإقليمية، لأن أي تعديل حدودي سيشكل تهديدا لأمن إيران".[1]

وفي صدد أسلوب الحل، دعا **ولايتي** إلى اعتماد حل يستند إلى التعاون الإقليمي لأنه الحل الوحيد الذي يضمن الأمن في الخليج مشيرا إلى أن أي تغيير في الوضع الجيوسياسي في المنطقة سيعد من وجهة نظر إيران ذا نتائج خطيرة على أمنها القومي كما أعلن الرئيس هاشمي رفسنجاني أمام المسؤولين عن التوحيد السياسي والأيديولوجي في الجيش وأن وجود القوات الأجنبية في المنطقة أعدت توترا فيها، وأن إيران هي البلد الوحيد الذي يستطيع العالم أن يعتمد عليه للدفاع عن أمن المنطقة ومواردها النفطية.

وفي الوقت نفسه، حدد المجلس الأعلى للأمن القومي موقف إيران بثلاثة مبادئ هي:

- عدم قبول الاحتلال العراقي للكويت بأي شكل من الأشكال.
- الحل الوحيد يبدأ بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية من الكويت.
- استعداد إيران للدفاع عن مصالحها في أي ظرف كان.[2]

قدمت إيران وجهة نظرا أولى لتحرير الكويت وأنه لن يتحقق إلا بواسطة ذلك التدخل، ولذلك فإنه في الوقت الذي أبدى فيه رفسنجاني أحد أبرز المعبرين عن وجهة النظر الأولى. تمكنه بجلاء القوات العراقية دون أي مساومة آو أي تنازلات إقليمية، فإنه حرص بالمثل على تأكيد الطابع المؤقت للوجود الأجنبي على أرض الخليج قائلا: "إن إيران لا تمانع في الاستعانة بقوات أجنبية ما دامت سترحل فور تحرير الكويت"،[3] واستنكر وزير خارجيته ولاياتي رفض التدخل بقوله: "من غير المعقول أن الأجانب يجب ألا يوجدوا في المنطقة في ظروف لا يوجد فيها حل لضمان أمن الخليج" وطالما أن الوجود مؤقت فقد كان هذا مبرر لاقتراح نظام أمني إقليمي خليجي في مرحلة ما بعد التحرير.

---

[1] ردود الفعل الإقليمية والدولية، ومواقفها اتجاه الغزو العراقي. مرجع سبق ذكره.

[2] نفس المرجع.

[3] نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية– الإيرانية**. مرجع سبق ذكره، ص 229.

أعطت إيران وجهة نظر ثانية تنص على الأولوية لإنهاء الوجود الأجنبي، ليس فقط لتهديده الأمن القومي الإيراني بشكل مباشر، لكن كذلك لأن هذا الوجود إنما جاء ليبقى، وزادت بالدعوة لأن يكون ذلك من خلال الجهاد، وذلك في تعارض صريح مع موقف رفسنجاني الذي كان ضد استدراج إيران لأي مواجهة عسكرية، ناهيك عنها مع قوات التحالف ولحساب العراق في النهاية، ولذلك فإن خامنئي أحد المنتمين إلى وجهة النظر الثانية رغم هجومه الحاد على الرئيس العراقي وانتقاده المتكرر لاجتياحه الكويت أصدر فتوى لمجاهدة قوات التحالف إذاعتها إذاعة طهران في 21 سبتمبر 1990 جاء فيها: "إن الكفاح ضد العدوان والإطماع والمأرب السياسية الأمريكية في الخليج الفارسي سيدخل في إعداد الجهاد في سبيل الله، وما من أحد يلقى الموت على هذا الدرب إلا وكان شهيدا...إننا معارضون بحق لوجود أمريكا في منطقة الخليج الفارسي وكذلك لأطماعها المتزايدة باستمرار ولسياستها المخزية في المنطقة".[1]

كان رافسنجاني وخامنئي إذا قطبين لتيارين مختلفين، توزع تسليمها على قوى مختلفة سواء في إطار السلطات الثلاث ومجلس الأمن القومي أو خارجه، وانتقل سجلهما إلى صفحات الصحف القومية والمعارضة في إيران والمنفى، ومن ذلك تفضيل صحيفة **كيمان هوائي** في 22 أوت 1990 التدخل الأجنبي على أن تنهض به قوات متعدد الجنسيات تحت إشراف مجلس الأمن، مقابل حث صحيفة **كيهان أنترناشيونال** في 23 أوت 1990 على الوقوف إلى جانب الرئيس العراقي ودعت في عدد آخر إلى تطلعها ليوم جديد "تتحالف فيه إيران والعراق ضد التهديد الآتي من الولايات المتحدة الأمريكية".

داخليا، كانت الذكرى الحية للدمار الذي حاف بقرى ومدن إيرانية كثيرة عبرة ثماني سنوات ما زالت ماثلة في الدهان، وكان هذا يعزز خيار الحياد وعدم مواجهة قوى التحالف، ثم إن الحرس الثوري الذي مني بخسارة مادية وبشرية كبيرة في حرب الخليج الأولى كان يحتاج إلى وقت ليعيد تنظيم نفسه قبل أن يقرر الدخول في مواجهة مع قوى الاستكبار، وكان هناك عامل اختفاء بعض أهم المؤسسات المغذية للزخم الثوري في المجلس الثوري وحزب الجمهورية الإسلامية، وخارجيا كان الموقف الأمريكي الواضح على الرغم من كل محاولات الثورية هو رفض التهدئة، وعدم إعطاء العقوبات الاقتصادية فرصة لتفعيل جهوده الدبلوماسية.[2]

---

[1] نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية– الإيرانية**. المرجع السابق ذكره، ص 230.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

وحرصت القيادة الإيرانية على تأكيد الحضور الإقليمي الدولي لإيران خلال تلك الأزمة، من خلال الاتصالات المتكررة بالمسؤولين العراقيين وتبادل الزيارات معهم وقيام وزير الخارجية الإيراني "علي كبير ولايتي" بزيارة عدد من العواصم الغربية، حيث زار كل من ألمانيا وفرنسا وايطاليا إلى جانب روسيا للتأكد على التزام إيران بوقف الحياد اتجاه الحرب، كما تقدمت إيران بمبادرة إسلامية في أكتوبر 1990 تضمنت خمس نقاط لم تلق قبولا من الأطراف المعنية على النحو التالي:

- الانسحاب المتزامن للقوات العراقية من الكويت والقوات الأجنبية من السعودية والدول الأخرى.
- تأليف قوة عسكرية من كل الدول باستثناء- الكويت والعراق- لتحل محل القوات والقوات الأجنبية.
- تعاون الدول التي ساعدت العراق ضد إيران بشكل جماعي من اجل بناء الاقتصادي العراقي والإيراني ومساعدتهما دون مقابل.
- إسقاط ديون العراق اتجاه الدول العربية وغير العربية.
- توقيع دول المنطقة اتفاقية عدم اعتداء.[1]

استطاعت إيران الخروج من تلك الأزمة بالعديد من المكاسب التي أعادت لها دورها الإقليمي في منطقة الخليج، ووضعتها على خريطة القوى الدولية من جديد بعد فترة من العزلة الدولية، حيث أقدمت دول المجموعة الأوروبية على إلغاء العقوبات كلها المفروضة على إيران، وكذلك كسر العزلة الدبلوماسية التي كانت مفروضة على إيران قبل الأزمة إقليميا ودوليا، حيث عادت العلاقات الدبلوماسية بين إيران والأردن في أفريل 1991 ولاقى الموقف إيران شريكا إقليميا في الترتيبات الأمنية بعد الأزمة، حيث شاركت إيران في اجتماع وزراء خارجية دول المجلس الذي عقد في مسقط في 04 كانون 1990 الأمر الذي انعكس على قرارات تلك القمة كما أعادت إيران علاقتها مع كل من موريتانيا وتونس وبريطانيا وتحسنت علاقتها مع موسكو وسوريا، بل أن **هارورد براون** وزير الدفاع الأمريكي السابق عبر عن اعتقاده بأن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية على المدى البعيد تقتضي إقامة علاقات طيبة مع إيران.[2]

ومن ناحية أخرى، لم تتحقق الأحلام العراقية بضم الكويت الذي يعني دورا قياديا أكبر للعراق في منطقة الخليج، بالإضافة إلى أنه يحقق للعراق امتداد جيوبوليتيكيا بطول

[1] منصور حسن العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص 172.
[2] نفس المرجع، ص 173.

سواحل الكويت على الخليج، الأمر الذي يمثل تهديدا للسيطرة الإيرانية في المنطقة ومن تم فإن الحرب قد دمرت القوة العسكرية العراقية، ومهد لإيران لأن تصبح القوة الإقليمية الأقوى في المنطقة.[1]

[1] منصور حسن العتيبي، المرجع السابق ذكره، نفس الصفحة.

خلاصة الفصل:

نزعت إيران في عهد الجمهورية الثانية (1989– 1997) إلى التخلي التدريجي عن العامل المذهبي في سياستها الداخلية والخارجية والانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، بعد جملة من المتغيرات الداخلية أهمها وفاة الخميني عام 1989 وتخلي المجتمع عن شعارات الثورة لصالح قيم جديد إلى جانب وصول التيار الإصلاحي إلى الحكم بقيادة هاشمي رفسنجاني والانفتاح في المجال الاقتصادي بعد الأزمة التي عرفتها في عهد الخميني بسبب العزلة التي فرضها الواقع الدولي على إيران.

خلق انهيار الإتحاد السوفيتي فرصا جديدة لإيران في إمكانية توسيع دائرة نفوذها في منطقة الخليج العربي، كما أدى إلى بعث تهديدات جديدة لها خاصة مع تزايد التواجد الأمريكي بصفة كبيرة في المنطقة ومحاولته عزل إيران عن العالم في النظام الدولي.

كما شكل الغزو العراقي للكويت 1990 فرصة لإعادة الحكومة الإيرانية مكانتها الإقليمية في منطقة الخليج ووضعها على خريطة القوى الدولية من جديد بعد فترة من العزلة الدولية، حيث استطاعت إيران خلال تلك الأزمة أن تطرح نفسها باعتبارها الطرف الإقليمي الوحيد القادر على حماية أمن الخليج وحماية دوله من أطماع العراق وذلك لمد الجسور التي قطعت مع تلك الدول خلال حربه مع العراق.

أدت الظروف الدولية والإقليمية وحتى الداخلية إلى تبني رفسنجاني إيديولوجيا أكثر براغماتية من تلك التي كانت متبعة خلال حكم الخميني، مبتعدا شيئا فشيئا عن سياسة تسييس الدين والتخفيف من إطلاق شعارات تصدير الثورة واتهام النظم الخليجية والعربية أنها لا تمثل الإسلام الحقيقي.

الفصل الثالث:

إيران وملامح القوة الإقليمية في منطقة الخليج العربي.

تعتبر أزمة الخليج الثانية عام 1990- 1991 بداية الانفتاح الإيراني على الدول العربية والغربية، وذلك تمهيدا لاستعادة دورها ووزنها على المستويين الإقليمي والدولي فقد اتسمت العلاقات الخليجية- الإيرانية آنذاك بالتشابك والتعقيد رغم وجود العديد من العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين.

كما سعت إيران إلى تحسين علاقاتها مع معظم الدول الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، وذلك بتوطيد علاقات الصداقة والتعاون متجاوزة بعض القضايا التي كانت محل خلاف بينهما، لكن مع تأكيد إيران ضرورة إيجاد تحالف بينها وبين دول الخليج فقط فيما يخص مسالة الترتيبات الأمنية في الخليج، كما طغى البرنامج النووي الإيراني على ما عداه من قضايا باعتباره يعطي إيران بعد استراتيجيا وحيويا وبالتالي موضوعا غير قابل للمساومة لأنه يمثل مطلبا قوميا على المستوى الرسمي والشعبي الإيراني وأحد مرتكزات بناء القوة الإيرانية.

المبحث الأول: تطور العلاقات الإيرانية- الخليجية والغربية.

إذا كانت الممارسات الإيرانية خلال فترة الجمهورية الأولى(1979- 1989) قد تسببت في حال من عدم الاستقرار والتوتر في جوهرها الإقليمي، نتيجة الأفكار الجديدة التي بها النظام الثوري الإسلامي الذي لم يعترف باستقلال العديد من دول الخليج، وأعلن تمسكه بمطالبه وحقه التاريخي في أجزاء من أراضي تلك الدول مجدّدا الإطماع الإيرانية في العهد الملكي البائد، ما أدى إلى استمرار احتلاله لجزر الإمارات الثلاث والدخول في حرب الثماني سنوات مع العراق حول شط العرب، إلا أن إيران التسعينيات في عهد الجمهورية الثانية(1989- 1997) لم تكن سببا مباشرا في حال عدم الاستقرار التي شهدتها منطقة الخليج خلال تلك الحقبة.

المطلب الأول: العلاقات الإيرانية- الخليجية.

1-العلاقات الإيرانية- السعودية:

لقد أحدثت قيام الثورة الإسلامية الإيرانية في عام 1979 واقعا جديدا في المشهد السياسي الإقليمي لاسيما المتعلق بمنطقة الخليج العربي، هذا الواقع الجديد ترك ظلاله على علاقات إيران مع العرب بشكل عام والسعودية بشكل خاص.[1]

تطورت العلاقات بين الرياض وطهران خلال الفترة التي تلت قيام الجمهورية الإسلامية في ظل تأثير نوعين من القوى السياسية الإيرانية التي تركت أثرها على تطور

[1] محجوب الزويري، العلاقات الإيرانية- السعودية في ضوء الملفات الساخنة بالمنطقة. مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: www.aljazeera.net/reports.htm

العلاقات: المؤسسة الدينية التي تبدو متأثرة بالخلاف مع الحركة الوهابية، حيث تعتبر المؤسسة الدينية الإيرانية أن النظام السعودي ما هو إلا الوجه الآخر للحركة الوهابية، أما القوة الثانية التي تبدو أكثر حضورا في متابعة العلاقة مع السعودية فهي القوة العسكرية والأمنية، والتي يرتبط تقييمها في العادة بالتحالفات الأمريكية في المنطقة والدول التي تتحالف مع واشنطن.

اتخذت إيران قرارها بإقامة علاقات طبيعية مع السعودية من أعلى المستويات وأنه غير مرتبط على الأغلب بصعود تيار معين للسلطة في إيران، لذلك فإن الاتجاه نحو علاقات مع السعودية يسير نحو الحالة الإستراتيجية وليس التكتيكية وبعيدا عن النزعة المزاجية لأي تيار أو حزب، فالزيارات المتعددة والمتنوعة من قبل الطرفين تعكس جدية وتحركا دبلوماسيا من نوع جديد أسهمت في عملية التقارب بين البلدين.

بدأ التقارب السعودي– الإيراني بمشاريع اقتصادية مهمة دون وسيط كما الوضع في السابق، فالبداية كانت عام 1999 إذ وصل التبادل التجاري بين البلدين إلى 150مليون دولار، إذ شكل موضوع النفط تأثيرا واضحا على عملية التقارب لماله من أهمية كبرى في اقتصاديات دول الخليج، فقد عانت من تدهور في أسعاره بدءا من عام 1997– 1998 حيث نزل سعره إلى أقل من 10 دولارات للبرميل، ونتيجة لاتفاق كل من السعودية وإيران مع بعض الدول النفطية فقد استقر سعره مع منظمة الأوبك،[1] إضافة إلى الاهتمام بالتعاون الثقافي في إطار اتفاقية التعاون الثقافي المعقودة بين السعودية وإيران من أجل تعزيز التبادل الثقافي بين البلدين، وقد أكد الرئيس **محمد خاتمي** في هذا السياق في افتتاحية أسبوع الثقافة الإيراني في **مركز الملك فهد الثقافي** إن العلاقة السعودية بإيران علاقة متميزة وذات خصوصية فريدة ولا تساويها أي علاقة في العالم أجمع، وأن الجانب الثقافي يأتي في المرتبة الأولى لوجود عامل الحضارة والإسلام الذي يزيد من أواصر هذه العلاقات ويعمل على تنميتها فكريا وعلميا وثقافيا.

من جهة أخرى، تميزت العلاقات الإيرانية– السعودية بالعديد من التوترات وذلك جراء محاولة إيران اختراق دول مجلس التعاون الخليجي للتأثير على توجهاته بما يتلاءم ومصالحها، وهو الأمر الذي ترفضه المملكة العربية السعودية وترى أنه يتعدى على نفوذها الإستراتيجي في نطاق دائرة الجوار المباشر للمملكة، بالإضافة إلى التغلغل الإيراني في المنطقة العربية واتساع نطاق تأثيره على العلاقات العربية– السعودية وعلى الملفات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والأزمة اللبنانية والأوضاع بالعراق وهو ما ترى فيه

[1] رجاء سلامة الجرابعة، مرجع سبق ذكره، ص68.

السعودية محاولة للتأثير السلبي على الدور السعودي في الدائرة العربية، كما ترى أنه يلحق أضرار بالمصالح العربية.[1]

كما ترى السعودية أيضا في إيران منافسا على زعامة العالم الإسلامي، وأنها تحاول إضعاف الدور السعودي في نطاق هذه الدائرة من خلال إثارة العراقيل الداخلية في المملكة، وذلك من خلال تشجيع وتبني أطروحات ومواقف المعارضة الشيعية والتضخيم والتهييج الإعلامي لبعض الأحداث الداخلية التي قد تقع بالمملكة ويكون من أطرافها طرف من أبناء الشيعة السعوديين، وقد بدا هذا واضحا في الأحداث التي وقعت بين بعض الحجاج من الشيعة وسلطات الآمن السعودية والتي سميت بـــ **"أحداث مكة 1987"**، فعلى أثر اندلاع الحرب العراقية- الإيرانية قام الحجاج الإيرانيون الموالين للخميني بمظاهرة سياسية عنيفة ضد الموقف السعودي الداعم للعراق، ومطالبة الخميني بتحويل إدارة الحرم الشريف إلى إدارة تشرف عليها كافة الدول الإسلامية غير أن ذلك لم يلقى قبولا عند كافة الدول الإسلامية، وأسفرت المواجهات بين رجال الأمن السعودي والمخربين الإيرانيين عن 402 قتيل وإصابة 649 شخص.[2]

وتأزمت العلاقات بين الجانبين خلال الحرب العراقية- الإيرانية بسبب الدعم السعودي للعراق من خلال تمويل من خلال تمويل صفقات عسكرية لصالح العراق والسماح برفع الأعلام الأمريكية على ناقلاتها مما أدى إلى زيادة توتر العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي خاصة وأن ذلك مثل عند إيران استخفافا من مكانتها اتجاه العالم،[3] غير أن التغييرات والتطورات التي طرأت على الساحة الإقليمية والدولية كان لها أثر على السياسة الخارجية الإيرانية منها دخول القوات العراقية إلى الكويت عام 1990 وانهيار الإتحاد السوفيتي عام 1991، وبروز الولايات المتحدة كقطب واحد في العالم، إذ بدأت العلاقات الإيرانية تشهد تحولا ملحوظا من المواجهة على المستوى الإيديولوجي يصل إلى حد الحرب الخفية بينهما وإلى حالة من السلام النسبي.

2-العلاقات الإيرانية- الإماراتية:

بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران والإطاحة بالنظام الملكي، اتسم الموقف الإماراتي كغيره من مواقف دول الخليج العربي بالقلق وخاصة إزاء مسألة ما تسمى **بتصدير الثورة**، وإن قوبل تغير النظام في طهران من أبو ظبي بشيء من التفاؤل من ناحية حل قضية الجزر الإماراتية الثلاث، وخاصة أن النظام الجديد دعي إلى علاقات

---

[1] رجاء سلامة الجرابعة، المرجع السابق ذكره، ص 69.
[2] عيساوة آمنة، مرجع سبق ذكره، ص 106.
[3] محمد أحمد المقداد، مرجع سبق ذكره، ص 15.

حسن الجوار، غير أن التفاؤل الإماراتي ما لبث أن تلاشى، فالقادة الإيرانيون الجدد حافظوا على نفس سياسة النظام الإيراني السابق إزاء مسألة الجزر الثلاث على أنها إيرانية بالكامل.[1]

في عام 1992 قام الرئيس الإيراني **هاشمي رفسنجاني** بزيارة مفاجئة إلى **جزيرة أبو موسى** هي الأولى من نوعها التي يقوم بها رئيس إيراني إلى تلك الجزيرة منذ احتلالها عام 1971، وفي أعقاب تلك الزيارة قامت السلطات الإيرانية باتخاذ سلسلة من الإجراءات الإدارية بهدف تأكيد سيطرتها وهيمنتها على كامل الجزيرة وعلى الأشخاص المقيمين على أراضيها في خطوة منها نحو ضمها إلى أراضيها ضما واقعيا.

بعد أن خرجت منطقة الخليج لتوها من أزمة الخليج الثانية بكل تداعياتها وآثارها في امن المنطقة والعلاقات الإقليمية بالمنطقة، وبدلا من أن تتجاوب إيران مع المسلك السلمي الذي اتبعته دولة الإمارات العربية المتحدة حيال تلك القضية، قامت السلطات الإيرانية بوضع أنظمة للصواريخ في الجزء الواقع تحت سلطة الإمارات في جزيرة أبو موسى وبدأت في تحويلها إلى قلعة عسكرية حصينة تخضع للسيطرة الإيرانية الكاملة الأمر الذي مثّل تهديدا لأمن المنطقة بشكل عام ومضيق هرمز بشكل خاص، نظرا إلى أهمية الجزيرة الإستراتيجية على مضيق هرمز وخطوط الملاحة البحرية الدولية المارة في الخليج.[2]

وفي 17 سبتمبر 1992 بدأت في أبو ظبي مفاوضات إماراتية إيرانية تناولت مختلف الجوانب القانونية والإدارية ونزاعات السيادة على الجزر الثلاث، إلا أن هذه المفاوضات باءت بالفشل نتيجة إصرار إيران على رفض مناقشة مسألة الاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وكذلك رفض الجانب الإيراني اقتراح دولة الإمارات بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، من جانبها أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن اعتزامها مواصلة جهودها الدبلوماسية السلمية من دون كلل، ومن خلال الهيئات الدولية والإقليمية مثل: جامعة الدول العربية والأمم المتحدة وهو ما لا ترضاه إيران، الأمر الذي يجعل قضية الجزر بمنزلة القنبلة الموقوتة لتفجير الوضع في منطقة الخليج وتهديد الأمن وإثارة حالة من عدم الاستقرار.[3]

---

[1] عتيق جمعة علي درويش، **العلاقات الإماراتية– الإيرانية وأمن دول مجلس التعاون الخليجي**. أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، 2003، ص 11.

[2] منصور حسن العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص 176.

[3] رجائي سلامة الجرابعة، مرجع سبق ذكره، ص 71.

ومن ثم يمكن تلخيص موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من قضية الجزر في النقاط التالية:

- تأكيد دول المجلس أن تطور العلاقات مع إيران مرتبط بتعزيز الثقة، وبما تتخذه طهران من إجراءات تنسجم مع التزامها بمبادئ حسن الجوار، احترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- مطالبة إيران بإلغاء وإزالة كل الإجراءات التي اتخذتها في جزيرة أبو موسى وإنهاء احتلالها لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة.
- تأكيد المجلس تضامنه التام وتأييده المطلق لموقف دولة الإمارات في هذه القضية مع دعم كل الإجراءات والوسائل السلمية التي تراها مناسبة لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث، وذلك استنادا إلى الشرعية الدولية وانطلاقا من مبدأ الأمن الجماعي.
- تشجيع الجهود الدولية المبذولة لإنهاء النزاع حول الجزر، وبخاصة جهود الأمين العام للأمم المتحدة بهدف الوصول إلى إطار المفاوضات بين دولة الإمارات وإيران، مع دعوة الحكومة الإيرانية إلى الاستجابة الجادة لجهود الأمين العام بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.[1]

شهدت العلاقات بين البلدين تحسنا نسبيا- كما حدث مع بقية دول الخليج- في أعقاب الغزو العراقي للكويت، ليزداد مع وصول الرئيس الإيراني السابق **محمد خاتمي** إلى سدة الرئاسة، وقد برز هذا التحسن والتقارب بصورة جلية في العديد من المظاهر كان أهمها:

1- تأكيد الإمارات عدم السماح للولايات المتحدة الأمريكية باستعمال أراضيها لغرض التجسس على إيران، وأن تكون منطلق لأية عمليات عسكرية تستهدفها لكنها في الوقت نفسه لن تكون طرفا في مشكل لا يمسها، وسيكون لها دور حيادي إذا ما وقع المحظور.

2- تبادل زيارات ولقاءات بين كبار المسؤولين في الدولتين، وكان من أبرزها أول زيارة لرئيس إيراني إلى الإمارات منذ تأسيس دولة الإمارات عام 1971.

3- زيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين حيث تعد الإمارات أكبر شريك تجاري إقليمي لإيران، ويبرز ذلك من خلال عدة مؤشرات أهمها:

أ- أكثر من عشرة آلاف شركة إيرانية أو إماراتية- إيرانية تعمل داخل الإمارات.

[1] ظافر محمد العجمي، مرجع سبق ذكره، ص 475.

ب- إن إجمالي الاستثمارات الخاصة بالإيرانيين داخل الإمارات يزيد عن 300 مليار دولار، وأن هذه الاستثمارات تلعب دورا مهما وفاعلا في الاقتصاد الإماراتي عبر إيجاد الآلاف من فرص العمل.

ج- سجلت 27 شركة اقتصادية مملوكة للإيرانيين في دبي، بينما تعمل 8100 شركة إيرانية- إماراتية داخل الإمارات، وتوجد أكثر من ألف شركة يحظى الإماراتيون فيها بالنصيب الأكبر مقارنة بحصص الإيرانيين، وأن إجمالي عدد الشركات التي يشارك فيها الإيرانيون في دبي وحدها يصل إلى عشرة آلاف شركة.

د- أكثر من 450 ألف إيراني يعيشون في الإمارات، البالغ عدد سكانها 4.1 مليون نسمة، حيث أشار تقرير البنك الاستثماري الإماراتي **"شعاع كابيتال"** مقره دبي إلا أن 50% من مشتري الوحدات السكنية في دبي من إيران ودول الكومنويلث مقابل 20% من دول الخليج، و5% من بريطانيا والهند وباكستان.[1]

3- العلاقات الإيرانية- البحرينية:

تعود العلاقات البحرينية- الإيرانية إلى بداية القرن السابع عشر عندما حكمت الدولة الصفوية البحرين لفترات متقطعة من عام 1601 حتى عام 1783، وظلت إيران تنظر إلى البحرين وكأنها جزء من إمبراطورية إيران حتى عام 1969، أين تم حسم استقلال المملكة البحرينية من خلال استفتاء شعبي بإشراف وتنفيذ الأمم المتحدة واكتسب سنده الشرعي والقانوني من خلال اعتراف المجتمع الدولي بدولة البحرين كدولة مستقلة وذات سيادة في أوت عام 1971.[2]

وشأنها شأن بقية العلاقات الخليجية- الإيرانية، فقد مرت العلاقة بين البلدين بمراحل عديدة أهمها بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام1979، حيث كان للثورة تأثير كبير في المنطقة وخاصة بالنظر إلى شعار تصدير الثورة الذي رفعته إيران خلال العقد الأول من الثورة، وكانت البحرين تنظر إلى هذا الشعار وكأنه تهديد لها باعتبار طبيعة التكوين المذهبي لكل منهما، حيث أن أكثرية سكان البحرين من أتباع المذهب الشيعي الذي يمثل المذهب السائد والحاكم في إيران، لكن البحرين أيدت انتصار الثورة الإسلامية في إيران وأرسلت وفدا رسميا لتهنئة أقطاب الثورة إلا أن هذه العلاقة لم تدم طويلا.

طوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي مرت العلاقات بين البلدين بعواصف عديدة أهمها، عندما اتهمت البحرين عام 1981 طهران بتمويل جماعات شيعية تحت مسمى **الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين** بمحاولة قلب النظام القائم، وإثارة القلاقل

(1) عتيق جمعة علي درويش، مرجع سبق ذكره، ص 12.
(2) رجائي سلامة الجرابعة، مرجع سبق ذكره، ص 78.

في صفوف الشيعة بهدف إقامة نظام تنتمي إطاراته للأغلبية الشيعية وذلك بعد تصفية الأسرة الحاكمة وأعضاء مجلس الوزراء.[1]

وفي وقت كانت قد بدأت فيه الحرب الإيرانية- العراقية وكانت البحرين من الداعمين للعراق وإثر تلك الاتهامات لطهران، قامت السلطات البحرينية باعتقال من رأته مشاركا في إثارة القلاقل من البحرينيين، وقامت بتسفير آخرين من دوي أصول إيرانية، كما منعت مواطنيها من السفر إلى طهران، وبلغت العلاقات بين البلدين ذروة التوتر عام 1996 عندما اكتشفت إيران تنظيما سريا باسم **"حزب الله البحريني"**، وأن المراد منه التآمر لقلب نظام الحكم وأنهم تلقوا تدريبات في طهران، واتخذت عقب ذلك قرار يقضي بتخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إيران إلى درجة قائم بالأعمال بعدما كان رفع المستوى إلى سفير عام 1991.

شهدت العلاقات بين البلدين منعطفا جديدا منذ عام 1997 بعد انتخاب "محمد خاتمي" رئيسا لإيران، الذي كانت توجهاته العامة بالانفتاح وتطبيع العلاقات مع دول الجوار العربي وخاصة مع دول مجلس التعاون الخليجي، ومن جهة أخرى تسلم **"محمد بن عيسي آل خليفة"** مقاليد الحكم إثر وفاة والده فتم تبادل السفراء بين البلدين.[2]

في أعقاب هذه التطورات عرفت العلاقات الإيرانية- البحرينية تحسنا كبيرا، وكان للتقارب السعودي- الإيراني دور مهم فيها وقد توجت هذه العلاقات بزيارات متبادلة لوزيري خارجية البلدين، واستئناف العلاقات الدبلوماسية وتممت إقامة لجنة مشتركة بين البلدين تعقد سنويا وبشكل دوري في عاصمتي البلدين، كما وقع البلدان العديد من الاتفاقيات التي تنظم العمل في مجالات التعاون المختلفة بينهما بما في ذلك الجانب الأمني والتزام الجانبين بهذه الاتفاقيات على المستوى الرسمي.

لكن الأهم في هذه التطورات هو زيارة الملك **"محمد بن عيسي آل خليفة"** إلى طهران وزيارة الرئيس **خاتمي** إلى المنامة، ففي المجال السياسي أسفرت الزيارات المتبادلة عن إجراء العديد من المباحثات التي تتضمن قضايا رئيسية بما في ذلك المسائل السياسية الإقليمية، وفي الجانب الاقتصادي وقع الطرفان خلال زيارات متبادلة عددا من الاتفاقيات أهمها: التعاون الاقتصادي والتجاري والفني، تشجيع الاستثمارات وحمايتها

---

[1] عيساوة آمنة، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[2] علي الدين هلال، **الإشكالات في العلاقات العربية- الإيرانية، مستقبل العلاقة العربية- الإيرانية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الحالية**. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2009، ص 10.

وتفادي الازدواج الضريبي وغيرها.[1]

4- العلاقات الإيرانية- الكويتية:

شهدت العلاقات الكويتية- الإيرانية عبر مراحل تطورها حالات من الصعود والهبوط شأنها شأن العلاقات الدولية عامة، وقد كانت مسيرة تلك العلاقات إيجابية في أغلب مراحلها ولم تزد فترات التوتر والأزمات بين الكويت وطهران على ثماني أو تسع سنوات هي فترة الحرب العراقية- الإيرانية، وإذا كانت لغة المصالح هي المسار الذي يحكم مسار أي علاقة بين طرفين، فإن إيران تعد دولة إستراتيجية مهمة للكويت انطلاقا من ثقلها السياسي وموقعها المتميز، ومن ناحية أخرى ورغم صغر المساحة الجغرافية لدولة الكويت، إلا أن موقعها الجيواستراتيجي في مثلث الأوضاع بين إيران، العراق والسعودية، فضلا عن مخزونها النفطي الهائل، كل ذلك جعل منها قيمة اقتصادية ومادية كبيرة، وفي هذا الإطار كانت العلاقات الكويتية- الإيرانية الأكثر حيوية بين دولة خليجية عربية وإيران خلال العقود الثلاثة الماضية انطلاقا من رؤية كلتا الدولتين للمصالح والتحديات المشتركة التي تواجههما.[2]

منذ استقلال دولة الكويت عام 1961 ساعدت مواقف الدولتين الإيجابية في تعزيز العلاقات بينهما، ففي عام 1973 أعلنت إيران وقوفها إلى جانب الكويت في مواجهة الاعتداء العراقي على أراضيها فيما تسمى **"حادثة الصامتة"**، وهو ذات الموقف الذي اتخذته إيران من غزو النظام العراقي للكويت عام 1990، وفي المقابل على الرغم من أن نجاح الثورة الإسلامية كان في بدايته مصدر قلق بالنسبة للكويت كغيرها من دول الخليج إلا أن القلق سرعان ما تبدد واعترفت الكويت رسميا بالنظام الجديد، وكان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية آنذاك "صباح الأحمد" أول مسؤول رفيع المستوى من منطقة الخليج يزور طهران بعد قيام الثورة.[3]

لكن اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية عام 1980 قطع ذلك الهدوء، فمع بداية الحرب أعلنت الكويت حيادها وطالبت الطرفين بوقف القتال، إلا أن الأراضي الكويتية تعرضت لاختراق بري إيراني وقصف بالصواريخ، وقد توتر الموقف بين البلدين بعد اتهام الكويت إيران بمحاولة اغتيال أمير الكويت **"جابر الأحمد الصباح"** في 25 مايو 1985 وتنفيذ تفجيرات قام بها محسوبون على إيران في الكويت، وفي الوقت نفسه أعلنت الكويت

---

[1] علي الدين هلال، المرجع السابق ذكره، ص 12.

[2] رجائي سلامة الجرابعة، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[3] عبد الخالق عبد الله، **أسس التعاون والحوار في العلاقات العربية- الإيرانية**. المركز الدولي للدراسات المستقبلية، القاهرة، 2009، ص 08.

دعمها المادي والسياسي للعراق في حربه وهو نفس الدعم الذي حظي به العراق من معظم الدول العربية، بعد انتهاء الحرب هدأت الأمور قليلا حتى وقع الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990 فكان فرصة مواتية لبدء مرحلة جديدة وإيجابية من العلاقات الثنائية حيث رفضت إيران منذ البداية هذا الاحتلال.[1]

شهدت الدولتان تبادل الوفود الرسمية والشعبية بهدف بحث كافة جوانب العلاقات كان أبرزها زيارة وزير الخارجية الإيراني للكويت عام 1992، ومع تولي الرئيس الإيراني المنتخب محمد خاتمي سدة الحكم في عام 1997 وإعلانه مبادئ حسن الجوار والتعايش السلمي مع دول الخليج العربية الست، تسارعت وتيرة التعاون بين طهران وتلك الدول ومنها الكويت إذ قام وزير الخارجية الإيراني **كمال خرازي** بزيارة للكويت عام 1997 وقد عولت طهران كثيرا على هذه الزيارة لإنجاح مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي الذي كان مزعما عقده آنذاك من ناحية ولدعم العلاقات الإيرانية مع دول الخليج من ناحية أخرى.[2]

وبدأت العلاقات بين البلدين تشق طريقها للانتعاش مرة أخرى، غير أن التطورات الإقليمية والدولية والخلافات في وجهات النظر الكويتية- الإيرانية تضع عراقيل في سبيل تطوير هذه العلاقات في المستقبل، فإيران لا تزال رافضة للوجود الأجنبي في منطقة الخليج العربي وتطالب بضرورة صياغة منظومة أمنية إقليمية تكون هي طرفا فاعلا فيها، وهو الأمر الذي يتعارض مع الاتفاقيات الدفاعية المبرمة بين بعض الدول الخليجية والدول الغربية، ويعقد من ذلك الوضع النزاع الغربي- الأمريكي مع إيران بشأن مشروعها النووي، وهو الوضع الذي يحذر بمواجهة عسكرية محتملة، وقد كان الموقف الكويتي واضحا في مطالبة الغرب منذ بروز الأزمة بانتهاج الحوار، ومطالبة إيران في الوقت نفسه بمزيد من الشفافية في التعامل مع هذه القضية.[3]

5- العلاقات الإيرانية- القطرية:

انتهجت قطر خطا متوازيا في علاقاتها مع إيران منذ قيام الثورة الإسلامية وحتى اليوم، فقد ظلت الدوحة العاصمة الخليجية الأكثر قربا مع إيران بل حققت قطر توازنا بين علاقاتها مع إيران ومستلزمات العضوية في إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي.

فعلى مدى نحو ثلاثة عقود هي عمر جمهورية إيران الإسلامية لم يحدث خلاف بارز في العلاقات القطرية- الإيرانية كما حدث مع بعض الدول الخليجية الأخرى، وإن كانت

---

[1] عبد الخالق عبد الله، المرجع السابق ذكره، ص 09.
[2] رجائي سلامة الجرابعة، مرجع سبق ذكره، ص 82.
[3] عبد الخالق عبد الله، المرجع السابق ذكره، نفس الصفحة.

لم تتسم بالحرارة في بعض الفترات بفعل الانحياز الخليجي للعراق في حربه مع إيران فقد كانت الدوحة أول عاصمة خليجية تخرج عن حالة المقاطعة مع إيران وذهبت إلى أكثر من ذلك عندما نادت بأن تشترك إيران في مهمات حفظ الأمن في المنطقة بوصفها من أكبر دول المنطقة وأقواها.[1]

ولم تكن العلاقات جيدة على المستوى الرسمي فقط، بل على المستوى الشعبي إذ لم ينقطع التواصل بين الشعبين وظلت الجالية الإيرانية في الدوحة وما زالت تحظى بالمعاملة الحسنة وتفتح لها أبواب العيش والاستقرار، كما أن السياسة الداخلية إزاء شيعة قطر لم تتأثر بأية تطورات سلبية منذ الثورة الإيرانية وحتى اليوم إذ يمارس الشيعة شعائرهم الدينية بكل حرية ويتمتعون بحقوق المواطنة دون أي تمييز.

وبالتالي فإن الموقف الإيراني يتجسد في محاولة القيام بدور فاعل في القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة، ويأتي الملف النووي في مقدمتها إذ تدعو قطر إلى أهمية حل كافة القضايا والخلافات بين الدول بالطرق السلمية، وأعربت عن وجهة نظرها في هذا الملف بحق إيران امتلاك برنامج نووي سلمي وفي نفس الوقت من حق المنطقة أيضا أن تعيش في أمن واستقرار.[2]

6-العلاقات الإيرانية- العمانية:

إن مسيرة العلاقات بين سكان كل من إيران وعمان تعود إلى سنوات عديدة إذ أن المقنيات والاكتشافات الأثرية تبين عمق العلاقات الحميمة بينهما كما تؤكد أن التواصل والارتباط بين الجارين كان سائدا قبل ظهور الإسلام أيضا، وطبقا للوثائق التاريخية تعود جذور هذه العلاقات التي شهدت على مر العصور حالات من المد والجزر بسبب الظروف ومقتضيات العصر التي عاشتها البلدان ونوع الحكومات التي سادت البلدين إلى سنة 597 الميلادية.

لقد كانت العلاقات بين البلدين في نهاية عهد القاجار ومجيء حكم عائلة البهلوي محدودة جدا بسبب إستراتيجية العزلة التي كانت تنتهجها عمان وتمارسها في مجال سياستها الخارجية في ذلك الوقت في عهد السلطان سعيد بن تيمور، بيد أنه مع جلوس السلطان قابوس على عرش السلطنة وتوليه زمام الحكم كانت إيران البلد الثالث التي اعترفت ورحبت رسميا به.

---

[1] إسماعيل محمد صادق، "العلاقات الخليجية الإيرانية... والحذر المتبادل". **مجلة دنيا الرأي**، الرياض، 2010، ص 89.

[2] نفس المرجع، ص 90.

لقد أعلن رسميا عن بدأ العلاقات السياسية بين البلدين في بيان رسمي بتاريخ 26 أوت 1971 إذ أوفدت إيران أول سفير لها في شهر أفريل 1972، كما عينت السلطنة قائمة بأعمال أصيل لرئاسة سفارتها في طهران بداية والذي ارتقى إلى منصب السفير في بداية فيفري 1974.[1]

إن المصالح المشتركة والثقة المتبادلة بين الجانبين كانتا السبب الرئيسي في تطوير التعاون بين البلدين والذي بلغ ذروته في وقت قصير جدا، إذ سادت العلاقات الإيرانية- العمانية أجواء من الود والمحبة تخطت مرحلة العلاقات الطبيعية بين الدول لتدخل مرحلة التعاون الاستراتيجي والأمني بينهما، وقد دفع التعاون الاستراتيجي بالأمور في اتجاه الإسراع في تكريس علاقات قوية بين البلدين الجارين إذ اتسعت مجالات التعاون بينهما خاصة فيما يتعلق بتوفير أمن مضيق هرمز، كما أبرمت الدولتان وخلال فترة قصيرة من الزمن عددا من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم حول التعاون المشترك.[2]

مما لا شك فيه أن عقد اجتماع القمة بين البلدين عام 1972 وكذلك لقاء القيادتين عام 1978 ترك أثرا كبيرا في مسيرة ترسيخ العلاقات المتنامية بينهما بـــ "حسن الظن التاريخي المتبادل"، وقد تميزت العلاقات الإيرانية- العمانية حسب وجهة نظر عمانية دائما بسمات ذات خصوصيات تستند إلى روابط عريقة ومستديمة في حالة من التنامي المستمر بالنظر إلى الجوار الجغرافي، وبالنظر إلى العمق التاريخي فضلا عن وحدة العقيدة وروابط الأخوة في الإسلام.

ويضيف المسؤولون الإيرانيون في مناسبات كثيرة وعبر وسائل الإعلام المختلفة أن السياسة الإيرانية تبدي باستمرار مرونة ونزوعا إلى حل كل المشكلات العالمية الإقليمية في إطار من الحوار الهادئ وتقبل وجهات النظر، وتحت راية المواثيق الدولية ومظلة الأمم المتحدة ومن تم فإن تقارب وجهات النظر العمانية والإيرانية نابعة من معين واحد ومتمتع ببعد الرؤية وعمق الفهم لطبيعة التشابكات في المصالح والحاجة إلى التفسيرات المنطقية لحاجات المنطقة، وخاصة تلك الحاجات ذات البعد الإنساني وأيضا ذات البعد البيئي الذي يراعي ضرورة التفاهم حول مستجدات الأحداث، فبعض التحديات القائمة تفوق قدرة واحدة على مواجهتها أو وضع علاجات منفردة لها. [3]

كما أن الدبلوماسية العمانية تتسم بوضوح الرؤية والثبات على الموقف وحسن تقدير الظروف الإقليمية والعالمية، مما يوفر لعمان استقرار تنعم في ظله بفضل المنهج

---

[1] رجائي سلامة الجرابعة، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] عيسي علي، **العلاقات العمانية الإيرانية**. دار المستقبل، عمان، 2011، ص 87.

السياسي الصحيح بنعم الراعي الأمين للقيم الإنسانية وحسن المعاملة وتأسيس منهج في العلاقات الخارجية يحفظ استقرار الوطن بالإقليم الجغرافي.

باختصار فان العلاقة بين الدولتين "شبه مستقرة" دائما، وميزة من ميزة السياسة الخارجية العمانية التي تلتزم دائما بالوسطية وسياسة حسن الحوار مع الجميع.[1]

المطلب الثاني: العلاقات الإيرانية- الغربية.

1- العلاقات الإيرانية- الأمريكية:

بدأت علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بإيران في أثناء الحرب العالمية الثانية 1941- 1945 في إطار الصراع بين القوى العالمية الرئيسية آنذاك وهي قوات الحلفاء (بريطانيا- فرنسا- الإتحاد السوفيتي- الولايات المتحدة) وقوات المحور (ألمانيا- ايطاليا- اليابان)، ونظرا لأهمية الخليج من الناحية الإستراتيجية بوصفه ممرا آمنا لوصول الإمدادات لقوات الحلفاء فقد أنشأ آنذاك مركز إمداد الشرق الأوسط نتيجة احتلال ألمانيا لأوروبا الغربية، وشكلت الولايات المتحدة الأمريكية العنصر الأساسي له وفرضت على الشاه رضا خان اتفاقية نصت على طرد الألمان من إيران، وإقفال قنصليتهم فيها وإلزام الحياد في النزاع القائم بالسماح لقوات الحلفاء باستخدام خطوط المواصلات الإيرانية، كما أرغم الشاه على التنازل عن عرشه لصالح ابنه **محمد رضا** وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية تعزز من وجودها في إيران.[2]

وبعد انتهاء الحرب في عام 1945 برزت قوتان كبيرتان هما: **الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية** التي نظرت لوجودها في إيران عنصرا أساسيا لإنجاح إستراتيجيتها الكونية في إيجاد أحلاف لها، وذلك لتشكل حزاما امنيا ضمن **سياسة الاحتواء**[*] لمنع وصول الاتحاد السوفيتي للمياه الدافئة، فبعد استلام **إيزنهاور** السلطة في واشنطن أعلن السياسة المسماة بـــ **"النظرة الجديدة"** والتي استهدفت تشكيل أحلاف دفاعية في الشرق الأوسط لمحاصر التوسع الشيوعي .

وقد شاب العلاقة الأمريكية- الإيرانية في أوائل الستينات بعض الفتور، وذلك بعد رفض الإدارة الأمريكية تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية للشاه، حيث طالبوه

---

[1] عيسي علي، المرجع السابق ذكره، ص 88.

[2] محمد حسين هيكل، **مدافع آية الله قصة إيران والثورة.** ط6، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص 51.

[*] **سياسة الاحتواء:** هي إرث في الإستراتيجية الأمريكية، وقد صاغ جورج كينان المتخصص في الشؤون السوفيتية أسس هذه السياسة بعد الحرب العالمية الثانية، وهي منهج إيديولوجي تتبعه أمريكا للدفاع عن إيديولوجيتها في الحرية والديمقراطية ومنع محاولات التسلط الشيوعي عليها.

بالاهتمام بإصلاح النظام الداخلي الاقتصادي مثل اهتمامه بالعسكرة والتسليح،[1] وعلى ما يبدو لم يكن ذلك هدف للسياسة الأمريكية بقدر ما كان تغييرا تكتيكيا واجتماعيا في ظل إدارة جون كندي، التي كانت ترفع شعار الديمقراطية والعالم الحر لتحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط حيث لم يبدي أية اهتمامات في سياسته الداخلية، لكن سرعان ما عادت واشنطن إلى دعم الشاه عسكريا خوفا من تحسين علاقاته مع الإتحاد السوفيتي، وعندما تولى **ليندورن جونسون** إدارة الحكم في واشنطن عام 1963- وهو صديق الشاه منذ أن كان نائبا للرئيس كندي- أعلن سياسة **"الدعامتين"** أو **"العمودين المساندين"** في الشرق الأوسط، أي الاعتماد على إيران والمملكة العربية السعودية في تنفيذ السياسة الأمريكية في منطقة الخليج.

ساءت العلاقات الإيرانية- الأمريكية منذ عام 1979 بعد الثورة الإسلامية وظلت تتصاعد حدتها إلى أن أصبحت الولايات المتحدة هي العدو الأول والرئيسي لإيران حيث أطلق عليها الإيرانيون لقب **"الشيطان الأكبر"**، كما ركزت الأولويات الأمريكية على تقليص القوة الإيرانية وإضعافها وكانت حرب الخليج الأولى 1980- 1988 أداة مناسبة لإضعافها وتوقيف حركتها لاتجاه تصدير الثورة، كما تلقت الولايات المتحدة الأمريكية عدة صفعات آنذاك تمثلت في احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية بطهران، وتفجير مقر المارينز في لبنان، وفضيحة **"إيران جت"**[*]

في هذا الصدد **يقول كينيث بولاك** مدير مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط ومؤلف كتاب اللغز الفارسي(The PersianPuzle): "إن الأصل في المشكلة بين إيران والولايات المتحدة يكمن في تاريخ دعمنا للشاه للإطاحة برئيس الحكومة الإيراني محمد مصدق، وتدخل CIA في الشؤون الداخلية لإيران فيما بعد".[2] فقد فقدت الولايات المتحدة حليفا مهما وأحد الأعمدة في الحرب الباردة وشكل خسارة فادحة لها على كافة الأصعدة حيث فقدت حليفا داعما سياسيا لسياستها في المنطقة، واستراتيجيا اسقط الحزام الأمني والحاجز الطبيعي الذي كان حائلا دون دخول الاتحاد السوفيتي بالمنطقة، وكذلك عسكريا بفقدانه قاعدة عسكرية ضخمة ومحطة إنذار مبكر وقاعدة تنصت على الإتحاد السوفيتي وموانئ لرسوّ الأسطول السابع في المحيط الهندي وأداة عسكرية تستخدم في بعض

---

[1] رائد حسين عبد الهادي حسنين، **البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1979-2010**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الدراسات العليا، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص 65.

[*] عبارة عن مخطط سري كانت إدارة ريغان عام 1985 تقوم بمقتضاه ببيع أسلحة لدولة عدوة هي إيران، واستعمال أموال الصفقة لتمويل حركات الكونترا المناوئة للنظام الشيوعي في نيكاراغوا.

[2] Kenneth Pollack, **the Persian Puzzle: us – Iran Relation , Interviewed by Bradford Plumer**. Motnes, the brooking institution. Washington D.C. 2005.
www.motherjon. com/ news/ qa/ 2005/01/ Knnet-Pollack.html.

الأحيان كما حدث مع ثورة ظفار في عمان،[1] واقتصاديا بفقدانها أهم قوة في يد الولايات المتحدة داخل منظمة الأوبك كما فقدت موردا نفطيا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية ولإسرائيل في حال حدوث أزمة كالتي حدثت في حرب عام 1973.

بعد نجاح الثورة اتسمت السياسة الأمريكية اتجاه النظام الجديد بالحذر الشديد، فقد كانت تأمل باستمرار نفوذها في إيران، لكن سرعان ما تلاشت هذه السياسة بعد أن أعطت الإذن للشاه بالعلاج على أراضيها رغم التحذيرات الدبلوماسية في السفارة الأمريكية في طهران لمثل هذه الخطوة، وفور استقبال الولايات المتحدة الأمريكية للشاه خرجت المظاهرات في طهران منددة بالقرار الأمريكي، ومطالبة بتسليم الشاه وتم الاستيلاء على السفارة الأمريكية وحجز 60 رهينة ورفضت الولايات المتحدة تسليم الشاه لدوافع إنسانية وحاولت تحرير الرهائن بطرق عدة وأساليب مختلفة.[2]

زاد انهيار الإتحاد السوفيتي من التوجس الأمريكي حيث صارت إيران رمزا للأصولية الإسلامية التي رشحتها أمريكا لتكون العدو الجديد، وفي عام 1993 أعلنت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء المزدوج والتي تهدف إلى منع تقليص نفوذ إيران والعراق في النظام الإقليمي الخليجي.

مثلت إيران تحديا لنموذج الأمن الأحادي الأمريكي والحضور الأمريكي في إقليم الشرق الأوسط، ولهذا الخلاف جذور تاريخية إيديولوجية وجغرافية، فكلما زاد الطابع الإيديولوجي للسياسة الخارجية الإيرانية كلما زاد الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية وأهدافها الإقليمية التي تتشابك مع مصالح إسرائيل أهم منافسي إيران على دور المهيمن الإقليمي وأحد أهم دعائم الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

وقد حصل نوع من التغيير على مستوى الخطاب الرسمي الإيراني اتجاه الولايات المتحدة في عهد الإصلاحيين، من خلال طرح مفهوم **حوار الحضارات** في محاولة لطي صفحة التطرف على التوجه الإيديولوجي الإيراني في المحيط الإقليمي، إلا أن المواجهة الأمريكية تبقى من أهم العوائق الدولية التي تواجه إيران لبلوغ طموحها كدولة مهيمنة تلك المواجهة التي برزت على مستويين أساسين: مستوى المصالح ومستوى القيم.[3]

فعمق البعد الثوري في النظام السياسي والقيم الإيرانية صعب من تصور التغيرات المطلوبة من طرف الولايات المتحدة في هوية النظام الإيراني بشكل يغير من توجهاتها الخارجية، وبالتالي الأصل في الخلاف هو إيديولوجي بالدرجة الأولى، لذلك يرى التيار

---

[1] رائد حسين عبد الهادي حسنين، مرجع سبق ذكره، ص 66.
[2] زهير ماردين، مرجع سبق ذكره، ص 73.
[3] عيساوة آمنة، مرجع سبق ذكره، ص 142.

الإيراني المحافظ أن العلاقة مع الولايات المتحدة تعارض مصير الثورة لما تمثله من تهديد للهوية الإسلامية لإيران، وفي المقابل يصف المحافظون الجدد إيران ضمن الدول الراعية لقيم العنف والتطرف الذي يجب مواجهته.

لقد سبق للحكومة الأمريكية أن نقلت إلى القيادة الإيرانية غداة الانتخابات الإيرانية التي أسفرت عن فوز الرئيس خاتمي رئيس التيار الإصلاحي، عرضا لفتح العلاقات ينهي مرحلة القطيعة وجاء العرض على شكل صيغة مركبة من ثلاث سيناريوهات منفصلة تتناول:

- السيناريو الأول: الشروع في مفاوضات ثنائية تعيد العلاقات إلى ما كانت عليه قبل عام 1979.
- السيناريو الثاني: إجراء محادثات حول القضايا الإقليمية التي تتعلق بالدرجة الأولى بالمنظومة الخليجية، وإمكان مساهمة إيران في نظام أمني إقليمي.
- السيناريو الثالث: اقترح إعادة العلاقات الاقتصادية والتجارية إلى ما كانت عليه قبل صدور **"قانون داماتو"** عام 1996.[1]

2- العلاقات الإيرانية- الأوروبية:

إن الإتحاد الأوروبي لا يمكنه أن يتجاهل الأهمية الجيوستراتجية والاقتصادية التي تمثلها إيران، فالاحتياطات النفطية والغازية الضخمة التي تمتلكها إيران كان لها أثر كبير على وجود مصالح اقتصادية هائلة لأوروبا معها، ولا يزال الاتحاد الأوروبي يأمل عن طريق الحوار النقدي[*] إن يستطيع إقناع النظام الإيراني بالمضي في طريق الاعتدال والقيام ببعض التعديلات في مجال حقوق الإنسان، احترام الحريات والممارسة الديمقراطية والانفتاح السياسي والاقتصادي على العالم، فليس من مصلحة الإتحاد الأوروبي ولا إيران الاتجاه نحو القطيعة والوقوع في الفخ الأمريكي، وكان القرار الأوروبي الذي اتخذ عام 1992 يتضمن عدم إحداث قطيعة تامة مع دولة كبيرة ومهمة اقتصاديا وإستراتيجيا كإيران.[2]

---

[1] ميشال نوفل، "إيران والتطبيع المشترك". **مجلة شؤون الأوسط**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، لبنان، العدد 66، 1997، ص 19.

[*] هي سياسة اتبعها الإتحاد الأوروبي التي تعني ممارسة الانفتاح الأوروبي المنضبط والمتدرج بنفس القدر الذي تحدث فيه تغيرات إيجابية.

[2] محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، **صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية- الأوروبية**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 215.

الجدير بالذكر إن دول الإتحاد الأوروبي عموما، ولاسيما فرنسا وألمانيا وهما أكبر وأهم دول الإتحاد الأوروبي اندفعت إلى التسابق على خطب ود إيران وذلك لبناء مصالح معها بعد أن أصبحت ساحة العراق مغلقة وممنوعة بفعل الحصار.

ومن جانب آخر عندما قامت إيران بالترحيب الرسمي بالعمليات الاستشهادية داخل **فلسطين المحتلة**، أدى هذا الأمر إلى قيام خلاف بين إيران ودول الإتحاد الأوروبي التي دعت إيران إلى الإدانة الصريحة لتلك العمليات، وقد استقر رأي وزراء خارجية الإتحاد الأوروبي في اجتماعهم **ببالیرمو الايطالية** عام 1996 على إرسال وفد رفيع المستوى إلى إيران لحثها على التنديد بالإرهاب.[1]

وقد اتفقت بريطانيا وإيران على رفع تمثيلها الدبلوماسي إلى مستوى السفراء وقد حصل تفاهم بين الطرفين على التعاون في الاستمرار في مجال النفط والغاز، على الرغم من استمرار فتوى الخاصة بالكاتب **"سلمان رشدي"**، والأوروبيون على رأسهم الألمان يفضلون الاحتفاظ بعلاقات مع إيران، حتى أن وزير خارجية ألمانيا **كلاوس كلنيكل** قد قال أنه يجب تجنب إعادة حشر الإيرانيين في زاوية ورفض أي حوار معهم وحجته في ذلك تستند إلى قوة التاريخ حيث أن أي نظام مها كانت راديكاليته ينتهي دائما بتمالك التاريخ.

وقد حصل تطور في العلاقات بين إيران والإتحاد الأوروبي، إذا كانت هناك زيارات متبادلة بين الطرفين وكان هناك تقدم بينهما على مستوى العلاقات الاقتصادية وكان **قسطنطين مسيوتاكيس** رئيس وزراء اليونان سابقا أول رئيس وزراء من دول الإتحاد الأوروبي يزور إيران منذ الثورة وذلك عام 1992، كذلك قام رئيس وزراء ايطاليا **روما نوف برودي** عام 1998 بزيارة إيران، و تعد هذه الزيارات اختراقا إيرانيا كبير الجهة الغرب، فقد أثبتت إيران من خلال هذه الزيارات أن لها القدرة على إقامة علاقة مع الإتحاد الأوروبي على الرغم من معارضة الولايات المتحدة الأمريكية، فبدلا من أن يتم عزل إيران بالاحتواء بدت الولايات المتحدة وكأنها هي المعزولة عن انتهاج سياسات حلفائها الأوروبي اتجاه إيران.[2]

وكذلك قام الرئيس النمساوي **توماس كليستل** بزيارة إلى إيران وكان معه أكبر وقد نمساوي يزور بلد في الخارج، وقد شمل الوفد وزير الاقتصاد ورئيس غرفة التجارة و130 من الخبراء ورجال الإعمال يمثلون 80 شركة، ومن جانب آخر زار المساعد الدائم لوزير الخارجية البريطانية إيران التي لم يزرها أي مسؤول منذ عام 1979 وقد كان هدف هذه الزيارة التسريع لمسيرة التطبيع في العلاقات بين البلدين.

---

[1] محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، المرجع السابق ذكره، ص 216.

[2] ضاري سرحان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 58.

ومن الواضح أن تطوير العلاقة مع أوروبا قرار استراتيجي اتخذته إيران بعد توقف الحرب مع العراق منذ بداية عهد الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، وقد اثبت هذا الخيار أهميته أثناء أزمة توتال عام 1997 حيث وقعت إيران عقدا مع الشركة الفرنسية بقيمة ملياري دولار، وهو العقد الذي يتعارض مع قانون داماتو الذي ينص على عدم جواز توقيع أي عقد في مجالي النفط والغاز بقيمة تزيد عن أربعين مليون دولار.[1]

ومن الجدير بالذكر أن الانفتاح الأوروبي على إيران خلال السنوات الأخيرة في تشجيع ألمانيا على الانخراط في مسار الانفتاح معها، فقد اندفعت ألمانيا باتجاهها لضمان منطق نفوذ لشركاتها في مسار المنافسة الأوروبية على الأسواق الإيرانية، وكذلك فإن إيران تركز على ألمانيا لكونها الجسر الموصل مع أوروبا، وقد قررت ألمانيا زيادة حجم ضمانات ائتمان التصدير من 200 مليون مارك إلى مليار مارك، أي ما يعادل 487 مليون دولار والهدف من وراء ذلك تعزيز العلاقات الاقتصادية مع إيران.

وخلاصة القول أن للإتحاد الأوروبي دور كبير ومؤثر في دعم السياسة الإيرانية وذاك من خلال المكانة التي يتميز بها، فهو قوة سياسية واقتصادية كبيرة أصبحت تتنافس الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وكان لها دور في انتشال قانون داماتو[*] الأمريكي الذي صدر ضد إيران، وتحاول دول الاتحاد الانفتاح على إيران وإقامة العلاقات معها وذلك من خلال الجانب الاقتصادي بالنظر لأهميتها من الناحية الاقتصادية، في حين إن إيران تستفيد من تقوية علاقاتها مع الإتحاد وذلك من أجل إضعاف سياسات وقرارات الولايات المتحدة الأمريكية التي تصدر ضدها.[2]

من الأهمية التأكد على أن العلاقات الإيرانية– الأوروبية تركز على عدة محددات ابتداء من موقع إيران الاستراتيجي بالنسبة لأوروبا، ومرورا بالثقل الإقليمي لطهران وأهميته في تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وانتهاء بتوجهات الرئيس **محمد خاتمي** الافتتاحية التي بدأها منذ مجيئه إلى سدة الحكم في طهران عام 1997 والتي استهدفت تعزيز التعاون المتبادل مع كل قوى المجتمع الدولي وهو ما لقي استحسانا أوروبيا.[3]

---

(1) ضاري سرحان الحمداني، المرجع السابق ذكره، ص 59.

(*) **قانون داماتو:** وقع عليه بيل كلينتون عام 1995، ويفرض هذا القانون عقوبات على الشركات الأجنبية التي تتعامل مع كل من إيران في مجال النفط والغاز، وتزيد استثماراتها على أربعين مليون دولار في العام.

(2) محمد مصطفى كمال وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 219.

(3) أشرف محمد كشك، **العلاقات الإيرانية– الأوروبية، مختارات إيرانية.** مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، على الرابط: **www.albainah.net/index.ospx.**

المبحث الثاني: الرؤية الإيرانية لأمن الخليج العربي (نظام أمني خليجي مشترك).

برزت قضية امن الخليج باعتبارها مسالة محورية في السياسة الدولية منذ أواخر السبعينات والحديث عن مسالة امن الخليج يعود إلى 16 جانفي 1968، عندما أعلنت الحكومة البريطانية العمالية بزعامة **هارولد ويلسون** عن عزمها الانسحاب من شرق السويس بنهاية عام 1971، وذلك اثر الرحلة التي قام بها وزير الدولة البريطاني **جرونوي روبرتس** إلى إمارات الخليج وإيران والكويت والسعودية، وكان قرار الحكومة العمالية البريطاني بالانسحاب من الخليج هو نتيجة طبيعية للمشكلات الاقتصادية التي واجهتها بريطانيا حيث قال ويلسون أن حكومته "قررت الانسحاب العسكري من الأقصى والخليج العربي قبل نهاية عام 1971".[1]

وقد بدأت في ذلك الوقت تيارات عنيفة واتجاهات متعارضة تتطلع إلى المنطقة وكل منها يتهيأ لملا الفراغ الأمني المتمثل حدوثه، في ذلك الوقت كانت إيران تسير في الركب الأمريكي باعتبارها أهم الدول الحليفة لها في المنطقة، ومن تم كانت إيران العمود الأساسي للإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج في أعقاب الانسحاب البريطاني التي عرفت بمبدأ **"نيكسون"**، أو ما أطلق عليه **"سياسة العموديين المتساندين"** عام 1969 وقدّر لإيران نظرا إلى تعدادها السكاني وتاريخها وجغرافيتها ومواردها الطبيعية أن تؤدي دورا رئيسيا في أمن الخليج، بغض النظر عن شخصية من يتربع على عرش السلطة في طهران، وتمتع إيران بعناصر القوة والدور الإقليمي في ظل بناء قواتها المسلحة يثير مشكلات بالنسبة إلى جيرانها الأضعف، في ظل التخوف الخليجي من أن تفرض إيران سيطرتها على منطقة الخليج في إطار السياسة الإيرانية المستمرة لإعادة الأمجاد الفارسية القديمة، تتفوق إيران على قطبي التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج في (السعودية والعراق) فيما يتعلق بإجمالي العناصر الثلاثة للقوة الحيوية والاقتصادية والعسكرية.[2] **(أنظر الجدول رقم 03)**

---

[1] أنور قرقاش، **إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ودولة الإمارات العربية المتحدة: الاحتمالات والتحديات في العقد المقبل.** في: جمال سند السويدي، **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**، مرجع سبق ذكره، ص 215.

[2] إسماعيل صبري مقلد، **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي.** شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1984، ص ص 27– 28 .

المطلب الأول: إيران وقضايا منطقة الخليج العربي.

أولا: العلاقات الإيرانية– العراقية:

تفرض العلاقات الإيرانية– العراقية العديد من المشاكل مثل مشاكل الحدود التي تمتد لمرحلة زمنية طويلة، إذا لم يتم ترسيم الحدودي بين الطرفين لحد الآن، بالإضافة إلى قضية الأسرى المفقودين خلال حرب 1980– 1988 من كلا الطرفين، كذلك هناك قضية الطائرات العراقية الموجودة لدى إيران منذ الأيام الأولى لمعركة أم المعارك(الغزو العراقي للكويت)، وأخيرا قيام كل من البلدين بإيواء الجماعات المعارضة لحكومة البلدين.

بخصوص مشكلة شط العرب وترسيم الحدود بين العراق وإيران، فإن أهمية هذه المشكلة لا تنبع من كون هذا المجرى المائي يمثل ممرا إستراتيجيا كونه المدخل الشمالي للخليج العربي. ولا من حيث أهميته الملاحية والتجارية، ولا من حيث الأهمية الجيوبوليتكية لكونه حدا طبيعيا بين العراق وإيران فحسب، بل لأنه الممر المائي الذي يشكل المدخل أو البوابة لأي خطوة إيرانية توسعية لاسيما باتجاه العراق أو المنطقة العربية بشكل عام.

لقد كانت مسألة شط العرب وتثبيت الحدود بين العراق وإيران عل شط العرب له جذورا تاريخية، فشط العرب له أهمية إستراتيجية سواء أيام الدولة العثمانية أو أثناء السيطرة البريطانية والمنافسة الأوروبية، إذ عقدت عدة معاهدات لتسوية النزاع الحدودي على شط العرب فقد شهد عام 1847 عقد **معاهدة أرضروم** بين الدولة الفارسية والدولة العثمانية، وقد نصت هذه المعاهدة على أن الحكومة العثمانية تتنازل عن مدينة المحمرة ميناءها ومرساها على الضفة اليسرى لشط العرب للحكومة الفارسية، أي أن مجرى شط العرب يخضع برمته للحكومة العثمانية وان الحدود العثمانية تسير مع الضفة الشرقية للنهر، وفي **اتفاقية الآستانة** التي عقدت عام 1913 بين الحكومة الفارسية الحكومة العثمانية والبريطانية وروسيا تم الاتفاق على أن مجرى شط العرب وجميع الجزر الموجودة فيه تحت السيادة العثمانية، وبإنهاء السيطرة العثمانية على العراق أعلنت إيران إنها لم تعد ملزمة اتفاقياتها الحدودية مع الدولة العثمانية في شط العرب، وحقوق الطرفين فيه.[1]

وفي أثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول الأعضاء في **منظمة أوبك** بالجزائر 1975 نجحت جهود الرئيس هواري بومدين لعقد اتفاق بين العراق وإيران في الجزائر حول الحدود، وقد نظمت هذه الاتفاقية شؤون الملاحة في شط العرب وحقوق الطرفين فيه ومن

[1] ممدوح أنيس فتحي، "إيران قوة مضافة أم مصدر تهديد لأمن العربي". **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 130، 1997، ص 104.

الجدير بالذكر أن إيران كانت تقدم الدعم والمساندة للمتمردين الأكراد في شمال العراق وكان من أبرز بنود اتفاقية 1975 هو تأكيد الحدود في شط العرب بين العراق وإيران وأصبح **خط التالوك** (العمق) هو الحد الفاصل بين الدولتين، وبعد عام 1979 أعلنت إيران تخليها عن الاتفاقية وأطلقت عليها بـــ **"الاتفاقية المقبورة"** واستمرت بالتجاوز على الحدود[1] حتى بلغت 560 اعتداء حدودي إيراني على الحدود العراقية خلال عامي 1979– 1980، ولذلك أعلن العراق رفضه لاتفاقية الجزائر وأعلن بطلانها عام 1980 وفي العام نفسه وفي شهر سبتمبر اندلعت الحرب بين البلدين استمرت ثمانية أعوام (1980– 1988).

وقد انفرجت العلاقات بين الدولتين بعد أوت 1990، وتم تبادل الأسرى، وكان هذا الأمر دليلا على إنهاء حالة اللاحرب و اللاسلم السائدة في العلاقات بين العراق وإيران والحياد المشوب بالميل ضد العراق وذلك لإرضاء جميع أطراف الأزمة.[2]

ومن المشاكل الأخرى التي تعيق العلاقات بين العراق وإيران هي مشكلة الطائرات التي تزيد من التوتر، وقد بدأت المشكلة عندما قام العراق بإرسال إعداد كبيرة من طائراته المقاتلة إلى إيران 26 فيفري 1991 لتجنب تدميرها من جانب قوات التحالف المعادي، وعلى الرغم من أن إيران سمحت لهذه الطائرات بالهبوط في مطاراتها، إلا أنها في الوقت نفسه قدمت احتجاجا على العراق لإقدامه على إرسال طائراته على هذا النحو وأعلنت أنها سوف تحتجز جميع الطائرات حتى نهاية الحرب، وقد أعلنت فيما بعد احتجازها لهذه الطائرات (148) طائرة على سبيل التعويض عن خسائر حربها مع العراق كنواة لإعادة بناء سلاحها الجوي.

ومن المشاكل الأخرى التي تعيق العلاقات بين إيران والعراق هي مشكلة التدخل الإيراني في شمال العراق بحجة ملاحقة الأكراد الإيرانيين من أعضاء الحرب الكردستاني الإيراني، والأكثر من ذلك الدعم العسكري اللوجستي الذي تقدمه إيران لحزب الإتحاد الوطني الكردستاني **برئاسة جلال الطالباني**، وبالمقابل يأوي العراق المعارضة الإيرانية **مجاهدي خلق**، ويتهم الطرفان بعضهما البعض في تقديم الدعم للمعارضة للطرف الآخر.[3]

---

[1] خليل إبراهيم السامراني، "سياسة إيران الخارجية تجاه مشكلة الحدود مع العراق"، **مجلة العلوم السياسية**، كلية العلوم السياسية، بغداد ، العدد 8، 1990، ص 74.

[2] ضاري سرحان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[3] سيد نوفل، **الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية**. معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، 1972، ص ص 154– 155.

أما بالنسبة لقضية سيادة العراق وتكامله الإقليمي، فقد رفضت إيران ثلاثة مشاريع مختلفة استهدفت تغيير شكل الدولة العراقية أو تعديل حدودها بالإضافة إلى تقييد سيادتها **فالمشروع الأول** تقدمت به الأردن والذي يهدف إلى إقامة نظام فدرالي في العراق، وقد رفضت إيران هذا المشروع تحسبا من انعكاساته المحتملة عليها وهي الدولة ذات التعدد الإثني، وكان هّذا الرفض في جانفي 1996.

أما **المشروع الثاني** فهو المشروع التركي الخاص بإقامة منطقة أمنية عازلة بين تركيا والعراق، وكان رفض إيران لهذا المشروع يكمن في خشيتها إلى أن تكون هذه المنطقة مكانا يؤوي المعارضة الإيرانية ونشاط المخابرات الإسرائيلية، بالإضافة إلى أن المشروع يجعل منطقة كركوك خاضعة للإشراف التركي[1] وهذا الأمر يدعم المكانة التركية في المنطقة على حساب إيران، وطرحت تركيا في هذا المشروع موضوع حماية التركمان وهذا الأمر قد يؤدي إلى زعزعة وضع الأقلية التركمان في شمال العراق. أما **المشروع الثالث** فقد طرحته الولايات المتحدة الأمريكية، وفحواه توسيع منطقة الحظر الجوي إلى مسافة 30 ميلا جنوب بغداد، وقد رفضت إيران هذا المشروع لسببين:

1. إن التوسيع يفتقر إلى منطق يسنده، لكون المواجهات الكردية– الكردية وقعت في الشمال ليس في الجنوب.
2. إن هذا التوسيع يفتقر إلى منطق الشرعية الدولية طالما أن التدخل العراقي في المعارك بين الأكراد أتى برا لا جوا.

ويمكن القول أن إيران رفضت هذه المشاريع لأنها تحمل انعكاسات على إيران والتي تمثل تهديدا لأمنها واستقرارها، بالإضافة إلى تدخل أطراف خارجية في المنطقة تحمل توجهات معادية مثل: إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.[2]

ثانيا: قضية الجزر العربية الثلاث:

تقع الجزر الثلاث في مدخل مضيق هرمز الذي يصل بين خليج عمان والخليج العربي، وحسب دراسة لخبراء الاقتصاد والسياسة في مركز الإستراتيجية الدولية في جامعة "جورج تاون الأمريكية" أن 86% من صادرات النفط الشرق الأوسط تمر عبر مضيق هرمز بشواطئ الجزر الثلاث، وهذه النسبة تشكل نصف الطاقة التي تعتمد عليها صناعة العالم واقتصاده، **فجزيرة أبو موسى** تقع على بعد 94 ميلا من مدخل الخليج العربي عند مضيق هرمز، وتبعد حوالي 75 كلم عن الساحل الإيراني، وتبعد عن الساحل

[1] باكينام الشرقاوي، **السياسية الخارجية الإيرانية**. مرجع سبق ذكره.
[2] خليل إبراهيم السامراني، مرجع سبق ذكره، ص 75.

العماني ما يقارب 48 كلم قبالة إمارة الشارقة. أما **جزيرة طنب الكبرى** فتقع على بعد 59 كلم غرب جزيرة قشم الإيرانية، أما **جزيرة طنب الصغرى** فتبعد مسافة 90 كلم عن الساحل العربي و13 كلم عن جزيرة طنب الكبرى على شكل مثلث طوله 2 كلم وعرضه 1 كلم وللجزيرة تسمية أخرى هي **جزيرة نابيو (أنظر الملحق رقم 03).**

وفي عام 1971 قامت القوات الإيرانية باحتلال هذه الجزيرة المهمة منة الناحية الإستراتيجية، في الوقت الذي كانت فيه جزيرة أبو موسى تحت سيادة إمارة الشارقة، أما جزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى فكانتا تحت سيادة إمارة رأس الخيمة، ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا بين عامي 1968– 1971، وقبل الانسحاب من منطقة الخليج العربي ترتب عليه تخلي إيران مطالبتها بالبحرين والاعتراف بها دولة مستقلة واعتراف إيران بدولة الإمارات العربية المتحدة، وسيطرت إيران على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وتوصلت إيران إلى تفاهم مع إمارات الشارقة حول سيادة مشتركة على جزيرة أبو موسى، وبهذا الشكل تم تسوية الخلافات الإيرانية[1] البريطانية حول الجزر، وقد استمرت في مطالبتها بالجزر في الأعوام 1923، 1926، 1927، وفي عام 1928 اقترحت حاولت إيران احتلال الجزر الثلاث بالقوة لكنها فشلت بسبب التدخل البريطاني آنذاك، وفي عام 1929 اقترحت إيران إحالة المسألة إلى التحكيم الدولي لكن بريطانيا رفضت.

كان هناك دافع استراتيجي بحث يكمن وراء احتلال إيران للجزر وهو السيطرة التامة على مضيق هرمز والتحكم في الخليج العربي، ولا يمكن إغفال الدافع الاقتصادي الذي يكمن وراء احتلال إيران للجزر، وقد ركزت اهتمامها على أبو موسى وذلك لرغبتها في استغلال الأكسيد الأحمر إضافة إلى وجوده في طنب الصغرى وطنب الكبرى، وقد تحول الدافع الاقتصادي الذي ظهر مند حقبة الثلاثينيات إلى هدف استراتيجي وعسكري للسيطرة على تلك الجزر في عام 1971.[2]

كان التطور المهم في النزاع حول الجزر الثلاث هو ما حدث في أوت 1992 عندما طردت إيران من جزيرة أبو موسى بعد العمال الوافدين على ظهر عبارة قادمة من إمارة الشارقة، وحجة إيران في ذلك هو لعدم حيازتهم للمستندات الكافية وأنه شأن أمني داخلي ولأن إيران تفتقد للأدلة والبرهان القانونية والتاريخية التي تؤكد ملكيتها فإنها مازالت متصلة في رفضها للتحكيم الدولي في الوقت نفسه الذي تدعى فيه أن قضية الجزر هي

---

[1] مجلس الفكر العربي، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[2] محمد حسن العيدوس، **الجزر العربية والاحتلال الإيراني: نموذج للعلاقات العربية الإيرانية**. ج2، دار العيدوس للكتاب الحديث، الإمارات، 2002، ص 100.

مشكلة حدودية، بينما اتسم موقف الدول الإمارات العربية بالوضوح الذي مارسها أعضاء وفدها المفاوض مع إيران في لقاءات الجانبية في أبو ظبي 1992 والدوحة 1995 وتقدم ممثلو الإمارات العربية المتحدة للطرف الإيراني في المباحثات بالمطالب التالية:

1. إنهاء احتلال إيران العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأن تتعهد إيران باحترام البنود الواردة بمذكرة التفاهم عان 1971 بخصوص جزيرة أبو موسى.
2. إنهاء التدخل بأي طريقة أو تحت أي ذريعة، في ممارسة الإمارات لسيطرتها الكاملة على الجزء التابع لها من جزيرة أبو موسى.
3. إلغاء كافة الإجراءات والتدابير التي فرضتها على الهيئات الحكومية في جزيرة أبو موسى وعلى مواطني الدولة والمغتربين العاملين هناك، واقتراح إطار مناسب لحل قضية السيادة على جزيرة أبو موسى خلال مدة زمنية محددة، ومن المعروف أن هذه المباحثات قد انهارت، بسبب طلب الإمارات العربية المتحدة من إيران إنهاء احتلال إيران العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.[1]

وعندما تولى **فاهم بن سلطان القاسمي** منصب أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربي عام 1993 دعم فكرة تسوية النزاع على الجزر عن طريق إحالته إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي. وكانت تقارير عام 1993، ولاسيما في وسائل الإعلام الخليجية تفيد بأن دولة الإمارات نفكر في إمكانية إحالة النزاع من جانب واحد إلى محكمة العدل الدولية، وهذا الشيء غير ممكن من الناحية القانونية لأن مثل هذه الحالة لا يمكن أن تحصل دون موافقة طرفي النزاع، ولكن الإعلان عن هذا الأمر قد يؤدي إلى وضع إيران في موقف دفاعي ، ومن المعروف أن هناك دعم مستمر وقوي للإمارات بالنسبة لقضية الجزر الثلاث من الأقطار العربية وكذلك من الدول الأعضاء البارزة في المجتمع الدولي.[2]

أما بخصوص تصريحات المسؤولين الإيرانيين تجاه قضية الجزر الثلاث، فقد شهد عام 1994 تصريح رئيس مجلس الشورى (البرلمان) الإيراني السابق **علي أكبر ناطق ثوري**، والذي أكد على موقف إيران حول الجزر المتنازع عليها، حيث عدها جزء لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية وملكية إيرانية لا يمكن إنكارها. وفي العام نفسه أكد **محمد لاريجاني** رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشورى، ملكية إيران لجزر أبو موسى

---

[1] نيفين عبد المنعم مسعد، "معضلة العلاقات العربية– الإيرانية مند احتلال العراق". **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلّد 19، العدد 74– 75، 2008، ص 32.

[2] فهمي عويدي، **العرب وإيران: وهم الصراع وهمّ الوفاق**. مرجع سبق ذكره. ص 90.

وطنب الكبرى وطنب الصغرى موثقا رأيه بخلفية قانونية، ومنتقدا دخول وزارة الخارجية الإيرانية في محادثات سياسية مع دول عربية حول هذه المسألة.

في الوقت نفسه أعلن وزير الخارجية الإيرانية السابق **علي أكبر ولايتي** معارضة لإحالة النزاع حول الجزر إلى محكمة العدل الدولية، بينما أكد على أن جزيرة أبو موسى تشكل جزءا لا يتجزأ من إيران وأن النزاع هو بين إيران والإمارات ولا يحق لأي دولة طرف ثالث التدخل. وقد أكدت إيران وجودها العسكري في جزيرة أبو موسى إذ قامت بإجراء 33 تدريب عسكري عام 1995.

ومن الجديد بالذكر أن دولة الإمارات تملك من الحجج القانونية والتاريخية التي تثبت ملكيتها لهذه الجزر ويمكن تلخيص تلك الحجج فيما يأتي:

1- سكان الجزر من العرب، تجمعهم مع سكان الإمارات الأصول العشائرية والقبلية والروابط العائلية والسمات الشخصية واللغة والعادات والتقاليد ويؤكد السجل تبعية الجزر الثلاث لإمارتي رأس الخيمة والشارقة.
2- كانت إمارتي رأس الخيمة والشارقة تمارسان السيادة الفعلية على هذه الجزر لمدة تزيد عن قرنيين ومن مظاهر ذلك:

أ. كان علم كل من الإماراتيين يرتفع على الجزر الثلاث، وكان هناك دوام لمندوبين مقيمين على تلك الجزر، تابعين لحكام إمارتي رأس الخيمة والشارقة.

ب. كان حكام رأس الخيمة والشارقة يقومون بجباية الأموال والرسوم على الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها سكان الجزر.[1]

ج. المؤسسات العامة في تلك الجزر، ترجع ملكيتها لإمارتي رأس الخيمة والشارقة.

د. كانت عملية منح الامتيازات وعقود التنقيب عن النفط والمعادن في الجزر والسواحل والمياه الإقليمية المحيطة بها، من اختصاص حكومات رأس الخيمة والشارقة أي بعبارة أخرى هي التي تقوم بها.

ثالثا: التواجد العسكري الأجنبي في منطقة الخليج.

كان لإيران ولا تزال موقف ثابت من (التواجد العسكري الأجنبي) إذ تعارض أي وجود للقوات الأجنبية ومهما يكن مصدرها في المنطقة، وكان محمد رضا شاه. والذي كان ولاؤه للولايات المتحدة الأمريكية، قد عارض أن تحل القوات العسكرية الأمريكية محل القوات البريطانية.

[1] ظافر محمد العجمي، مرجع سبق ذكره، ص 420.

إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لديها النزعة في إقامة قواعد عسكرية، وأن تحل قواتها محل القوات البريطانية، وهذه الرغبة ترجع إلى أواخر الستينات من القرن العشرين، وهذا الأمر يثبت إن معارضة إيران للتواجد العسكري الأمريكي يسبق تاريخ قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ولهذا فان معارضة إيران لوجود قواعد للقوات الأمريكية ليست لها أية علاقة بالتطرف أو بالإسلام، بل تعكس تنازع دولتين بسبب تعارض مصالحهما القومية لكن إيران تقبلت الوضع الراهن، لان التواجد العسكري الأمريكي يعود عليها بالفائدة. فسياسة الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء العراق ورصد تحركاته العسكرية ومنع إعادة تسليحه تتطابق مع سياسة إيران تجاه العراق وهذا الأمر أتاح لها التركيز على إعادة بناء القوة الداخلية، وإقامة علاقات ودية مع دول مجلس التعاون الخليج العربي.[1]

ويمكن القول أن القبول الإيراني بالتواجد العسكري الأجنبي، ظل مرهونا بإطار إنهاء الدخول العراقي للكويت، أي بعبارة أخرى أن التواجد العسكري الأجنبي سيكون مؤقت بإنهاء أزمة الخليج، أي أن القوات الأجنبية ستغادر المنطقة بعد ذلك، لذلك فإن التصور الإيراني للأمن في منطقة الخليج العربي، يركز على ضرورة أبعاد القوى الأجنبية والخارجية عن مجال قضايا الأمن في الخليج العربي، سواء كانت غربية أم عربية (مصر وسوريا) وكذلك ترى إيران أن المنطقة يجب أن تكون خالية من أسلحة الدمار الشامل وأن وجود القوات الأجنبية يكون قليلا ولمدة محدودة. وقد صرح الرئيس الإيراني السابق **هاشمي رفسنجاني** في عام 1990 بما يلي: "وجود القوات في المنطقة أحدث توترا بها وأن إيران هي البلد الوحيد الذي يستطيع العالم أن يعتمد عليه للدفاع عن أمن المنطقة الخليج ومواردها النفطية".[2]

أن الموقف الإيراني من التواجد العسكري الأجنبي في منطقة الخليج العربي اتسم بالازدواجية، فإيران ضد التواجد الدائم القوات الأجنبية في الخليج العربي والأمريكية منها بشكل خاص، وفي الوقت نفسه إن إيران يؤيد التواجد العسكري الأجنبي الذي كان موجها للعراق، شريطة تدمير القوات العراقية على أن ترحل هذه القوات بعد إتمامها هذه المهمة التي عجزت إيران عن تحقيقها طيلة ثماني سنوات من حربها مع العراق.

شهد عام 1990 دعوة مرشد الثورة في إيران علي خامنئي للجهاد ومقاومة الوجود الأمريكي، أما القيادة المدنية المتمثلة بالرئيس هاشمي رفسنجاني فكانت تؤكد على استمرار سياسة الحياد الإيرانية، وهذا دليل واضح على ازدواجية الموقف السياسي

---

[1] زهير شكر، **السياسة الأمريكية في الخليج العربي**. معهد الإنماء العربي، بيروت، 1982، ص 68.

[2] نيفين عبد المنعم مسعد، **أثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية: 1989– 1993**. مرجع سبق ذكره، ص 371.

الإيراني من قضية التواجد العسكري الأجنبي في منطقة الخليج العربي. ومن الملاحظ أن إيران قد رضخت للأمر الواقع في قبول التواجد العسكري الأجنبي بالأخص التواجد الأمريكي لسببين:

الأول: يتعلق بعدم قدرتها مع مقاومة التواجد.

الثاني: الاستفادة من تواجد الولايات المتحدة الأمريكية العسكري لاستهداف العراق، وتطبيق سياسة الاحتواء عليه، رصد تحركاته العسكرية ومنعه من إعادة تسليحه وهو ما يتطابق مع سياسة إيران اتجاه العراق.[1]

وكانت إيران تشدد على ضرورة خروج القوات الأمريكية والأجنبية، كي يصار إلى تحسن ملموس في العلاقات الإيرانية– الخليجية، ولكن هذا الأمر انقلب مع وصول محمد خاتمي لرئاسة الجمهورية، إذ أصبحت إيران تتحدث عن ضرورة توثيق العلاقات الإيرانية– الخليجي، وهذا الأمر كفيل بان يساعد على عدم تمكين الولايات المتحدة من وجود ذريعة للتواجد العسكري في منطقة الخليج العربي.

إن التواجد العسكري الأجنبي أدى إلى تطويق إيران جنوبا، والحد من فاعلية دراعها البحرية في الخليج العربي وبحر العرب، كما أدى إلى وضع العديد من مشاكلها في مرمى حجر من أي فعل عسكري أمريكي محتمل أن تأثر على إيران ليس فقط في منطقة الخليج العربي وإنما امتد ليشمل تأثير تواجد العسكري الأمريكي في جنوب شرق تركيا، إذ جاء هدا التواجد تحت ذريعة حماية أكراد العراق، وقد أدى إلى كشف جناح الشمالي الغربي لإيران وتعرض أنظمتها الدفاعية في هذا الجناح لمراقبة رادارات الجوية الأمريكية.[2]

ومن وجهة نظر إيران يعد التواجد والتدخل الأمريكي في منطقة الخليج العربي عنصر تهديد لأمن المنطقة وتنضر إيران للتواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي محاولة لتطويقها، وربما للإطاحة بالنظام وترى بعض الدوائر الإيرانية أن التواجد العسكري الأمريكي هو أداة استفزاز للحرب، أي بعبارة أخرى استفزاز وتوريط إيران للدخول في حرب مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في منطقة الخليج العربي.

بالإضافة إلى ما تقدم يمثل التواجد العسكري الأجنبي تهديدا لأمن ودور إيران في المنطقة، ويعد رفض التواجد العسكري الأجنبي هو امتداد للموقف الإيراني من الغرب وفي الوقت نفسه يلبي بعض مطالب العناصر المتشددة في القيادة الإيرانية اتجاه الدول

---

[1] أحمد سليم البرصان، "إيران والولايات المتحدة الأمريكية ومحور الشر: الدوافع السياسية والإستراتيجية الأمريكية". **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 148، 2002، ص 38.

[2] زهير شكر، مرجع سبق ذكره، ص 68.

الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ذلك كانت هناك رغبة في فتح المجال أمام قنوات مع بعض الدول العربية الرافض لهذا التواجد، ولاسيما الجزائر تونس السودان، وذلك الاعتبارات تتعلق بدور وثقل الحركة الإسلامية والإخوانية فيها (الاتجاه الإسلامي في تونس، الجهة الإسلامية للانتقاد في الجزائر، الجبهة القومية الإسلامية في السودان)، بالتالي فإن هذا الموقف يلبي مصلحة إيران مباشرة في استمرارية دورها الرمزي والسياسي، وثقلها في إطار حركات الإسلام السياسي والراديكالي في العالم العربي.[1]

ويمكن القول أن إيران تريد أن يكون الأمن الخليجي أمنا إقليميا لا دور فيه للأطراف الخارجية (خاصة مصر وسوريا)، ولا للأطراف الدولية أيضا وعلى وجه التحديد الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي تتحمل إيران العبء الأكبر في أمن الخليج العربي ومن دون منافس أي أن أمن الخليج العربي يقع على مسؤولية إيران بحكم عوامل الجوار الجغرافي والامتزاج الجغرافي بالمنطقة، ولا تزال إيران متمسكة بان امن الخليج العربي هو مسؤولية الدول المطلة عليه، إذ أدركت إيران إن التواجد العسكري الأجنبي لن يهدد وضع الدول الصغرى بالمنطقة، لكنه سوف يمثل تحديا لدورها بصفتها القوة الإقليمية الكبرى من حيث إمكانياتها وقدراتها والدعوة إلى استبعاد وجود القوى الكبرى ليست مجرد رد فعل إيراني اتجاه الإحداث الدائرة ولكنها مماثلة لرد فعل القوى الإقليمية الأخرى مثل الهند وإندونيسيا تجاه أوضاعها الأمنية.[2]

والجدير بالذكر، أن القوات الغربية الأجنبية هي في معظمها بحرية أمريكية متمركزة في مياه الخليج العربي، وبعض الأقطار العربية الخليجية وهي ذات ملاك بشري وسلاحي متغير، ولكنها مؤلفة بصورة عامة ومقيمة من 26 ألف جندي، 60 طائرة متنوعة، 23 قطعة بحرية متنوعة، شبكة إنذار ومراقبة، مخازن طوارئ لفرقة مدرعة.

المطلب الثاني: التصور الإيراني للترتيبات الأمنية في الخليج العربي.

التزمت إيران خلال حرب الخليج الثانية موقف الحياد في جانفي 1991 وقبيل بدء العمليات العسكرية كان الرئيس علي اكبر هاشمي رفسنجاني قد شرح موقف بلاده من أزمة الخليج بقوله: "إننا لن نسفك دمائنا لكي تحقق الولايات المتحدة الأمريكية النصر كما أننا لن نسفك دمائنا كي يبقى العراقيون في الكويت، وفي هذه الحالة سيصبح الخليج الفارسي غدا، الخليج العربي... أليس ذلك هو الانتحار بعينه".[3]

---

[1] ضاري سرحان الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 158.
[2] منصور حسن العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص 145.
[3] مجلس الفكر العربي، مرجع سبق ذكره، ص 101.

وعاد بالنفع على إيران موقفها المحايد من الأزمة، وعلى أكثر من صعيد فمع وجود كل من تركيا وسوريا والسعودية ومصر في تحالف دولي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق، كانت إيران هي الطرف الإقليمي الوحيد الذي يمكنه إضعافه ومن ثم فان التزام طهران بقرارات مجلس الأمن الاثنا عشر المتعلقة بالأزمة وحيادها المعلن بين المعسكرين، كانت قيمتها كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وفي هذا الإطار يمكن فهم دوافع الجماعة الأوروبية إلى إلغاء كافة العقوبات المفروضة على إيران، ومن جهة أخرى فإن دور الحياد الذي أدته إيران بمهارة سمح لها أن تكون أحد أهم مراكز الاتصالات المكثفة التي جرت قبيل الأزمة وإثناءها مما أخرجها عمليا من عزلتها في المنطقة وكانت أزمة الخليج سبب لمكسب إيران، أسفرت عنها المبادرة الشهيرة التي اتخذتها العراق في 11 أوت 1990، رغبة منه في استمالة إيران إلى جانبه والتي تضمّنت تخليه عن المطالبة بالسيادة على ممر شط العرب المائي وهي إحدى القضايا التي حالت دون تحقيق التسوية بين الدولتين، بعد حوالي سنتين من وقف إطلاق النار 20 أوت 1988.

كذلك زادت نتائج حرب الخليج وما صاحبها من الآلة العسكرية العراقية احتمالات نمو النفوذ الإيراني في منطقة الخليج المكشوفة أمنيا، فضلا عن إعادة التوازن إلى المنطقة لمصلحة إيران.

وكان من المفارقات التي برزت على مدار عام 1991 ونصفه الثاني خاصة، إن إيران تمكنت من عقد تحالف قوي مع الدول التي أيدت العراق خلال حرب الخليج الأولى مثل: السودان،[1] اليمن، الأردن، ومع أنها سارعت إلى عقد ذلك التحالف مستغلة عزلة تلك الدول عربيا، فإنها استمرت في الاعتماد على علاقاتها الوثيقة مع سوريا، كما أدت السياسة الجديدة للدول العربية الخليجية الستة اعترافها بالدور الإيراني في أمن الخليج إلى رفع مستوى التنسيق السياسي الخليجي الإيراني، وإخراج إيران من عزلتها وفتح أفاق للتحرك الدولي أمامها، كما تبدل المنطق الإيديولوجي الإيراني ليلتقي مع منطق دول الخليج، في الحديث عن الاستقرار بل بدأت طهران تحول الدخول إلى المنطقة كعنصر سلام.

أما دول الخليج العربية ممثلة في اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في ماي- جوان 1991، أعربت عن ضرورة التوصل إلى إعلان مبادئ

[1] جمال سند السويدي، **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**. مرجع سبق ذكره، ص 167.

مشتركة بين الجانبين الخليجي الإيراني لوضع أساس التنسيق والتعاون بينهما كذلك أكدت الجماعة الأوروبية الدور الإيراني في ترتيبات الأمن المتعلقة بمنطقة الخليج.[1]

عقب انتهاء حرب الخليج، حدد الرئيس الإيراني وجهة نظر بلاده إزاء الترتيبات الأمنية في الخليج العربي وفق الركائز التالية:

1- استناد ترتيبات الأمن الإقليمية في المنطقة إلى العلاقات التاريخية، الدينية والاقتصادية المشتركة بين دولها.

2- ضرورة التعاون الشامل بين دول المنطقة.

ومع تطور الأوضاع المتسارعة في المنطقة، بدأ المسؤولون الإيرانيون يؤكدون البعد الذاتي في الخليج ويستبعدون في الوقت نفسه دور القوى غير الخليجية أيا كانت عربية أو غير عربية، وفي تصريحات وزير الخارجية الإيراني أشار إلى أن تاريخ المنطقة أثبت أن الأمن والاستقرار وعدم وجود تهديد لها ولمصالحها كانت رهنا بالوئام بين بلدان المنطقة وحينما نفتقدها نكون عرضة للتهديد ويكون استقرارها وأمنها عرضة للخطر، وأكد أن امن منطقة الخليج يجب أن يكون مشاركة جميع دوله. حيث دعا وزير الخارجية الإيراني **علي أكبر ولايتي** في شهر ماي 1991 إلى ترتيبات إقليمية في الخليج تشارك فيها إيران وتستند إلى الركائز التالية:

1- إيجاد نوع من الترتيبات الأمنية في المنطقة، تضمن استقلال دول الخليج وسيادتها على أراضيها.[2]

2- خلو منطقة الخليج من مخزونات الأسلحة التقليدية الأجنبية وكذلك من الأسلحة النووية والكيماوية، البيولوجية وأن يكون عدد القوات الأجنبية في المنطقة أقل ما يمكن ولفترة محدودة.

3- اضطلاع دول الخليج الثمانية بمسؤولية في المنطقة وهي: إيران، العراق الكويت قطر، البحرين، عمان، الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

4- استحالة الأمن في المنطقة من دون تعاون مشترك بين دولها، أما الرئيس رفسنجاني فأكد أن بلاده قادرة على النهوض بدور القوة التي تدعم الاستقرار في المنطقة وفقا لقواعد العدل واحترام حقوق الشعوب الإقليمية، ودعت **الجمهورية الإسلامية** إلى إنشاء تحالف إيراني خليجي جديد تكون اليد العليا فيه لإيران بوصفها القوة المهيمنة.

---

[1] فهمي هويدي، **العرب وإيران: وهم الصراع وهمّ الوفاق**. مرجع سبق ذكره، ص 91 .

[2] إسماعيل صبري مقلّد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

وفي حديث إلى جريدة **"طهران تايمز"** المقربة إلى الحكومة الإيرانية، استبعد **محمد علي شارتي** النائب الأول لوزير الخارجية الإيراني أي دور عسكري لمصر أو سوريا في الترتيبات الأمنية في الخليج، لأن دمشق منشغلة على حد قوله انشغالا تاما بالوضع في لبنان وهي توليه اهتماما، في حين أن القاهرة تعاني مشاكلها الاقتصادية القائمة وهي ليست مؤهلة لرعاية الأمن في المنطقة الخليجية، وشدد على أن أمن الخليج هو من مسؤولية الدول ولاسيما: إيران، السعودية، العراق.[1]

أولا: الموقف الإيراني من إعلان دمشق 1991.

وقفت إيران من إعلان دمشق موقفا نقديا حادا لدى صدوره، حيث انتقدت جريدة **"طهران تايمز"** اجتماع وزراء خارجية مصر، سوريا، ودول مجلس التعاون الخليجي في دمشق في 6 مارس 1991، وأكدت أن إعلان دمشق لا يمكنه أن يؤخذ محل الجد ورأت أن وجود القوات السورية والمصرية في السعودية عملا رمزيا، وقالت: "إن أي خطة لا يمكن أن تؤخذ على محمل الجد ما لم توضح صراحة أن أي ترتيب لا يتضمن إيران بصفتها اقوي دولة في المنطقة مآلها لفشل"، وسألت الجريدة: "كيف يمكن لسوريا التي عجزت عن استعادة هضبة الجولان، أن تبحث في ضمان أمن دول منطقة الخليج (الفارسي)؟".[2]

توالت التعليقات الإيرانية الرسمية على أعلن دمشق مجمعة أن وضع خطط تفتقد إلى الشمول ولا تخدم كافة دول المنطقة، ستلحق الضرر بمصالح تلك الدول أكثر مما ستحقق الفائدة، وأكد **حسين حبيبي** نائب الرئيس الإيراني في تعليقه على إعلان دمشق أن بلاده سترفض تقسيم أمن الخليج بين الدول العربية في الجنوب، وإيران في الشمال لأن الخليج وبحر عمان كيان واحد.

لم تكتفي إيران بهذه التصريحات لإعلان موقفها من إعلان دمشق بل كان محتوى الإعلان موضع تفاوض بينها وبين سوريا مرتين خلال عام 1991، **الأولى** كانت بين الرئيس السوري حافظ الأسد وحسين حبيبي في دمشق في نهاية مارس 1991، و**الثانية** كانت في العالم نفسه أثناء قمة الأسد ، حيث وجه رفسنجاني لوم ضمني إلى سوريا على إهمالها إيران في "إعلان دمشق".

هكذا ألقت التحفظات الإيرانية من إعلان دمشق المزيد من الضوء على التطور الإيراني لمسألة أمن الخليج، فأوضحت أن إيران تريد الأمن الخليجي أمنا إقليميا لا دور

---

[1] ظافر محمد العجمي، مرجع سبق ذكره، ص 468.

[2] منصور حسن العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص 178.

للعرب فيه، ولاسيما مصر وسوريا ولا للأطراف الدولية، كذلك أكدت إيران أن الخليج سيكون غير مكتمل العناصر والعقوبات ما كانت إيران مستبعدة منه لكونها تطل على أكثر من نصفه، كما يرى الإيرانيون أن المسؤولية الأكبر عن الأمن يجب أن تكون من نصيبهم، من دون منافس بحكم عوامل الجوار الجغرافي، التمازج الاجتماعي، وهم يبرهنون على هشاشة العلاقة بين الدور المصري- السوري والترتيبات الأمنية الخليجية بدور إيراني في الترتيبات الأمنية لقناة السويس.[1]

لقد استندت الدبلوماسية الإيرانية في تحفظها من "إعلان دمشق" ومن الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية والكويت، وفي دعوتها إلى تعاون دول الخليج للتوصل إلى ترتيبات أمن إقليمي مشترك نابع من دول المنطقة إلى البند الثامن من قرار مجلس الأمن رقم 598 بشأن وقف إطلاق النار في العراق- الإيرانية، الذي ينص على أن يطالب مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة أن يدرس بالتشاور مع إيران والعراق ومع الدول الأخرى في المنطقة "إجراء تقارير امن منطقها واستقرارها، ويتم ذلك برغبة طهران في الظهور بمظهر الطرف الأول المسؤول الذي يقبل قرارات الأمم المتحدة بالمشاركة في النظام العالمي الجديد الأخذ في التشكل.[2]

ثانيا: موقف إيران من الاتفاقية الأمنية الأمريكية- الكويتية.

اعترضت إيران عن اتفاقية التعاون الأمني بين الكويت والولايات المتحدة التي أبرمتها في سبتمبر 1991، فأكد أعضاء المجلس الأعلى للأمن القومي في طهران توقيع الاتفاقية الأمنية بخطة أمريكية تخلق صيغة تشريعية للتدخلات الأمريكية في شؤون المنطقة.

عمدت الخارجية الإيرانية إلى استدعاء السفير الكويتي للإعراب عن احتجاجها عن هذه الاتفاقية وعبر وزير الخارجية الإيراني أثناء لقاءه بأمير الكويت على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في منتصف سبتمبر 1991، عن أن الوجود العسكري الأجنبي لا يضمن الأمن في المنطقة، وأن أمن الخليج لا يضمن سوى دوله، ووصفت إذاعة طهران الاتفاقية بأنها خطة أمريكية لإضفاء الشرعية على التدخلات المقبلة في المنطقة، وأضافت عن حرب الخليج حيث أظهرت أن تدخل القوى الأجنبية أنقد الكويت من الاحتلال العراقي لكن التدمير يذكرنا بحقيقة أخرى مفادها أن الأمن يجب أن يتأسس على التفاهم الإقليمي، وينجم عن التعاون المخلص بين دول المنطقة.[3]

---

[1] ممدوح أنيس فتحي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[2] سيد نوفل، مرجع سبق ذكره، ص 156.

[3] باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية ، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث: التحدي النووي الإيراني وأمن الخليج العربي.

سعت إيران ومنذ زمن الشاه إلى تعزيز دورها الإقليمي في منطقة تمتاز بعدم الاستقرار السياسي وانتشار للأسلحة النووية كما هو الحال في الهند وباكستان ومثل ذلك في الإتحاد السوفيتي (روسيا الاتحادية حاليا) والصين الشعبية، وذلك من خلال اكتساب التكنولوجيا النووية وتحديث أنظمتها التسلحية التقليدية وغير التقليدية خاصة أنظمة الصواريخ في ظل الخطر الدولي الذي فرض عليها.

المطلب الأول: التطور التاريخي للبرنامج النووي الإيراني.

انطلقت النشاطات النووية الإيرانية في الستينات من القرن الماضي من خلال التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار برنامج **"ذرة من أجل السلام"**[*] الذي أطلقه الرئيس الأمريكي **إيزنهاور** في عام 1953، وحصلت إيران من خلاله على أول مفاعل للأبحاث في جامعة طهران عام 1967 بقوة 5 ميغاواط وطاقة إنتاجية تعادل 0.6 كلم من البلوتونيوم سنويا.[1]

في عام 1968 وقعت إيران على معاهدة الحد من انتشار وتجربة الأسلحة النووية وأصبح التوقيع نافذا في 05 مارس 1970، وقد أكدت الفقرة الرابعة من المعاهدة حق إيران في تطوير وإنتاج واستعمال الطاقة النووية لأغراض سلمية، وامتلاك المواد والأجهزة والمعلومات التكنولوجية والعلمية دون تمييزها عن غيرها من الدول.

شكل عام 1974 محطة جديدة في مسيرة البرنامج النووي، حيث استفاد الشاه من الأحداث السياسية الدائرة في منطقة الشرق الأوسط جراء حرب 1973 وما نجم عنها من استخدام سلاح النفط لأول مرة في الحرب الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سعره، ووفر 2عائدات مالية للدول النفطية بشكل عام ولإيران بشكل خاص، حيث تم استثمار هذه العائدات في البرنامج النووي الإيراني، وقام الشاه بتأسيس **منظمة الطاقة الذرية** عام 1974 والتي تعرف اختصارا بـــ AEO لتأخذ على عاتقها تنفيذ خطة البرنامج النووي وتسلم رئاستها أكبر اعتمادي .

---

[*] مقترح قدمه الرئيس الأمريكي إيزنهاور في الدورة الثامنة للجمعية العامة الأمم المتحدة، لإنشاء منظمة دولية لنشر تكنولوجيا نووية سلمية مع الحول من تطوير قدرات أسلحة نووية لبلدان أخرى غير نووية.

[1] رائد حسين عبد الهادي حسنين، مرجع سبق ذكره، ص 32.

في عام 1974 وقعت إيران معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وفي ذات العام وقعت اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك تنفيذا لأحكام المادة الثالثة من معاهدة الحظر التي تقنن نظم وإجراءات التفتيش والوقاية التي يقوم بها مفتشو الوكالة الدولية على جميع المنشآت والمواد النووية .

في إطار السياسة الأمريكية لاستقطاب ملايين الدولارات النفطية الإيرانية عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تشجيع إيران على توسيع قاعدة الطاقة غير البترولية وأبلغت الشاه أن إيران لا تحتاج لمفاعل واحد بل للعديد منها للحصول على الطاقة الكهربائية، وعبرت عن رغبة لدى الشركات الأمريكية للمشاركة في مشاريع الطاقة النووية الإيرانية، وتطبيقا لذلك قام الجانبين بتوقيع اتفاق ينص على قيام واشنطن بتزويد إيران بالوقود المخصب لثمانية مفاعلات، ومن تم توسعت هذه الاتفاقية عام 1975 لتقدر قيمتها بـــ 60.4 مليار دولار.[1]

إلى جانب ذلك أبرمت إيران مجموعة من العقود مع الموردين النوويين الأوروبيين فتم التعاقد مع مؤسسة كرفت ويرك kwu المتفرعة من شركة سيمنز الألمانية عام 1974، على بناء مفاعلين نوويين أحدهما بقدرة 1300 ميغاوط وآخر بقدرة 1200 ميغاوط يعملان بالماء الثقيل المضغوط تعرف بـــ **مفاعلات بوشهو**، وعمل في البرنامج النووي 2100 عامل ألماني ونحو 7000 عامل إيراني، وأعلن الشاه أن هذا البرنامج سيوفر البنية التحتية اللازمة للصناعة في البلاد.[2]

كما انضم إلى البرنامج النووي الإيراني بالإضافة للولايات المتحدة وألمانيا الغربية كل من فرنسا وإيطاليا واسبانيا وبلجيكا، وأكد رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية **"أكبر اعتمادي"**[*] أن إيران قامت بالتفاوض مع الشركة الفرنسية faramaton من أجل إنشاء محطة نووية في دار خوين على ضفة نهر الكارون من منطقة الأهواز بطاقة 900 ميغاوط حيث تعمل بالماء الخفيف وتستهلك يورانيوم منخفض التخصيب .

اتخذ القادة الثوريون الإيرانيون عند انتصار الثورة، وفي مقدمتهم آية الله الخميني موقفا سلبيا اتجاه كافة المشروعات الوطنية التي امتدت من العهد السابق من أجل أسلحة

---

[1] Mohammed Sahin, **Iran's NucbarProgram**,Part1: It's History: Pay vand. **www.Pyvand.com/news/03/oct/1015.html.**

[2] تميم هاني خلاف، "القدرات النووية الإيرانية: المنظور الدولي والإقليمي". **مجلة السياسة الدولية**، العدد 142، القاهرة، 2000، ص 150.

[*] أكبر اعتمادي شغل منصب رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية من عام 1974 حتى عام 1979.

المشروعات بما فيها البرنامج النووي، فقد أراد الشاه إرساء ما يسمى **مشروع الحضارة الإيرانية** وبعد الثورة خلفه مشروع **الحضارة الإسلامية الكبرى** والذي يحمل في طياته ما يسمى الحضارة الإيرانية .

لذا نظر النظام الإسلامي في إيران إلى البرنامج النووي بنظرة شك، بحيث اتسمت سياسة الثورة اتجاهه بالسلبية وعدم الاكتراث، بل إن آية الله الخميني اعتبر مفاعلات بوشهر عبارة عن مشروع يقف ضد الإسلام، أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة والدول الغربية رفضت التعاون في المجال النووي مع إيران وفرضت حظرا ضدها في كافة المجالات، وترتب على ذلك تعطيل للبرنامج وإلغاء لصفقات الأسلحة والمشاريع الصناعية مع الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا واليابان على إثر إعلان النظام الإسلامي فيها.[1]

في عام 1986 أعلن آية الله الخميني التزام بلاده بمواصلة قدراتها النووية وذلك على إثر استخدام العراق لأسلحة الدمار الشامل وضرب مفاعلات بوشهر ست مرات، فقامت بالبحث عن العقود السابقة مع الدول الأوروبية لبناء المفاعلات النووية كما حاولت الحصول على رؤوس نووية من جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، وفي عام 1990 تعاقدت إيران مع المركز الوطني الاسباني للصناعة والأجهزة النووية لتزويدها بالأجهزة والمعدات لإكمال مفاعل بوشهر، ولكن هذا العقد ألغي بعد شهرين بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية.

شهد البرنامج النووي الإيراني نشاطا مكثفا بعد انهيار الإتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، بحيث أصبحت إيران تمتلك بنية أساسية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة كما أنها قامت بنشر المنشآت النووية الإستراتيجية على مساحة واسعة وإحاطتها بجدار هائل من السرية تحسبا لضربات جوية عسكرية،[2] واستمرت إيران في جهودها حيث أبرمت تعاقدا مع الصين (مستغلة العداء الصيني– الأمريكي) لتزويدها بالوقود النووي عام 1991 في فترة انشغال الولايات المتحدة بحرب الخليج الثانية (العراق– الكويت) حيث ساعد ذلك على تمرير التعاقد الصيني– الإيراني لاعتبارات سياسية، إذا استلمت إيران ما يقارب 1000 كغم من غاز هكسافلوريد اليورانيوم و400 كغم من مادة تترافلوريد اليورانيوم، كذلك 400 كغم من مادة ديوكسيد اليورانيوم فضلا عن 120 كغم

---

[1] رائد حسين عبد الهادي حسنين، مرجع سبق ذكره، ص37.

[2] تاريخ إيران النووي، مفكرة الإسلام، على الرابط: www.islammemse.cc/2007/04/01/38942.html.

من اليورانيوم المكثف الخام من دون إشعار الوكالة الدولية للطلقة الذرية.[1]

في عام 1992 أجرت إيران تجارب تتعلق بتخصيب اليورانيوم وتكنولوجيا الطاردات المركزية في جامعة الشريف، وأعلنت روسيا أنها وقعت اتفاقا معها لبناء مفاعل للماء الخفيف في بوشهر غير أن الظروف الاقتصادية لإيران آنذاك أعاقت استكمال الاتفاقية، جاء التطور الأبرز في البرنامج خلال عام 1995 حين وقعت الحكومة الإيرانية عقدا مع روسيا لتنفيذ مشروع بوشهر تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية تم بموجبه حصول الإيرانيين على مفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف بطاقة 1000 ميغاواط وبموجب الاتفاق تقرر انجاز أول مفاعل في بوشهر لتوليد 30–50 ميغاواط خلال أربع سنوات وتدريب 15 خبيرا نوويا إيرانيا في روسيا.

مما سبق فان إيران تحاول الحصول على أسلحة نووية بطريقة أو بأخرى، وذلك من خلال شراء مواد مزدوجة الاستخدامات من جهات ومصادر غريبة، الأمر الذي زاد من تخوف الولايات المتحدة ودول أخرى من احتمال تصنيع وسائل محلية – كالتخصيب بالطرد المركزي – لإنتاج وقود القنبلة، ونتيجة لهذا التخوف فرضت الولايات المتحدة حظرا على إيران ومارست ضغوط على الموردين لها خاصة روسيا والصين.[2]

المطلب الثاني: دوافع وأهداف امتلاك إيران للسلاح النووي.

تختلف أهداف الدول ودوافعها للحصول على قدرات نووية، فبالنسبة لإيران تتحرك سياستها النووية في إطار مجموعة معقدة من الدوافع والنوايا بعضها معلن وبعضها الآخر غير معلن، ويظهر ذلك بوضوح في برنامجها النووي على الرغم من أن دوافعها الظاهرية تبدو سليمة حتى الآن، ولكنها تتبع مبدأ الاستخدام المزدوج، ويؤكد هذا التزاوج القائم بين تطوير القدرات النووية وتطوير أنظمة صاروخية متعددة والشروع ببناء برنامج فضائي، وكلامها يعني احتمالية الاستخدام السلمي والعسكري في آن واحد.

أولا: دوافع امتلاك إيران للبرنامج النووي الإيراني.

تبرز الكثير من الطروحات النظرية لتبرير لجوء إيران إلى امتلاك قدرات نووية ومن أبرز هذه الدوافع :

---

(1) Anthony. Vardisman, **Iran and Nuclear Weapons.** center for strategic and international studies, Washington. D c, 2000, p 31.

(2) نشأة وتاريخ البرنامج النووي الإيراني، مفكرة الإسلام، على الرابط:
www.albainah.net/index.aspFonction= Ttem&i3017?.

أ- دوافع خارجية:

1- امتلاك القوة العسكرية:

تستند الدوافع العسكرية وراء البرنامج النووي الإيراني إلى أن الفكر الاستراتيجي الإيراني ركز بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية- الإيرانية والتهديدات الأمريكية- الإسرائيلية لها، وأنها لابد أن تستعد لأية احتمالات في المستقبل إلى جانب حماية النظام الإيراني من محاولة تغييره، وحماية مصالح إيران الحيوية في ظل النظام العالمي الحالي والمتغيرات الدولية وإيجاد بيئية تشكل اقل تهديدا لها.

2- تعزيز المكانة السياسة الدولية:

بمعنى تعزيز المكانة السياسة سواء على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد الدولي فامتلاك الدول للسلاح النووي يساعد في تقوية الدول للحصول عليها مكاسب سياسية في تفاوضها مع الدول الإقليمية والعالمية،[1] وبناءا عليه فإن امتلاك إيران للسلاح النووي يعطيها مكانة سياسية وقدرة تفاوضية أكبر لتحقيق مكاسب سياسية تحقق الأمن والاستقرار والهيئة .

3- الأمن والاستقلال الكامل:

ترى إيران نفسها الآن في مواجهة القوة العظمى الوحيدة في العالم التي تمتلك معظم مشاريعها ومصالحها في المنطقة، الأمر الذي يشكل تهديدا للأمن القومي الإيراني وسيادته ولا يمكن مواجهة هذا التهديد إلا بامتلاك قوة رادعة بحكم السلاح النووي.[2]

ب – الدوافع الداخلية:

1- تحقيق أهداف معينة للسياسية الداخلية:

مثل إرضاء الغرور الوطني وارفع الروح المعنوية الوطنية أو إرضاء المؤسسة العسكرية و يمكن توضيح هذه الدوافع كما يلي:

2- البقاء:

وهو حافز أساسي لامتلاك السلاح النووي، ويستند إلى تصور أن هناك حاجة إلى وسيلة تضمن بقاء دولة ما أو ثقافة ما، فإيران لا تواجه عدوا أو تهديدا مصمما على إزالتها، ولكن تجد أن البقاء كدولة دينية شيعية ذات ثقافة خاصة هو هاجس أمني قومي مستمر داخل التركيبة العقائدية الإيرانية.

---

[1] عبد الله فالح المطيري، **أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011، ص 53.

[2] رائد حسين عبد الهادي حسنين، مرجع سبق ذكره، ص 24.

3-الردع:

يمثل الردع عقيدة إستراتيجية في منظومة الأمن القومي الإيراني، فالجيش الأمريكي ينتشر في العراق والخليج ويتمركز في دول آسيا الوسطى والمحيط الهندي كما تنظر إسرائيل النووية إلى إيران باعتبارها العدو الأول لها.

4- الهيبة والمكانة:

على مر التاريخ كان امتلاك القوة العسكرية القوية والمتفوقة يعد الوسيلة الأساسية لترسيخ هيبة الدولة، وتحديث إيران لقواتها العسكرية، وامتلاكها تقنيات تصنيعها بالإضافة إلى وجود قوة نووية يمكن أن يضعها في مصاف القوى الإقليمية العظمة ويزيد من حضورها الدولي.[1]

5- حالة القوة العظمى:

تمتلك إيران إرثا إمبراطوريا عظيما متمثلا في الإمبراطورية الفارسية التي كان يمتد نفوذها إلى وادي النيل وآسيا الصغرى، الأمر الذي حفزها نحو بناء قوة عظمى مهيمنة إقليميا وحتى دوليا، وخصوصا مع امتلاكها لعمق إيديولوجي مهم.

بالإضافة إلى أحد الدوافع المهمة وراء امتلاك إيران للقدرات النووية وهو رغبتها في لحاق القوى الإقليمية المجاورة لها، كما أن سعيها لامتلاك السلاح النووي يعبر بشكل أو بآخر عن رفضها لسياسة الغرب التي تغض الطرف عن مطالب دول منطقة الشرق الأوسط بتطبيق التفتيش الدولي على المنشآت النووية في إسرائيل، أو على الأقل مطالبتها بالتوقيع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية.[2]

ثانيا: أهداف البرنامج النووي الإيراني.

تسعى إيران بامتلاكها للأسلحة النووية إلى العديد من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- الأهداف الاقتصادية:

تهدف إيران إلى تأمين 20% من الطاقة الكهربائية التي تحتاج إليها البلاد من الطاقة النووية لاسيما في ضوء الزيادة السكانية الكبيرة التي تشهدها، ومن أجل تقليل

---

[1] نزار عبد القادر، "الدوافع الإيرانية والجهود الدولية لاحتواء". **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، د.د.ن، د.ب.ن، العدد 54، ص 135.

[2] نفس المرجع، ص 136 .

الاعتماد على ثروتها الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي ولزيادة صادراتها النفطية وضمان الحصول على المزيد من عائدات العملة الصعبة.

وفي ظل سياسة تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة عدا النفط، كما أن صناعة الطاقة تعاني العديد من المشكلات الفنية والإدارية مما اضطراها إلى استيراد كميات كبيرة من البنزين للاستهلاك المحلي، فقد أنفقت إيران قدرا كبيرا من ثروتها القومية خلال فترة حكم الشاه على البرنامج النووي، لذا تم التشديد على النفقات والاهتمام بالبرنامج حتى لا تذهب المقدرات التي صرفت عليه.[1]

2- الأهداف السياسية:

كان يهدف الشاه من البرنامج النووي تعزيز قدراته العسكرية كي يستحق بجدارة دور شرطي الخليج الحامي لحقوق النفط وإمداداته عبر البحار، أما مع نجاح الثورة وتحول إيران إلى جمهورية إسلامية فقد تولدت لدى النظام الحاكم الرغبة في قيادة العالم الإسلامي، خاصة مع صعود المحافظين على حساب الإصلاحيين ورغبت إيران الإسلامية في أن توجد لها مكانة متميزة على الساحة الإقليمية والقيام بأدوار متعددة أبرزها المشاركة في ترتيبات امن الخليج، وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال غرب آسيا والاستفادة من التحولات الجارية في المنظومة الدولية واستغلال حالة الفراغ الإيديولوجي لوضح إستراتيجية استقطبت في العالم الثالث .

لذلك استغلال السياسة الأمريكية التي مكنتها من التخلص من قوى إقليمية معادية لها كنظام الرئيس صدام حسين ونظام طالبان، كون النظام أدرك بأن السلاح النووي يمكن أن يقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز سياستها ومكانتها الإقليمية والدولية مما يعطيها المزيد من الثقل والتأثير الفكري والإيديولوجي، ويستمر في تعزيز قيادتها لتيارات مذهبية وطائفية وثقافية لها تشعبات وامتدادات فيها وراء حدودها الجغرافية.[2]

3- الأهداف القومية والدينية:

أسهم العامل العرقي والاثني والقومي والديني في تعزيز رغبة إيران في امتلاك الطاقة النووية، فالاختلاف بين إيران وشعوب المنطقة ولد لديها مخاوف من إمكانية الاضطهاد أو الاعتداء عليها من الطوائف الكبرى في المنطقة، خاصة في ظل امتلاك المسيحيين والهندوس والبوذيين واليهود وحتى المسلمين السنة فلماذا يحرم الشيعة من امتلاكه؟، باعتبار إيران تتعامل مع ذاتها بأنها الدولة الممثلة للطائفة الشيعة، كل هذه

---

(1) أحمد إبراهيم محمود، **البرنامج النووي الإيراني، أفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد**. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005، ص 18.

(2) حسن نافعة، سياسات القوى الإقليمية اتجاه العالم العربي. على الرابط:

www.bohahe.blogspot.com/2010/blog-post-2354 html.

الاعتبارات نستخدمها إيران في تعزيز التعبئة الدينية للنظام ولبرنامجها، وكذلك في علاقاتها الخارجية.[1]

4- الأهداف العسكرية والأمنية:

أسهمت الدوافع السياسية لإيران الهادفة إلى القيام بدور إقليمي فاعل في إدراك أهمية امتلاك سلاح نووي في منطقة أصبحت نووية بالفعل في ضوء امتلاك إسرائيل وباكستان والهند له، إضافة إلى رغبة إيران في تأمين نفسها اتجاه دول الخليج التي عقدت اتفاقيات دفاعية مع الولايات المتحدة والدول الغربية في إعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991، ناهيك عن تصعيد التهديدات الإسرائيلية لها .

دفعت كل هذه التهديدات الأمنية إلى ترسيخ قناعة لدى القيادة الإيرانية مفادها أن امتلاك قوة الردع وفعاليتها في الرد هو ما يؤخر اندلاع الحرب، ويعطل العدوان والاندفاع الأمريكي والإسرائيلي في المنطقة ويعزز من قدرة إيران الأمنية في مواجهتها كذلك يعزز من قدرات إيران العسكرية في مواجهة أي عدوان محتمل من باكستان مستقبلا نتيجة التقارب الإيراني الهندي.[2]

المطلب الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من البرنامج النووي الإيراني.

لقد اختلفت المواقف والآراء حول مؤيد ومعارض للبرنامج النووي الإيراني سواء على المستوى العربي أو الإقليمي أو الدولي، ويمكن تلخيص ذلك كما يلي:

أولا: الموقف العربي من البرنامج النووي الإيراني.

يتميز الموقف العربي بالغموض والتضارب في الآراء مع عدم وجود اتفاق موحد حول البرنامج، فجامعة الدول العربية وعلى لسان أمينها العام أكدت أن المنطقة لا يمكنها تحمل برامج نووية عسكرية ويجب إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ودون استثناء إسرائيل من ذلك، وطالب عمر موسى بتعاون تام بين الوكالة وإيران وضرورة الوصول إلى حل سياسي كحل وحيد للمشكلة المتاحة مع إيران فهي ترفض الحلول غير الدبلوماسية للقضية كما ترفض وجود السلاح النووي في المنطقة.[3]

---

[1] إبراهيم غالي، دوافع إيران النووية وردود الفعل العربية. على الرابط:
wwww.onislam.net/arabic/newsanalysis-ophnions.html.

[2] نفس المرجع.

[3] عرجون شوقي، **المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص 176.

أما مجلس التعاون الخليجي فقد دعا في بيان له إلى إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، وحتى المجتمع الدولي على العمل بجدية لإنشائها والضغط على إسرائيل إلى العدول عن رفض هذه المبادرات والإيفاء بالتزاماتها وتعهداتها القانونية خاصة ما وقعت عليه ضمن الفقرة الرابعة من معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، فقد تعهد الطرفان على العمل على إنشاء هذه المنطقة ضمن إطار سلام دائم وعادل.

ويتضمن البيان إطارا عاما لموقف هذه الدول من القضية النووية في الشرق الأوسط، ويتخلل هذا الإطار توافق ضمني وغير معلن وغير متفق عليه بشكل مسبق حول مبدأ وجوب منع إيران من تطوير قدراتها النووية خارج إطار الاستخدامات السلمية وأهم أسباب ذلك هو: وجود بعض الخلافات الإيرانية– الخليجية خاصة الخلاف مع الإمارات المتحدة حول الجزر الثلاثة إضافة إلى احتضان دول الخليج لقواعد عسكرية أمريكية ترى فيها إيران تهديدا لأمنها.[1]

ثانيا: الموقف الإسرائيلي من البرنامج النووي الإيراني.

لقد ظلت إسرائيل متخوفة من أي برنامج نووي في المنطقة يغير موازين القوى وهذا ما يتضمنه **"مبدأ بيغن"**[*] بضرب أي منشأة نووية في الشرق الأوسط، لكن الوضع الإيراني يختلف عن حالة العراق لأنها أفرزت حالة ارتباك في سياسة الردع من خلال الشك الإسرائيلية، فقد أبدى المفكرون الإستراتيجيون من جامعة تل أبيب قلقا واضحا اتجاه البرنامج النووي الإيراني من خلال **"تقرير التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط"** حيث اعتبروا أن هذا البرنامج هو خطر حقيقي على المنطقة وأنه مادامت لم تفرض عقوبات صارمة على إيران فإن مسألة امتلاكها للسلاح النووي هي مسألة وقت فحسب ولم يعد يفصلها الكثير منه عن ذلك، وأنه يجب القيام بعملية عسكرية جوية ضد منشأتها النووية، وقد أعدت عدة دراسات لتقديم سيناريوهات مختلفة لذلك وأكد نائب وزير الدفاع الإسرائيلي **"أفرا يم سنيه Ephraimsneh"** أن بلاده ستلجأ لذلك كحل أخير في حالة فشل كل الجهود الدولية لإيقاف هذا البرنامج، ودعا نائب رئيس الوزراء في الجمعية العامة للأمم المتحدة بوجوب التدخل لمنع إيران من إرهاب العالم بأسلحتها النووية واعتبر أن أمن العالم مهدد وأن إسرائيل من أكثر استعداد للقيام بعملية عسكرية ضد إيران وأكثر رغبة في ذلك .

---

[1] عرجون شوقي، المرجع السابق ذكره، ص 179.

[*] في عام 1992 نشرت المجلة التي تصدرها وزارة الحربية الإسرائيلية دارسة أكدت فيها أن إسرائيل تتبنى "مبدأ بيغن" الذي يمنح إسرائيل حق القضاء على أية محاولة تقوم بها أية دولة في المنطقة، تسعى من خلالها لامتلاك قدرة نووية.

ثالثا: الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني.

تتحرك تركيا في سياق تحسين علاقاتها مع إيران على أرضية المصالح المشتركة واستثمارها ضمن سياسة الانفتاح على دول الجوار، كما تسعى لتقليل التوترات والتناقضات في المواقف إزاء العديد من القضايا، حيث يتجلى الموقف التركي من برنامج إيران النووي في أنه يحقق لجميع الدول الاستفادة من الطاقة النووية السلمية حصرا طالما أنها تتماشى مع القوانين الدولية، وتخضع الالتزامات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ورفض سياسة الكيل بمكيالين اتجاه برنامج إيران النووي وذلك بفرض عقوبات كوسيلة لحل الأزمة وتفضيل اعتماد الدبلوماسية لتحقيق انفراج في الموقف المعقد بين إيران والمجتمع الدولي، كما ترفض تركيا الخيار العسكري للتعامل مع الأزمة واستخدام الأراضي التركية منطلقا للاعتداء، بالإضافة إلى رفضها امتلاك دول المنطقة لأسلحة الدمار الشامل بها فيها إسرائيل وذلك لجعل الشرق الأوسط منظمة خالية من السلاح النووي.[1]

رابعا: الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من شجع الشاه على تطوير أسلحته التقليدية وتجلى ذلك في توقيع أول اتفاق نووي مع إيران عام 1957 حصلت من خلاله على أول مفاعل للأبحاث بجامعة طهران، لكن اثر انتصار الثورة الإسلامية 1979 ووصول أية الله الخميني للحكم رفضت الولايات المتحدة التعاون في المجال النووي مع إيران، إذ ترى في الطموح الإيراني التوسعي خطرا محتملا على مصالحها الطاقوية في منطقة الخليج والشرق الأوسط، كما أن برنامجها النووي يمثل تهديدا مباشرا على حليفها الاستراتيجي في المنطقة وهي إسرائيل.[2]

لا يختلف الموقف الأمريكي كثيرا عن باقي المواقف، فقد عبرت التصريحات المعلنة عن موقف المواجهة للمشروع الإيراني، ووصلت إلى التهديد بالحرب وإجهاض هذا المشروع بالقوة المسلحة سواء بالطريق المباشر، أي استخدام القوات الأمريكية المتواجدة بالجوار العراقي والتلويح بالذراع الإسرائيلي والتذكير بما فعله الطيران الإسرائيلي بالمفاعل النووي العراقي عام 1981.[*]

---

[1] علي حسين باكير، الحسابات التركية في الملف النووي الإيراني. على الرابط:
www.alibaker .maktooblog.com/1599629.

[2] جمال مظلوم، "سيناريوهات العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية". **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 159، 2005، ص 267.

[*] مفاعل نوري عراقي انشأ بالتعاون مع فرنسا بالاتفاق بين صدام حسين وجاك شيراك، دمّر هذا المفاعل بقصف جوي إسرائيلي في 07 حزيران 1981 .

كما وجهت الإدارة الأمريكية العديد من الاتهامات لإيران، فإضافة إلى انتقادها حول البرنامج النووي فهي تتهمها برعاية الإرهاب ومعارضتها وعرقلتها لمسار السلام في الشرق الأوسط وتهديدها لدول الجوار في الخليج، وانتهاك النظام الإيراني لحقوق الإنسان وأنه غير ديمقراطي وبالتالي لا يحق له الحصول على هذه التكنولوجيا.[1]

خامسا: الموقف الأوروبي من البرنامج النووي الإيراني.

لا تخفي الدول الأوروبية قلقها من الطموح النووي لإيران الذي يتزامن مع تطوير هذه الأخيرة لقدرات صاروخية بالنسبة يتراوح مداها ما بين 2000 إلى 4000 كلم على الأقل، فالإتحاد الأوروبي مع اعترافه بحق إيران في الاستغلال السلمي للتكنولوجيا النووية كانت تعتقد أنه من الممكن تغيير سلوك إيران بالأساليب السلمية، وأن الأمر لا يحتاج إلى استخدام القوة، فالإتحاد للحفاظ على مواقفه المستقلة بالنسبة للولايات المتحدة قد طالب بحل التوتر بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية عن طريق الحوار.[2]

ويسعى الاتحاد الأوروبي لتحقيق عدة أهداف من وراء محادثاته النووية مع إيران منها:

- منع الأنشطة النووية الإيرانية من الوصول إلى درجة إنتاج الأسلحة النووية عن طريق اخذ ضمانات مادية وقابلة للفحص، فالإتحاد الأوروبي مثله مثل الولايات المتحدة لن يسمح مطلقا ولا يجب أن يسمح بأن تمتلك إيران سلاحا نوويا، لأن قلق أوروبا الأمني من إيران النووية هو أكثر من الولايات المتحدة، فعلى المدى البعيدة ومع احتمال دخول تركيا في عضوية الإتحاد الأوروبي ستكون إيران النووية جارة لأوروبا وستتفاقم مشكلة أوروبا.[3]

حاولت الدول الأوروبية بوصفها طرفا أساسيا أن تنأى بنفسها عن وجهة النظر الأمريكية في التعاطي مع البرنامج النووي الإيراني، وعملت مع إيران في النووية بحيث لا يصل هذا الملف إلى النهاية إلا من خلال الحل الدبلوماسي، فهي لا ترغب بتصعيد الموقف مع إيران للعلاقات الاقتصادية بينهما، غير أنها وقعت أكثر من ذي قبل تحت الضغط الأمريكي لاتخاذ قرار بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن وبذلك تطابقت وجهة النظر الأوروبية والأمريكية، لكن يرى بعض الأوروبيين أنه من الصعب

---

(1) عبد القادر مشري، "أزمة البرنامج النووي الإيراني: الأسباب– الاستراتيجيات– السيناريوهات". **مجلة دراسات إستراتيجية**، د.د.ن، د.ب.ن، العدد 09، ص 110.

(2) نفس المرجع، ص 111.

(3) محمد علي صبري، موقف الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حيال الملف النووي الإيراني، مختارات إيرانية، العدد 225، على الرابط: **www.albainak.net/index.aspx? Fonction**.

إجبار إيران على توقيع بروتوكولات إضافية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في خضم تخلف إسرائيل وباكستان والهند عن التوقيع.[1]

المطلب الرابع: البرنامج النووي الإيراني وأثره على استقرار منطقة الخليج.

تعدد الآثار التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج سواء كانت بيئية أو أمنية، ويمكن توضيحها كما يلي:

أولا: تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج.

مما لا شك فيه أن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار المنطقة من زاويتين:

1- تكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث أن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه فان مسارها لن يكون الشمال أو الشرق ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى "الهند- باكستان- الصين" وفي الشمال هناك روسيا، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي الغرب.

2- إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية تنعكس أثارها على المنطقة خاصة وإن الإستراتيجية الأمريكية لا تستبعد الخيار العسكري لتسوية الملف النووي الإيراني،[2] ومن تم فإن الرد الإيراني قد يأخذ أشكالا عديدة منها:

- أن تقوم إيران عن طريق حزب الله بقصف عشوائي لإسرائيل مما قد يؤدي إلى تصاعد العنف بين إسرائيل والدول المجاورة (سوريا ولبنان).
- قد تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية من خلال استخدام صواريخ أرض- أرض، وهو الأمر الذي يندر باحتمال تحول المواجهة بينهما إلى حرب إقليمية عواقبها عديدة منها: إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة .
- قد تستهدف إيران السفن الأجنبية مما سيؤثر على حركة الملاحة في الخليج، ومن تم على استقرار الأسواق النفطية خاصة ما تعلق بدول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد على النفط كمصدر مهم للدخل القومي.[3]

---

[1] رائد حسين عبد الهادي حسنين، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[2] أشرف محمد كشك، العلاقات الإيرانية- الخليجية: رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج الإيراني، مختارات إيرانية، العدد62، على الرابط: **www.albainal.net/atrk.girf?accont=SGqlila**

[3] نفس المرجع.

ثانيا: صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج.

من الآثار المهمة بالنسبة لامتلاك إيران سلاحا نوويا صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، إذ تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية الخليجية، فإيران تطالب دوما بان يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة انطلاقا من أن أمن الخليج هو مسؤولية دوله، الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول المجلس الست التي ترى في الوجود الأجنبي عاملا مهما لضمان أمنها.

إلا أن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج وذلك لعدة اعتبارات:

1- إمكانية قيام سباق نوري ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها، حيث ستعمل الدول العربية جاهدة من أجل الدخول في النادي النووي وهو ما أكده **أمير دولة قطر** بالقول: "إن منطقتنا مشمولة بالخطر إذا أخذنا بالاعتبار وجود دولتين نوويتين على أطراف المنطقة مما الهند وباكستان اللتان أصبحتا متساويتين في القوة النووية، بالإضافة إلى وجود البرنامج النووي الإيراني، ومن ثم لن تقف الأطراف الأخرى موقف المتفرج مما يحدث".[1]

2- إن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صبغة أمنية مشتركة في الخليج لا بد أن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها.

3- امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني، والتي استهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة وصولا إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة وحل كافة القضايا العالقة بالحوار والتفاوض، وبالتالي فإن امتلاك إيران للسلاح النووي يمثل **"ردة"** في العلاقات التي يسودها توتر، بالفعل نتيجة الإصرار الإيراني على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث واعتبار القضية شأنا إيرانيا داخليا بالرغم من كونها إحدى أهم القضايا الثانية على جدول أعمال القمم الخليجية السنوية.[2]

---

[1] عبد الحميد الأنصاري، "متى تتحرك دول الخليج إزاء النووي الإيراني". **مجلة آراء حول الخليج**، د.د.ن، د.ب.ن، العدد 16، 2006، ص 68.

[2] عبد الله فالح المطيري، مرجع سبق ذكره، ص 69.

ثالثا: الآثار البيئية المباشرة.

تعد دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة الدول المتضررة من جراء الأسلحة النووية الإيرانية، حيث يقع مفاعل "بوشهر" الذي يعد أهم مرافق المشروع النووي الإيراني على بعد 280 كم من مدينة الكويت، ويعتمد هذا المفاعل بصفة أساسية على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تملك عناصر الأمان النووي المضمونة، وبالتالي فإنه ظل الحظر الغربي على الآلات والمعدات التي تستخدم في الصناعة النووية فإن إيران قد تسعى لإنجاز وإتمام تسلحها النووي اعتمادا على آلات نووية أقل ضمانا، ومن ثم تصبح دول الخليج في مرمى الخطر إذا ما حدث تسرب، وتمت شواهد تاريخية على هذه الأخطار ومنها **حادثة تشرنوبل** عام 1986[*]، ومن ناحية أخرى فإن إيران في محاولتها التخلص من النفايات النووية قد تتجه إلى التخلص من الماء الثقيل في الخليج الأمر الذي من شأنه أن يخلق أزمة تلوث لكل دول المنظمة.[1]

[*] وقعت الكارثة في القسم الرابع من مفاعل محطة تشرنوبل بأوكرانيا، عند إجراء الخبراء تجربة لاختبار أثر انقطاع الكهرباء عليها، فأدى خطأ في التشغيل إلى حدوث انفجار وحرائق وسحابة قاتلة من الإشعاعات النووية انتشرت في أوكرانيا وجارتيها روسيا البيضاء وروسيا.

[1] عبد الله فالح المطيري، المرجع السباق ذكره، ص 70.

خلاصة الفصل:

كانت مرحلة التسعينات مرحلة ملائمة لإيران للخروج من عزلتها الدولية فالأوضاع الإقليمية الجديدة التي شهدتها منطقة الخليج دفعت بها لإعادة صياغة دورها الإقليمي بالشكل الذي يضمن لها مكاسب سياسية واقتصادية بل وإقليمية أيضا.

وكان لهذا التغيير دلالته في ما يتعلق بمحاولة إيران تدعيم علاقاتها الخارجية في إطار خطتها لإعادة البناء وجدب الاستثمارات لتعويض خسائرها خلال حرب الثماني سنوات مع العراق، فقد شهدت العلاقات الإيرانية- الخليجية تحسنا ملحوظا في السنوات التالية لتولي خاتمي الحكم، وانعكست بشكل واضح في الزيارات التي قامت بها الوفود الرسمية والبرلمانية الإيرانية إلى عدد من الدول الخليجية وبخاصة المملكة العربية السعودية والكويت، إلا أن تمسك إيران بموقفها واحتلال الجزر الثلاث (طنب الصغرى- طنب الكبرى- أبو موسى) شكل عقبة حقيقية أمام تطوير علاقاتها بالمحيط الإقليمي الذي يمثل عمق إيران الأمني والاقتصادي والتجاري، كما اعتمدت الحكومة الإيرانية سياسة التهدئة مع الدول الغربية ومحاولة الانفتاح معها في إطار ما يسمى بسياسة "حوار الحضارات" بدلا من "تحدي هيمنة الدول الكبرى".

تحاول إيران أن تكون لها دور مؤثر في المنطقة العربية ولاسيما منطقة الخليج العربي، وينصب تركيزها واهتمامها على المنطقة نظرا لأهميتها الإقليمية والدولية والدليل على ذلك التركيز الإيراني على أمن الخليج العربي، والذي تؤكد فيه أن تحقيق الأمن في منطقة الخليج يجب أن يكون من اختصاص الدول الواقعة في هذه المنطقة وقد رفضت إيران "إعلان دمشق" الذي من خلاله تستطيع مصر وسوريا الاشتراك في الترتيبات الأمنية للمنطقة، إضافة إلى موقفها الرافض للاتفاقيات الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي.

سعت إيران للحصول على زيادة في قدراتها العسكرية والسياسية وذلك في ظل نظرتها للوضع الإقليمي والدولي المحاطة به، فامتلاكها للسلاح النووي يعبر بشكل أو بآخر عن رفضها لسياسة الغرب اتجاه المنطقة وكدا التصدي للتهديدات الأمريكية والإسرائيلية الموجهة ضدها، كما عملت إيران على طمأنة دول الخليج العربية بأن البرنامج الإيراني لا يشكل تهديدا لها، وأنها بمثابة شرطي المنطقة الذي يمكن الاعتماد عليه حال وقوع تهديدات أمنية.

الخاتمـــــــة

إيران دولة إقليمية كبرى في منطقة ذات أهمية دولية، سواء من الناحيتين الجيوبوليتيكية والتاريخية أو من النواحي السياسية والاقتصادية الأمر الذي مكنها من تبوء مركز متميز، وجعلها تؤدي دورا مهما في النظام الإقليمي في عهد شاه إيران محمد رضا بهلوي 1974 حيث لعبت إيران دور **"شرطي الخليج"** للدفاع عن المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي باعتبارها الحليف الاستراتيجي لها.

بعد سقوط الشاه وإعلان الجمهورية الإسلامية عام 1979 أخذت إيران الثورة تسعى إلى لعب دور إقليمي مختلف عن الدور الذي كان لها زمن الشاه استنادا إلى عمليات تصدير الثورة إلى الدول المجاورة وعدائها الصريح للغرب، غير أن الحرب مع العراق (1980–1988) حالت دون ذلك بل وأدت إلى عزل إيران وتدهور علاقاتها سواء على الصعيدين الإقليمي أو حتى الدولي.

تعتبر أزمة الخليج الثانية (1990–1991) والتي تمثلت باحتلال الكويت من قبل الجيش العراقي لمدة سبعة أشهر، بمثابة الفرصة الهامة لكسر حالة العزلة والانفتاح الإيراني على دول الخليج وحتى العالم الغربي وتمهيدا لاستعادة إيران دورها ووزنها على المستوى الإقليمي والدولي.

واتسمت العلاقات الخليجية– الإيرانية بالتشابك والتعقيد رغم وجود العديد من أوجه العلاقات الاقتصادية والتجارية ذات الوزن الهام بين الطرفين، ظلت العديد من المسائل العالقة تطبع العلاقة بنوع من التأزم، إلا أن البرنامج النووي الإيراني قد شكل محدد رئيسي للسياسة الإيرانية في الخليج باعتباره يعطي إيران بعدا إستراتيجيا وحيويا وبالتالي موضوعا غير قابل للمساومة لأنه يمثل مطلبا قوميا على المستوى الرسمي والشعبي، فيما يشكل للدول الخليجية مصدر قلق وتوجس للعديد من الاعتبارات لأنه يجعل ميزان القوى في صالحها.

وفي ختام دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1 – السياسة الإيرانية في الخليج العربي انتقلت من الراديكالية في عهد الخميني إلى البراغماتية في مرحلة ما بعد الثورة.

2 – تبقى النزعة التوسعية هي السمة الرئيسية لتوجهات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي باختلاف أنظمة الحكم.

3 – استمرار إيران في تطويرها لبرنامجها النووي يؤدي إلى عدم الاستقرار ومزيد من سباق التسلح في المنطقة، إضافة إلى غياب الثقة بين دولها.

قائمة الجداول

الجدول رقم 01: نسبة الشيعة في دول الخليج.

الدولة	عدد السكان بالمليون	النسبة المئوية للشيعة	عدد الشيعة بالمليون
إيران	68.7	%90	61.8
العراق	26.8	%65	17.4
السعودية	27	%10	2.7
الكويت	2.4	%30	0.73
البحرين	0.7	%75	0.52
الإمارات	2.6	%6	0.16
قطر	0.89	%16	0.14

المصدر:وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020. مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، الجزائر، 2010، ص 34.

الجدول رقم 02: حجم القوات المسلحة والإنفاق العسكري للسعودية والعراق وإيران لعام 1995.

القوة العسكرية	السعودية	العراق	إيران
حجم القوات المسلحة	162500	282500	513000
حجمالإنفاق العسكري (مليون دولار)	13759	22600	14784
قطاع المدفعية	438	1730	2948
قطاع البحرية	71	21	112
الطائرات المقاتلة	295	316	295
الدبابات المقاتلة	1055	2700	1520

المصدر:حسن منصور العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص 185.

الجدول رقم 03: تواز ن القوى في فترة 1979– 1995.

الدولة	الكتلة الحيوية	القوة الاقتصادية	القوة العسكرية	الإجمالي
إيران	23.76	23.72	19.43	66.95
السعودية	73.33	29.05	12.63	66.01
العراق	14.85	11.79	13.15	39.79

المصدر: منصور حسن العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص 184.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: خريطة توضح التوزيع الإثني و العرقي في إيران.

Source: Dr. Afrasiab Shekofteh. State of Minorities in Iran.
http://www.pen-kurd.org/englizi/varia/state-of-minorities-iniran.html.

الملحق رقم 02: خريطة توضح دول منطقة الخليج العربي.

Source: Central Asia and the New Great Game.
http://chinaconfidential.blogspot.com/2010/11/central-asia-and-new-greatgame.html.

الملحق رقم 03: خريطة توضح الجزر الثلاثة المتنازع عليها بين إيران و الإمارات.

المصدر: وكالة العين الإعلامية. على الرابط:
http://www.eyeiraq.com/newsDetails_ar.aspx?info=true&detailid=35645.

قائمة المراجع

I). مراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. أحمد إبراهيم محمود، **البرنامج النووي الإيراني، آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد**. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005.
2. إدريس محمد السعيد، **تحليل النظم الإقليمية**. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2002.
3. **أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، 1998.
4. إيزدي بيزن، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**. تر: سعيد الصباغ، دار الثقافية للنشر، د ب ن، 2000.
5. بروين خير الدين، **الوسيط في القانون الدستوري الإيراني**. تقديم: زهير شكر، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، 2009.
6. بيليس جون، سميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية**. تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2004.
7. جرجس فواز، أمريكا والإسلام السياسي: **صراع الحضارات أم صراع المصالح؟**. تر: غسان غصن، دار النهضة، بيروت، 1998.
8. حتي ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقة الدولية**. دار الكتاب العربي، بيروت، 1985.
9. حسيني فاضل، **مشكلة شط العرب**. معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة، 1997.
10. الحمداني ضاري سرحان، **سياسة إيران اتجاه دول الجوار**. العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011.
11. الخثلان صالح، **الصراع على قزوين: دراسة للأبعاد الإستراتيجية للتنافس على الثروات النفط والغاز في منطقة بحر قزوين**. مركز فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2000.

12. درويش عتيق جمعة علي، **العلاقات الإماراتية- الإيرانية وأمن دول مجلس التعاون الخليجي**. أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، 2003.

13. رجب يحيى حلمي، **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية العالمية**. مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، 1997.

14. رسول فاضل، **العراق- إيران أسباب وأبعاد النزاع**. المعهد النمساوي للسياسة الدولية، مصر، 1996.

15. سليم محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**. ط2، دار الجيل، بيروت، 2001.

16. السويدي جمال سند، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي على مشارف القرن الواحد والعشرين**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1997.

17. ـــــــــ، **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1998.

18. شاكر محمود، **إيران**. المكتب الإسلامي، بيروت، 1986.

19. شكر زهير، **السياسة الأمريكية في الخليج العربي**. معهد الإنماء العربي، بيروت، 1982.

20. طوالبة حسن محمد، **مناقشة في النزاع العراقي الإيراني**. الوطن العربي، بيروت، 1984.

21. عبد الحي وليد، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**. مركز الدراسة التطبيقية والاستشراف، الجزائر، 2010.

22. عبد الله عادل علي، **محركات السياسة الفارسية في منطقة الخليج العربي**. تقديم عبد الله فهد النفسي، مدارك، د ب ن، 2008.

23. عبد الله عبد الخالق، **أسس التعاون والحوار في العلاقات العربية- الإيرانية**. المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، القاهرة، 2009.

24. عبد الناصر وليد، **إيران دراسة عن الدولة والثورة**. دار الشروق، مصر، 1997.

25. العبيدي محمد عبد الرحمن يوسف، **تركيبة النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**. مركز الدراسات الإقليمية، العراق، 1998.

26. العتيبي منصور حسن، **السياسة الإيرانية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000**. مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008.

27. العجمي ظافر محمد، **أمن الخليج: تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية والأمنية**. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006.

28. علي عيسى، **العلاقات العمانية- الإيرانية**. دار المستقبل، عمان، 2011.

29. العيدوس محمد حسن، **الجزر العربية والاحتلال الإيراني نموذج العلاقات العربية الإيرانية**. ج2، دار العيدوس للكتاب الحديث، الإمارات، 2002.

30. ـــــــــــ، **العلاقات العربية الإيرانية 1921- 1981**. منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1985.

31. قاسم جمال زكريا وآخرون، **العلاقات العربية الإيرانية**. معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993.

32. كمال محمد مصطفى، نهرا فؤاد، **صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية- الأوروبية**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

33. كوغيل تييري، **إيران الثورة الخفية**. تر: خليل أحمد خليل، دار الغرابي، بيروت، 2008.

34. ماردیني أهبر، **الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة**. دار اقرأ، بيروت، 1986.

35. **مجلس الفكر العربي: قضايا عربية، إيران وأمن الخليج**. مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، الإمارات، 2010.

36. محمد أحمد إبراهيم، **البرنامج النووي، أفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد**. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005.

37. المزروعي محمد سالم، **التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي من مطالع التسعينات: دراسة مقارنة في دور المؤسسة التشريعية**. دار الفكر الجامعي، د ب ن، ص 2004.

38. مسعد نيفين عبد المنعم، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية.** مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004.

39. معهد البحوث والدراسات العربية، **العلاقات العربية- الإيرانية.** مركز البحوث العربية، القاهرة، 1993.

40. مقلد إسماعيل صبري، **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي.** شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1984.

41. نوفل سيد، **الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية.** معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1972.

42. هلال علي الدين، **الإشكالات في العلاقات العربية- الإيرانية، مستقبل العلاقات العربية- الإيرانية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الحالية.** المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2009.

43. هويدي فهمي، **إيران من الداخل.** ط2، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، 1988.

44. ـــــــــ، **أزمة الخليج: العرب وإيران: وهم الصراع وهمّ الوفاق.** دار الشروق، بيروت، 1999.

45. هيكل محمد حسين، **مدافع آية الله قصة إيران والثورة.** ط6، دار الشروق، القاهرة، 2002.

46. يحيى عقاب، **العراق في زمن الاستثناء.** دار الكتاب العربي، الجزائر، 1999.

ب- الموسوعات:

1. أنجاف حسن كريم، **موسوعة تاريخ إيران السياسي.** المجلد 4، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2008.

2. الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة.** مؤسسة عربية للدراسات والنشر، لبنان، 1985.

3. معوض جلال، **غزو الكويت وحرب الخليج الثانية.** موسوعة أحداث القرن العشرين، ج4، دار المستقبل العربي، القاهرة، 2000.

ج- المجلات:

1. احتشامي أنور، النظام الإيراني الجديد التطورات المحلية ونتائج السياسة الخارجية. **مجلة المستقبل العربي**، دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 258، أوت 2000.
2. الأنصاري عبد الحميد، متى تتحرك دول الخليج إزاء النووي الإيراني. **مجلة أراء حول الخليج**، د. د. ن، الإمارات، العدد 16، 2006.
3. البرصان أحمد سليم، إيران والولايات المتحدة ومحور الشر: الدوافع السياسية والإستراتيجية الأمريكية. **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 148، 2002.
4. البطنيجي عياد، التحالف السوري الإيراني: تاريخه، حاضره ومستقبله. **المجلة العربية للعلوم السياسية**، د.د.ن، العدد 20، لبنان، 2008.
5. خالدي أحمد وأغا حسين، العلاقات السورية الإيرانية مصالح تعزز الاستمرار والتطور بين إيران وأمريكا والخليج. تر: **مجلة شؤون الأوسط**، د.د.ن، لبنان، العدد 49، 1996.
6. خلاف تميم هاني، القدرات الإيرانية: المنظور الدولي والإقليمي. **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 142، 2002.
7. السمرائي خليل إبراهيم، سياسة إيران الخارجية تجاه مشكلة الحدود مع العراق. **مجلة العلوم السياسية**، د. د. ن، بغداد، العدد 8، 1990.
8. السبكي آمال، تاريخ إيران السياسي بين الثورتين (1906- 1979). **سلسلة عالم المعرفة**، المجلس الوطني للفنون والآداب، الكويت، العدد 250، 1989.
9. صادق إسماعيل محمد، العلاقات الخليجية الإيرانية والحذر المتبادل. **مجلة دنيا الرأي**، د. د. ن، الرياض، 2010.
10. طاهر علاء الدين، تسيس: إشكالية السياسة الإيرانية بين منطقة الخليج والساحة الدولية. **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 22، جوان 1994.
11. عبد القادر نزار، الدوافع الإيرانية والجهود الدولية للاحتواء. **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، د. د. ن، لبنان، العدد 54، د. س. ن.

12. عبد الله عبد الخالق، العالم المعاصر والصراعات الدولية. **سلسلة عالم المعرفة،** المجلس الوطني للفنون والآداب، الكويت، العدد 133، 1985.

13. فتحي ممدوح أنيس، إيران قوة مضافة أم مصدر تهديد للأمن العربي. **مجلة السياسة الدولية،** مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 103، 1997.

14. محمد عبد الله يوسف سهر، السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار. **مجلة السياسة الدولية،** مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد138، أكتوبر 1999.

15. مسعد نيفين عبد المنعم، معضلة العلاقات العربية- الإيرانية من احتلال العراق. **مجلة الدراسات الفلسطينية،** مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 74- 75، 2008.

16. ـــــــــــ، "إيران... إلى أين؟". **مجلة المستقبل العربي،** مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 365، جويلية 2000.

17. مظلوم جمال، سيناريوهات العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية. **مجلة السياسة الدولية،** مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 54، 2005.

18. المقداد محمد أحمد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية، العلاقات الإيرانية – العربية: حالة دراسة. **مجلة دراسة العلوم الإنسانية والاجتماعية،** معهد بيت الحكمة، الأردن، العدد 2، مارس2013.

19. نوفل ميشال، إيران القيمة الإستراتيجية. **مجلة شؤون الأوسط،** لبنان، العدد 49، فيفري 1996.

20. ـــــــــــ، إيران والتطبيع المشترك. **مجلة شؤون الأوسط،** العدد 66، لبنان، 1997.

21. يالتا بول، الثورة الإسلامية في إيران. **مجلة السياسة الدولية،** مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 73، جوان- جويلية 1983.

د- المذكرات:

1. الجرابعة رجائي سلامة، **الإستراتيجية الإيرانية اتجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط 1979- 2011.** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.

2. حسين رائد حسين عبد الهادي، **البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي (1979-2010)**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الدراسات العليا، جامعة الأزهر، غزة 2011.

3. حمدون حمد محمود إبراهيم، **السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل الاحتلال الأمريكي 2003-2010، دراسة في المتغيرات الجيوسياسية**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، 2012.

4. الخوالدة هشام أجريد، **السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني(1991-2012)**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.

5. شوقي عرجون، **المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

6. عبد الكريم بن راحلة، **الإستراتيجية الأمنية لإيران في الشرق الأوسط**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009.

7. عبد الله حجاب، **السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج (1979-2011)**. مذكرة مقدمة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات آسيوية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012.

8. عيساوة آمنة، **الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.

9. المطيري عبد الله فالح، **أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الوسط، الأردن، 2011.

II- مراجع باللغة الأجنبية:

أ- بالفرنسية:

1. F. Khosrokhavar, **Anthropologie de la révolution iraminne: le reve impossible**. L'Hamatan, Paris,1997.
2. **————————, L' utopie sacrifiée. Sociologie de le revolution iranienne**. presses de la FNSP, paris, 1993.
3. N .Yavardi-D'Hallen court, **la difficile rémergence d'une presse indépendante en Iran: Kayan, une revue en requête modernité islamique**. cahiers d'étude sur la Méditerranée orient et monde turco-iranien (CEMOTI), n°20,1995.
4. olivier Roy, les « habits neuf de Rafsandjan ». **politique international**, n°5, Hiver1990-1991.

ب- بالإنجليزية:

1. Anthony H. Cardesman, **Iran and Nuclear Weapons**. centers for strategic and international studies, Washington D.c,2000.
2. Peter Jones, **Iran's political system and its implication for u.s policy**. partnership for a secure America, u. s. a, 2011.

III-المواقع الإلكترونية:

أ- مواقع باللغة العربية:

1. إعلان دمشق. على الرابط:

www.moqatel.com/openshare/Bekth.ht

2. ردود الفعل الإقليمية والدولية، ومواقفها اتجاه الغزو العراقي.على الرابط:

www.moqatel.com/openshare/Bekoth/IraqKwit.htms

3. الزويري محجوب، العلاقات الإيرانية- السعودية في ضوء الملفات الساخنة بالمنطقة. على الرابط:

www.aljajeera.net/index.ospx.

4. سجد بور كريم، في فهم الإمام الخامينى رؤية قائد الثورة الإسلامية الإيرانية. على الرابط:

www.Carengie Endowment.org/pules.

5. الشرقاوي باكينام، السياسة الخارجية الإيرانية، على الرابط:
www. aljazzera. net/ specialfiles/ de 4 add 4c- 44ed
6. الصباغ سعيد، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران. على الرابط:
www. kotobarama. com.
7. صبري محمد على، موقف الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حيال الملف النووي الإيراني. على الرابط:
www.albainak.net/index.aspx? Fonction
8. العراق الكويت: الجذور، الغزو، التحرير– المواقف وردود الفعل العربية اتجاه الغزو العراقي، خلال الأيام الأولى الأزمة. على الرابط:
www.marefa.org.surces/index.php
9. العميري حسن أحمد، القرار السياسي في إيران بين الثورة والدولة، مركز الجزيرة للدراسات. على الرابط:
http:// studies.aljazeera. net/ files/ iran and strength factors.
10. غالي إبراهيم، دوافع إيران النووية وردود الفعل العربية.على الرابط:
wwww.onislam.net/arabic/news analysis-ophnions.html.
11. كشك أشرف محمد، العلاقات الإيرانية – الخليجية: رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج الإيراني، مختارات إيرانية، العدد62. على الرابط:
www.albainal.net/atrk.girf?accont=SGqlila.
12. المجموعة الدولية للأزمات، سياسات الشيعة في العراق: دور المجلس الأعلى. على الرابط:
http:// www.crisisgramp. orq/ bome/ index. cfm ?id = 5158.
13. مطر علاء، أثر المتغيرات السياسية على العلاقات الأمريكية الإيرانية. على الرابط:
www. asharqalarabi. org. u k/ markas/ m- abhath- 55, htm.
14. نافعة حسن، سياسات القوى الإقليمية اتجاه العالم العربي.على الرابط:
www.bohahe.blogspot. com/2010/blog-post-2354 html.
15. نعناع عبد القادر، دور العامل الديني في سلوك السياسة الخارجية الإيرانية. على الرابط:
http:// almezmarah.com /ar/ news- print. 2835. html.

ب- مواقع باللغة الأجنبية:

1. KennethPollack, the Persian Puzzle: u.s, Iran Relation. Interviewed by Bradford Plummer, Monsters, the brooking institution, Washington D.C, 2005:
www.motherjon.com/news/qa/2005/01/Knnet-Pollack.html.

2. Mohammed Sahimi, Iran’s Nuclear Program, Part 1: It’s History Pay vand:
www.Pay vand.com/news/03/oct/1015.html.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسة الإيرانية في الخليج ما بين 1988- 1997 فبعد السياسة الدينية والراديكالية خلال أعوام الثمانينات والتي كلفت إيران العزلة الدولية وحرصت على نشوء صراعات وخلافات مع الجيران الخليجيين والقوى الدولية، فقد سمحت المتغيرات الإقليمية والعالمية بعد الحرب الباردة بفتح صفحة جديدة مع الإمارات الخليجية الصغرى والدول الأوروبية وترسيم سياسة إعادة البناء الداخلي القائمة على الاعتدال والبراغماتية وكل ذلك يدل على الدور الهام لنظام آية الله (الولي الفقيه) في القضايا الإقليمية. بعد حرب الخليج الثانية 1990، رغم الصراع حول الجزر الثلاث والتوتر مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن البرنامج النووي أصبح رمزا للقومية الإيرانية وعامل قوة بالنسبة لطموحات قوة إقليمية.

Résumé :

Cette étude vise une analyse de la politique iranienne dans le golf durant la période 1988-1997. Désormais, Après une politique religieuse et radicale pendant les années quatre-vingt, qui a couté à l'Iran l'isolation internationale et provoque des conflits et rivalités avec les voisins du golfet les puissances étrangères. Alors que les changements régionale et mondiale après la fin de la guerre froide ont permet à l'Iran renoué avec les petits Emirates du golf et les pays d'Européenne et de mettre en place une politique de reconstruction interne de modération et pragmatisme, et ce qui montre le rôle important du régime des Ayatollahs dans les affaire régionale, après la deuxième guerre du golf 1990 Malgré le conflit des trois iles, et la tension avec les états unis d'Amérique de plus le programme nucléaire et devenu le symbole du nationalisme iranien, et moyen de force pour les ambitions d'une puissance régionale.